

جامعة النّجاح الوطنيّة
كلية الدّراسات العليا

دوافع عمل النساء الفلسطينيات في المستعمرات الإستيطنائيّة الإسرائيليّة: الزبيدات نموذجاً

إعداد

رجاء أحمد محمود البلّيدي

إشراف

د. سماح صالح

د. فدوى اللّبيدي

قُدّمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات المرأة بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2021م

دوافع عمل النساء الفلسطينيات في المستعمرات الإستيطانية الإسرائيلية: الزبيدات نموذجاً

إعداد

رجاء أحمد محمود البلبيدي

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2021/08/23م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

1. د. سماح صالح / مشرفاً رئيساً

2. د. فدوى اللبدي / مشرفاً ثانياً

3. د. بسام بنات / ممتحناً خارجياً

4. د. نائل موسى / ممتحناً داخلياً

التوقيع

.....

.....

.....

.....

الإهداء

إلى أمي الغالية، تلك التي تفت إلى جانبي في كل الظروف، وتدفعني لكي أؤممه بذاتي أنك، أمي التي تحب أن تراني دائماً ناجحة ومتميزة.. أهديتها ثمرة جهودي وأتمنى أن أكون دائماً كما تتمنى..

إلى روح أبي الغالي الذي طالما غرسه في قلبي تلك القيم التي تساندني في مشواري في الحياة.

إلى زوجي الغالي الذي طالما أعطاني القوة من أجل الاستمرار بالعلم والتعلم.

كما أهدى رسالتي هذه كل من ساعدني على إتمامها، ومن أعطوني من وقتهم وجهدهم..

إلى مشرفتي المتأقتية د. سماح صالح، د. فوى اللبي، اللتيه لم تتركنا وقتاً ولا مجهوداً في

مساندتي في جميع مراحل بحثي..

أخيراً وليس آخراً أهدى رسالتي لأخواتي وإخوتي وأبنائهم، وأشكر الله دوماً على وجودكم في

حياتي وأسأله أن يقيكم لي سنداً.

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ). صدق الله العظيم

الحمد لله الذي بفضلله وكرمه تتم الصالحات، نشكر الله - عز وجل - لإنجاز هذا العمل المتواضع، وإني أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والاحترام إلى مه ساندوني طيلة فترة داسني وساعدونني في إنجاز هذا العمل، إلى الهيئة التدريسية في كلية الدراسات العليا - برنامج دراسات المرأة - جامعة التجاح الوطنية، وأخص بالذكر كلاً مه: الدكتور سماع الصالح، والدكتورة فوى اللبدي، المشرفتيه على هذه الرسالة ما قدمناه لي مه توجيه وإرشاد لإتمامها.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم/ن بمناقشة الرسالة وإبداء ملاحظاتهم/ن ليكون هذا العمل على درجة عالية مه العلمية.

إليهم/ن جميعاً أرفع أسمى معاني الشكر والاحترام.

الإقرار

أنا الموقّعة أدناه، مقدّمة الرسالة التي تحمل العنوان:

دوافع عمل النساء الفلسطينيات في المستعمرات الإستيطانيّة الإسرائيليّة: الزبيدات نموذجًا

أقرّ بأنّ ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنّما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمّت الإشارة إليه
حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة كاملة، أو أيّ جزء منها، لم يقدّم من قبل لنيل أيّ درجة علميّة، أو
لقب علمي، أو بحث لدى أيّ مؤسسة تعليميّة أو بحثيّة أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the
researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other
degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالبة: رجاء أحمد محمود البليري

Signature:

التوقيع: رجاء بليري

Date:

التاريخ: ٢٣/٨/٢٠٢١ م

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الاهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات
ح	فهرس الجداول
ط	الملخص
1	الفصل الاول: خلفية الدراسة وأهميتها
2	مقدمة الدراسة
4	مشكلة الدراسة
4	أسئلة الدراسة
5	اهداف الدراسة
5	اهمية الدراسة
6	مبررات الدراسة
6	حدود الدراسة
7	منهجية الدراسة
8	أدوات الدراسة
8	مجتمع الدراسة
8	مصطلحات الدراسة
10	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
11	الإطار النظري
11	مقدمة
12	واقع عمل المرأة في الاراضي الفلسطينية
13	اسباب ضعف مشاركة المرأة في القوى العاملة
18	واقع المرأة الفلسطينية بالأغوار
21	الأطر النظرية التي تفسر موضوع الدراسة
22	نظرية الدور

الصفحة	الموضوع
24	نظرية الوصم
25	نظرية وجهة النظر
27	التكيف الاجتماعي
28	الدراسات السابقة
34	التعقيب على الدراسات السابقة
37	الفصل الثالث: الطريقة والاجراءات
38	منهجية الدراسة واسلوبها
39	مجتمع الدراسة
40	الخصائص الديموغرافية للمشاركات في البحث
41	أداة الدراسة
42	اجراءات الدراسة
44	الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها
47	المحور الاول: نظرة النساء العاملات في المستعمرات لذواتهن ولدورهن ضمن اسرتهن
60	المحور الثاني: الدوافع الاجتماعية والاقتصادية لعمل النساء في المستعمرات الاسرائيلية واثارها المترتبة على النساء في قرية الزبيدات
66	المحور الثالث: التحديات التي توجهها النساء العاملات بالمستعمرات الإسرائيلية، قرية الزبيدات نموذجا
77	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
78	ملخص النتائج
82	التوصيات
85	قائمة المصادر والمراجع
92	الملاحق
b	Abstract

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
40	الخصائص الديموغرافية	جدول (1)

دوافع عمل النساء الفلسطينيات في المستعمرات الإستيطانية الإسرائيلية: الزبيدات نموذجًا

إعداد

رجاء أحمد محمود بلدي

إشراف

د. سماح صالح

د. فدوى اللبدي

المُلخَص

هدفت الدراسة التعرف إلى دوافع عمل النساء الفلسطينيات في المستعمرات الإسرائيلية بأشكالها المختلفة، قرية "الزبيدات نموذجًا"، ومن خلال البحث تمّ التعرف إلى تلك الدوافع.

أولاً: من خلال نظرة النساء العاملات في المستعمرات إلى ذواتهن ودورهن ضمن أسرهن.

ثانياً: وضحت الدراسة الدوافع الاجتماعية والاقتصادية لعمل النساء الفلسطينيات في المستعمرات وأثارها المترتبة عليهن.

ثالثاً: بحثت الدراسة في التحديات التي تواجه النساء الفلسطينيات العاملات في المستعمرات.

اتبعت الباحثة المنهج الوصفي الكيفي، واختارت منهج دراسة الحالة لتحقيق أهداف الدراسة، أما مجتمع الدراسة فتكوّن من كافة النساء العاملات في المستعمرات الإسرائيلية في قرية الزبيدات واللائي يقدر عددهن بـ خمسين امرأة، تم اختيار عشرة منهن كعينة للدراسة، وتمت مقابلتهن جميعاً، وكانت المقابلة المعمّقة أداة جمع البيانات في الدراسة.

خلصت الدراسة إلى وجود دوافع مختلفة تجعل النساء الفلسطينيات يعملن في المستعمرات الإسرائيلية، فمن خلال نظرة النساء العاملات في المستعمرات إلى ذواتهن ودورهن ضمن أسرهن، تبيّن أنّ النساء الفلسطينيات العاملات في المستعمرات قبلن بشكل أو بآخر بالأمر الواقع الذي فرض عليهن من حيث قبولهن بالعمل نفسه أو بالأجر أو بظروف العمل بشكل عام، مع عدم الرضا عن النفس كونهن يعملن في المستعمرات، مما ولد شعورهن بالخوف والقلق وإحساس بعدم الثقة بالنفس أو بالغير، بالإضافة إلى تولد الشعور لديهن بعدم مقدرتهن على

رعاية ابنائهن، مع الخوف من النظرة المجتمعية خاصة من خارج قرية الزبيدات، وكان لتزايد العبء المالي دور كبير في دفع النساء إلى القبول بذلك العمل، وذلك كله ساهم في تغيير أدوار تلك النساء ومسؤولياتهن داخل أسرهن، من حيث تغيير في الأدوار المجتمعية النمطية لهن ، مع منحهن بعض السلطة والقوة والسيطرة داخل أسرهن.

اختلفت الدوافع للنساء في قرية الزبيدات للعمل في المستعمرات الاسرائيلية، فكان الوضع الاقتصادي الصعب الذي تمرّ به أسرهن من أهم الأسباب التي دفعت النساء الفلسطينيات للعمل في المستعمرات، فضلاً عن الفقر متعدّد الأبعاد الذي كان له أثر كبير في انكشاف أسرهن وعوزها، بالإضافة الى الحاجة الملحة لتغطية النفقات الصحية والذي شكل احد الدوافع الكبيرة للعمل في المستعمرات، ناهيك عن سهولة الوصول إلى المستعمرات، والفترة الزمنية القصيرة التي تقضيها النساء في العمل، وسهولة الحصول على العمل واستمراريته كانت من الدوافع للعمل داخل المستعمرات، وفي المجمل فإنّ انعدام الفرص والبدائل ، والقبول المجتمعي داخل القرية شجع النساء في قرية الزبيدات إلى التوجه للعمل داخل المستعمرات.

تمنّلت التّحديات اليومية التي تواجهها النساء الفلسطينيات العاملات في المستعمرات في قرية الزبيدات بالخروج المبكر وخطورة التنقل اليومي، إلى المواقف اليومية الصعبة وعملية التكيف معها، مع تعرضهن للاستغلال من الناحية المادية والصحيّة، وتعرضهن للإهانة والألفاظ النابية؛ فيجبرن على التنازل عن حقوقهن خاصة تقاضي أجر مناسب يلائم أعمالهن أو حصولهن على تأمين صحي، وهذا كله نتيجة تحدّ أكبر وهو رفض الجهات المختصة الاعتراف بالعمل في المستعمرات، وفي أغلب الأحيان العاملات أنفسهن لا يملكن الدّراية بحقوقهن العمالية ولا يوجد قانون يحمي تلك الفئة من العاملات

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

مقدمة الدراسة

ازدادت خلال العقود القليلة الماضية -بشكل عام- مشاركة النساء في القوى العاملة، مما يعد أحد التغيرات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وبالنظر إلى المجتمع الفلسطيني بشكل خاص، وهو المجتمع الذي عانى وما زال يعاني من الصعوبات التي كان الاحتلال الإسرائيلي سببها الرئيس، من مصادرة للأراضي، ومحاصرة للمدن والقرى، وبناء المستعمرات على أراضي المواطنين، مما أوجد تحدياً واضحاً لدى الأسر الفلسطينية، وكان للمرأة الفلسطينية النصيب الأكبر من هذه التحديات، ونتج عن ذلك تزايد تدريجي في السنوات الأخيرة لعدد النساء الفلسطينيات العاملات، سواء في الداخل الفلسطيني، أو في أراضي الضفة الغربية (العجلة، 2012).

وبالرغم من عدم وجود إحصائية محددة وواضحة لأعداد العاملات الفلسطينيات وخاصة في المستعمرات، إلا أن الواضح أن هناك أسباباً كامنة خلف انتشار ظاهرة عمل النساء في المستعمرات الإسرائيلية، لكن الثابت هو أن هناك دوافع مختلفة لتلك النساء تجعلهن يعملن في المستعمرات الإسرائيلية. وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي لبيانات المسح الميداني التي قام بها مركز الديمقراطية وحقوق العاملين - فلسطين عام 2011- أن نسبة النساء العاملات مقابل أجر في المستعمرات بلغت 14%، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بنسبة النساء العاملات في إسرائيل (صبيح، 2011).

وقد شكَّلت الأسر التي ترأسها إناث ما نسبته 10.1% من إجمالي الأسر في فلسطين بمتوسط حجم أسرة 3.3 أفراد مقابل 8.8 فرد للأسر التي يرأسها ذكور. والجدير بالذكر أن معدل الفقر بين الأفراد الذين ينتمون إلى أسر ترأسها إناث (30.6%) أعلى بنسبة قليلة ممن ينتمون إلى أسر يرأسها رجال (29.2%) حيث يعاني حوالي 20% من أفراد الأسر التي ترأسها نساء من الفقر المدقع مقارنة بحوالي 17% من أفراد الأسر التي يرأسها رجال (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).

أما في عام 2017 ازدادت نسبة النساء اللواتي يرأسن أسرًا إلى ما نسبته 11% مقارنة بعام 2015 حيث كانت نسبة النساء اللواتي يعلن أسرًا 5.8% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018).

إنَّ الارتفاع في نسب البطالة والفقير، وازدياد عدد الأسر التي ترأسها امرأة، دفع الفلسطينيات إلى العمل في المستعمرات الإسرائيلية؛ فواقع المرأة الفلسطينية الذي تعيشه أفرز لها أدوارًا غير معهودة في المجتمعات الأخرى، كدورها النضالي، ومشاركتها في العمل السياسي، وتحمل أعباء ومسؤوليات الأسرة في حال غياب الرجل أو مرضه (ناصر، 2009).

ولعمل النساء الفلسطينيات في المستعمرات الإسرائيلية آثار اجتماعية واقتصادية مختلفة، تنعكس على شخصياتهن، وسلوكهن، وردود أفعالهن، كما تنعكس على مستوى معيشتهن وحصولهن على حقوقهن؛ بحيث تعاني المرأة العاملة في المستعمرات من ثلوث الاحتلال، والنظرة الدونية المجتمعية، وتحمل مسؤوليات عائلية واقتصادية متراكمة، ويواجهن وصمة اجتماعية من خلال محاولتهن تحسين الظروف المعيشية لأسرهن، ويتحملن انتهاكات حقوقهن العمالية في ميدان العمل (عبيد، 2013).

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دوافع عمل النساء في المستعمرات الإسرائيلية وتأثيرها على الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها العاملات، وقد اختيرت منطقة الزبيدات الواقعة في الأغوار نظرًا لارتفاع عدد العاملات في المستعمرات المحيطة بجيث يقدر عدد النساء العاملات بالمستعمرات بـ خمسين سيده وهذه نسبة عالية مقارنة بالعدد الكلي للنساء العاملات وفقًا لوزارة العمل الفلسطينية.

وتمَّ التَّوصُّل إلى عينة النساء العاملات في المستعمرات باستخدام عينة قصديّة غرضيّة، وعليه تمَّ إجراء المقابلات للكشف والتعمق لمعرفة الدوافع الحقيقية لعمل النساء في المستعمرات الإسرائيلية وآثارها على مجتمع الدراسة؛ لوضع حلول وتوصيات وفقًا لنتائج الظاهرة بهدف تحقيق أغراض البحث العلمي.

مشكلة الدراسة

نظراً للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمر فيها المجتمع الفلسطيني، وخاصة سكان الأغوار، تضطر كثير من النساء إلى العمل في المستعمرات والتي توصف بالصعوبة وقلّة الحيلة في كثير من الأحيان، وتبرز في شتى مجالات حياتهنّ الأسرية والاجتماعية، ويترتب على ذلك مشكلات وتحديات تواجه الأسرة وعلى وجه الخصوص النساء، وتتباين التحديات والمشكلات بناءً على ظروف بيئية اجتماعية وثقافية، وما تتعرض له النساء من استغلال واضطهاد وانتهاك لحقوقهنّ الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والإنسانية عموماً، ونظراً لحساسية قضايا عمل المرأة في المستعمرات والحذر الشديد عند تناولها لاعتبارات تتعلق بالعادات والتقاليد وثقافة (العيب)، ولاعتبارات سياسية؛ تواجه الأبحاث حول عمل النساء في المستعمرات الإسرائيلية عدم وجود إحصائيات حقيقية لعدد العاملات في المستعمرات بحيث انه لا يصنف ضمن العمل الرسمي، أولاً: لأن السلطة الفلسطينية لا تعترف بها وبشرعية العمل فيها، وثانياً: لصعوبة الحصول عليها (عبيد، 2013).

من هنا تولّد سؤال حول دوافع عمل النساء الفلسطينيات في المستعمرات الإسرائيلية وتحديداً في قرية الزبيدات، في ظلّ التحديات المجتمعية والاقتصادية التي تواجهها النساء؟ وللإجابة على هذا السؤال نحتاج إلى تحليل ظروف عمل النساء الفلسطينيات في المستعمرات والآثار المترتبة عليها في ظلّ الظروف البيئية الاجتماعية والاقتصادية.

أسئلة الدراسة

ويتفرّع عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما الدوافع لعمل النساء الفلسطينيات في المستعمرات الإستيطانية الإسرائيلية في قرية الزبيدات؟
2. ما الفروقات في دوافع عمل النساء الفلسطينيات في المستعمرات الإستيطانية الإسرائيلية الزبيدات نموذجاً؟

3. ما الآثار التي يتركها عمل النساء الفلسطينيات في المستعمرات الإستيطانية الإسرائيلية على حياتهن اليومية؟

4. هل كان لعمل النساء الفلسطينيات في المستعمرات الإستيطانية الإسرائيلية أثر في تجاوز التحديات الاقتصادية والاجتماعية؟

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدوافع الحقيقية لعمل النساء الفلسطينيات في المستعمرات الإسرائيلية في منطقة الزبيدات، ووصف واقع حياتهن وتحديد مستويات ودرجات المشاكل المختلفة الناتجة عن عملهن، حيث تضيف نتائج البحث فهماً أفضل وأشمل لدوافع عمل النساء الفلسطينيات في المستعمرات الإستيطانية الإسرائيلية، وذلك بالتركيز على تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف إلى دوافع عمل نساء الفلسطينيات الزبيدات في المستعمرات الإستيطانية الإسرائيلية.
- الكشف عن الاختلافات في دوافع العمل بين نساء الزبيدات العاملات في المستعمرات الإسرائيلية.
- فحص تأثير عمل المرأة الفلسطينية في المستعمرات الإسرائيلية وتأثيره على العلاقات الأسرية وحياتها اليومية في منطقة الزبيدات.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في:

- التعرف إلى الدوافع الحقيقية لعمل النساء الفلسطينيات من منطقة الأغوار - منطقة الزبيدات - في المستعمرات الإسرائيلية والآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على

عملهن في واقع حياتهن اليومية. وهذا يسلط الضوء على الاستراتيجيات التي تستخدمها النساء في التعامل مع المحيط حولهن؛ للتغلب على صعوبات الحياة والعوائق التي تقف وراء تطورهن الاقتصادي واستقلاليتهن. كما أنّ هذه الدراسة تزود صناع القرار والمؤسسات النسوية التي تعمل من أجل الحدّ من عمالة النساء في المستعمرات بمعرفة شاملة حول هؤلاء النساء ودوافعهن.

- نظراً لحساسية قضايا عمل المرأة في المستعمرات والحذر الشديد عند تناولها، ستحاول الدراسة الحاليّة البحث في الدوافع الحقيقية لعمل النساء في المستعمرات الإسرائيلية والآثار الاجتماعية والاقتصادية، حيث حددت منطقة الزبيدات في الأغوار الفلسطينية كمحدد مكاني لإجراء الدراسة، وبهذا تشكل إضافة إلى الأدبيات المتوفرة عن الموضوع.
- تكمن أهميّة إضافية على المستوى التطبيقي لهذه الدراسة، من حيث قابلية دراسة نتائج البحث في قرية الزبيدات وتطويرها، لتشمل مناطق أخرى، للمساعدة في توفير بدائل تشغيل وتوظيف للمجتمعات في الأغوار؛ بهدف مكافحة عمل النساء في المستعمرات الإستيطانيّة الإسرائيلية، وتعزيز التدخلات التنموية في تلك المناطق لدعم صمود النساء.

مبشرات الدّراسة

ونظراً لعمل الباحثة في برنامج التمكين الاقتصادي للنساء -بشكل عام- وللنساء الفلسطينيات العاملات في المستعمرات الإسرائيلية بشكل خاص في وزارة التنمية الاجتماعية. لذا ترغب الباحثة بتسليط الضوء على أهم الدوافع لعمل النساء في المستعمرات الإسرائيلية.

حدود الدّراسة

تتناول هذه الدّراسة تحت عنوان: "دوافع عمل النساء الفلسطينيات في المستعمرات الإسرائيلية (الزبيدات نموذجاً)" الحدود التالية:

الحدود الزمانية: تمّ إجراء هذه الدّراسة خلال الفصل الدراسي الثاني لعام (2019م)، وتمّ إجراء المقابلات وتحليلها منذ (2019م) ولغاية كانون ثاني (2021م).

الحدود المكانية: اقتصرَت الدراسة على قرية الزبيدات كنموذج لإجراء الدراسة.

الحدود البشرية: استهدفت هذه الدراسة النساء الفلسطينيات العاملات في المستعمرات الإستيطانية الإسرائيلية التي تنطبق عليهن شروط الدراسة، وشملت عينه الدراسة عشرة نساء، وذلك لإجراء الدراسة.

منهجية الدراسة

لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي بشقه الكيفي، وأسلوب دراسة الحالة الذي يعنى بالوصف التحليلي للظاهرة الاجتماعية، وتصورات الأفراد والجماعات ممن لهم صلة بهذه الظاهرة، وسيتم استخدام هذا المنهج في صورته؛ لأنه يلائم طبيعة وأهداف الدراسة، ولتحقيق ذلك سوف تعتمد هذه الدراسة على المقابلة المعمّقة مع النساء الفلسطينيات العاملات في المستعمرات الإستيطانية الإسرائيلية في قرية الزبيدات؛ وذلك من أجل التعمّق في تجاربهن وفهم الدوافع الحقيقية لعملهن في المستعمرات الإستيطانية الإسرائيلية. في جمع المعلومات، ليفي بأغراضها ويحقق أهدافها.

تكونت عينة الدراسة من عشرة نساء فلسطينيات يعملن في المستعمرات الإسرائيلية في قرية الزبيدات، وتمّ استخدام عينة قصدية غرضية عبر توجيه مجموعة من الأسئلة، وتمتاز العينة القصدية الغرضية بأن الباحث يختار الحالات التي تصادفه خلال البحث، فيختار عناصر العينة من الذين يقابلهم بشكل غرضي أو بالصدفة، وهذا يقلل من الجهد والتكاليف المادية؛ إذ تم انتقاء عناصر العينة لأنهن معروفات بعملهن في المستعمرات الإستيطانية الإسرائيلية، وهن الأقدر على الإجابة عن أسئلة البحث، كما تم استهداف النساء اللواتي تنطبق عليهن شروط الدراسة بهدف جمع المعلومات.

أدوات الدراسة

المقابلة المعمّقة: لما فيها من قرب من شخصيات المبحوثين. بهدف معرفة تفكيرهم ورؤيتهم حول الموضوع، وتمّ استخدام أسلوب المقابلة المفتوح الذي يمنح أكبر قدر ممكن من المعلومات ويسمح بالحوار والمناقشة. ونظرًا لعمل الباحثة في وزارة التنمية الاجتماعية فقد تمّت الاستفادة من برنامج التمكين الاقتصادي مع النساء العاملات في المستعمرات الإسرائيلية في منطقة الزبيدات؛ وذلك للوصول إلى المشاركات في البحث، وهذا بدوره ساعد في بناء الثقة معهن ليشاركن في البحث.

مجتمع الدراسة

يتمثّل المجتمع الأصلي للدراسة من منطقة الزبيدات في الأغوار الفلسطينية؛ لوجود عدد كبير من العائلات التي تعمل نساؤها في المستعمرات الإستيطانية الإسرائيلية، ويقدر عددهن بـ خمسين سيدة، وشكلت نسبة النساء العاملات في المستعمرات 78.9% من النساء العاملات بحسب معهد الأبحاث التطبيقية - أريج 2017، وعلى افتراض أن الدوافع لعمل النساء في المستعمرات تتشابه، يمكن دراسة النتائج ومقارنتها ببقية التجمعات، وتم أخذ عينة مكونة من عشرة نساء يعملن في المستعمرات الإستيطانية الإسرائيلية.

مصطلحات الدراسة

تمحورت الدراسة حول مجموعة من المصطلحات لا بد من تعريفها وسيتم اعتماد التعريف الاجرائي لها:

الدافع: القوة التي تدفع الفرد لأن يقوم بسلوك من أجل إشباع وتحقيق حاجة أو هدف. ويعتبر الدافع شكلاً من أشكال الاستثارة الملحة التي تخلق نوعاً من النشاط أو الفعالية، أي أنه مثير داخلي يحرك سلوك الفرد ويوجهه إلى الوصول إلى هدف معين (المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، 2012).

الآثار الاجتماعية والاقتصادية: تتمثل الآثار الاجتماعية في النتائج التي يتلمسها الإنسان نتيجة حوادث ووقائع تؤثر في المجتمع والحياة الاجتماعية، وهذه الآثار يمكن الإحساس بها ومشاهدتها وتسجيلها (Mmunn,1981:636). أما الآثار الاقتصادية فهي تحليل يتناول أثر سياسة أو برنامج أو مشروع أو نشاط أو حدث ما على اقتصاد منطقة معينة. ويمكن أن تتراوح هذه المنطقة من حي ما إلى العالم بأكمله. ويُقاس الأثر الاقتصادي -عادةً- من حيث التغيرات في النمو الاقتصادي (أي الناتج أو القيمة المُضافة)، وما يرتبط بها من تغيرات في الوظائف (التوظيف) والدخل (الأجور)(Army Corps of Engineers,2017)

المستعمرة: ويشار لها عادة للتبسيط بالمستوطنات الإسرائيلية أو المُعْتَصَبَات كما يسميها الفلسطينيون، وهي التجمعات السكانية الاستعمارية اليهودية التي بنيت على الأراضي التي احتلتها وتوسعت عليها إسرائيل خلال حرب عام 1967 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يناقش هذا الفصل مباحث عدة منها: مقدمة عامة، ودوافع عمل المرأة في الأراضي الفلسطينية، وأسباب ضعف مشاركة المرأة في القوى العاملة، والعوامل المؤثرة في عمل المرأة، ومن ثمّ يتطرق إلى المرأة الفلسطينية في الأغوار، والنظريات المفسرة لمشكلة الدراسة، بالإضافة إلى مراجعة الدراسات السابقة والتعقيب عليها.

الإطار النظري

مقدمة

إنّ مساهمة المرأة في سوق العمل في بلد معين تحدد وفقاً للطبيعة الاقتصادية والاجتماعية لهذا البلد، من حيث نمط الإنتاج السائد ومستوى المهارات التي تمتلكها القوى العاملة، إضافة إلى قوى وعلاقات الإنتاج (سمارة، 2011). ومن منظور اقتصادي فإنّ من الطبيعي أن تزداد فرص عمل النساء مع تطور قوى العمل ودخول الرأسمالية وزيادة التعقيد في علاقات العمل، إلا أنّ هذا لا يعني أنّ النساء ستحصل على المساواة والتمكين والتحرر في سوق العمل؛ لوجود تفكير نمطي تجاه النساء وطبيعة الأعمال التي يقمن بها، كما أنّ هذا يفسر كون مشاركة النساء الفلسطينيات في فترة الخمسينيات إلى أواخر الستينيات قليلة جداً، حيث كان الاقتصاد ضعيفاً وغير متطور، فقد كان بمجمله اقتصاداً زراعياً، وكانت الصناعة ضعيفة، والعلاقات الرأسمالية قليلة في كل من الضفة وغزة. ويبدو أنّ مشاركة المرأة كانت قليلة من قبل وجود الاحتلال واستمرت كذلك بعده، إذ كانت نسبة النساء في سوق العمل بين الأعوام 1965-1985 تتراوح ما بين 15%-19% من القوى العاملة في الضفة وغزة (سمارة، 2011).

وترى حمامي (1997) أنّ الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية قد تأثرت بشكل كبير بفعل الاحتلال الإسرائيلي، وأنّ التحولات في الوضع السياسي أثرت كذلك في القدرة على دراسة وتحليل وضع النساء. وارتفعت نسبة البطالة في عام 1997م، 39% في غزة،

24% في الضفة، وذلك بسبب سياسات الإغلاق التي قامت بها إسرائيل للأراضي الفلسطينية، وقد أدى ذلك إلى زيادة العمالة بنسبة ثابتة في الأراضي الفلسطينية بلغت 6% سنوياً؛ بسبب انضمام العمال الذين كانوا يعملون في إسرائيل لفرص عمل جديدة.

وعند الحديث عن المرأة الفلسطينية التي تحظى باهتمام كبير من الباحثين الذين حاولوا دراسة ظروف حياتها في شتى المجالات النفسية، الأسرية، الاجتماعية، والاقتصادية، لأن واقعها الذي تعيشه أفرز لها أدواراً غير معهودة في المجتمعات الأخرى، كدورها النضالي ومشاركتها في العمل السياسي، فإن المرأة الفلسطينية هي إحدى الفئات المهمة داخل مجتمعها، تأثرت وأثرت في مجتمعها وواقعها؛ إذ إن ارتفاع نسب البطالة والفقر كان من أحد الدوافع الرئيسية لعمل النساء الفلسطينيات. ومنها العمل في المستعمرات الإسرائيلية (ناصر، 2009).

رغم أهمية الموضوع إلا أنه لم تتوفر دراسات أو إحصائيات تتعلق بالمرأة العاملة في المشاريع الإسرائيلية على مدار ما يزيد عن ثلاثة عقود، فالظاهرة موجودة وقديمة، وتجاهلها لا يبرر القول إن هناك دراسات عامة استهدفت كل العاملين في المشاريع الإسرائيلية، بما في ذلك المرأة، لأن في ذلك تغاضياً مقصوداً عن حقيقة الخصوصية لواقع المرأة العاملة، كما أن الظاهرة مستمرة ومتواصلة، وغير مرشحة للانقراض في المرحلة الجديدة، بل على العكس قد تندفع للأمام مع التوجهات الاقتصادية الجديدة (قطامش، 1999).

واقع عمل المرأة في الأراضي الفلسطينية

إن الوضع الاقتصادي السيء يلقي ظلاله على واقع سوق العمل الفلسطيني، وبشكل أكبر على المرأة الفلسطينية؛ لأنها تقع كضحية بين فكي كماشة الظروف الاقتصادية والظروف الاجتماعية، بل إنها تدفع الكثير من حقوقها ضريبةً للتكاليف الاجتماعية والثقافة المجتمعية، إضافة إلى العقوبات السياسية والاقتصادية، ونتيجة لسوء وضع سوق العمل الفلسطيني؛ فإن المرأة تجد نفسها مضطرة للتأقلم مع الأعمال غير اللائقة في سوق العمل والتي تتسم بسوء الظروف (الصيرفي، 2018).

مشاركة المرأة الفلسطينية في الاقتصاد بشكل عام وفي سوق العمل بشكل خاص هي مشاركة ضئيلة مقارنة بالمعايير العالمية والإقليمية، وإن النساء الفلسطينيات يتجهن إلى سوق العمل في بيئة طاردة وغير جاذبة على صعيد العوامل الاجتماعية؛ فعمل المرأة في المجتمع الفلسطيني يعتبر غير مجدٍ اقتصاديًا، وبشكل مخاطرة من الناحية الاجتماعية، حيث يتركز عمل النساء في قطاعي الخدمات والزراعة بشكل أكبر من القطاعات الإنتاجية الأخرى، ولا يمكن الحديث عن مشاركة المرأة في الاقتصاد دون التنويه إلى واقع الاقتصاد الفلسطيني المتردي، والملحق باقتصاد الاحتلال الإسرائيلي، والمكبل باتفاقيات محجفة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017أ).

حسب بيان الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020) بلغ عدد السكان المقدر في منتصف عام 2020 في فلسطين، حوالي 5.10 مليون فرد؛ منهم 2.59 مليون ذكر بنسبة 51% و 2.51 مليون أنثى بنسبة 49%، بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة 18% من مجمل النساء في سن العمل في العام 2019، وهي النسبة نفسها للعام 2015، مع العلم أن نسبة مشاركة الرجال في القوى العاملة بلغت 70% للعام 2019، وهي النسبة نفسها للعام 2015، مع وجود فجوة واضحة في معدل الأجر اليومي بين النساء والرجال، إذ بلغ معدل الأجر اليومي للنساء 98 شيكل مقابل 102 شيكل للرجال.

أسباب ضعف مشاركة المرأة في القوى العاملة

أولاً: القوانين والتشريعات

تفتقر القوانين الفلسطينية إلى بعض المسائل المهمة والمعاصرة في حياتنا، كونها قوانين قديمة من جهة، ولا تطبق بجميع حذافيرها على أرض الواقع من جهة أخرى. فالقوانين التي تتناول قضية حق المرأة في العمل لا تهيئ الظروف المناسبة لدخولها هذا المجال، مثل قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998 الخاص بالموظفين والموظفات في القطاع الخاص، أو قانون العمل لسنة 2000 (وإفا، 2016).

وهناك مشكلات تتعلق بمدى الالتزام بتنفيذ القوانين التي تؤكد على المساواة وعدم التمييز، وضرورة منح إجازة أمومة مثلاً، وبخاصة أن هذه القوانين لا تتناول جانب العقوبات بحق كل من لا يلتزم بها، ويقتصر تطبيقها بشكل إلزامي على القطاع العام، فمثلاً 37% من النساء يحصلن على إجازة أمومة في القطاع الخاص (الصالح، شبانة، 2008). عدا عن التمييز في الأجور، إضافة إلى عدم وجود رقابة قوية وفاعلة على تمثيل المرأة في وظائف القطاع الخاص الضعيف أصلاً، وهذا ما يساهم في تمادي بعض الشركات والمؤسسات في عدم توظيف النساء، خاصة المتزوجات، بسبب دورهن الإنجابي (حسين، 2015).

تحتاج المرأة العاملة كذلك إلى سنّ قانون يحميها بشكل خاص من التحرش الجنسي، والتمييز على أساس الجنس؛ لأن هذه الظواهر أدت إلى استغلال بعض أرباب العمل للنساء، ونتج عنها في بعض الحالات انتشار شائعات ساهمت في عزوف العديد من النساء عن العمل في بعض المؤسسات، فأكثر من نصف الفلسطينيين يعتقدون بأن المرأة تتعرض للتحرش الجنسي داخل العمل (ألفا العالمية للأبحاث والمعلومات واستطلاع الرأي، 2009).

ثانياً: التقاليد والمعتقدات الاجتماعية

لا يزال المجتمع الفلسطيني يخضع للموروثات الاجتماعية التي تركز على أن دور النساء ينحصر في الدور الإنجابي وإدارة أمور البيت، وأن المرأة لا شأن لها في المجال العام، على الرغم من مشاركتها في هذا المجال منذ البدايات، سواء في الانتفاضتين الأولى والثانية أو في حركة التحرر الوطني ككل، لكن الحديث عن المرأة عند ذكر التضحيات والمشاركة وارد، لكن عند التطبيق يكاد يكون معدوماً رغم التأثير المباشر على المرأة الفلسطينية من سياسات الاحتلال الإسرائيلي المجحفة بحق الشعب الفلسطيني ككل، وبحق المرأة بشكل خاص، وتأثرها الشديد بالسياسات الحكومية غير المراعية لاحتياجاتها (حسين، 2015).

ثالثاً: التعليم والتدريب المهني

يلاحظ بأن المجتمع الفلسطيني قد حصر مجالات العمل التي باستطاعة المرأة الفلسطينية دخولها مسبقاً، كالتعليم والتمريض على سبيل المثال، لذلك نرى الفتيات بشكل عام يتجهن نحو التعليم الأكاديمي بنسبة تتجاوز 95% وغالبيةهن يتركزن بفرع العلوم الإنسانية، أما الفرع الصناعي مثلاً فلا تتجاوز نسبته 8.2%، والفرع المهني 5.3% (الجهاز المركزي للإحصاء، 2018)، بالإضافة إلى موضوع التدريب المهني وتقليديته وعدم توجه الفتيات إلا إلى مجالات محددة مسبقاً؛ لذلك فقد حصل انخفاض في الطلب على عمل النساء في السوق الفلسطيني، عدا عن وجود فائض في التخصص بين الخريجين والخريجات بنسبة 90% (حسين، 2015).

رابعاً: الدور الإيجابي ودور الرعاية

تسود أوساط المجتمع الفلسطيني معتقدات ومفاهيم ترى أن من وظيفة الرجل الإنفاق على العائلة، وأن وظيفة المرأة هي رعاية المنزل والأطفال، وإذا كانت تعمل نتيجة حاجة اقتصادية لا يرفع عنها عبء الرعاية، لذلك تواجه ازدواجية الأدوار، ونتيجة المورثات الاجتماعية التي تقلل من شأن المرأة ودورها الرعائي؛ نجد أنها تنظر إلى نفسها بعدم ثقة في قدرتها على العمل في المجال العام، وبالتالي يقل وعي المرأة بذاتها وقدرتها وأهمية دورها (جبر، 2005).

وبالعودة إلى الوضع الاقتصادي المتردي واضطرار الرجل إلى أن يعمل أعمالاً عدّة لإعالة العائلة، وبالتالي غيابه عن العائلة كأب، فإن ذلك يضيف صعوبات على المرأة في تربية الأطفال، الأمر الذي أدى إلى زيادة نسب الطلاق التي بلغت 20% في 2015 (صحيفة الحدث، 2015)، والتي ترجع في معظمها إلى أسباب اقتصادية في الأساس.

وباعتبار أن المرأة معتمدة اقتصادياً على الرجل، ففي ظل غياب المعيل وقلة فرص العمل تكون المرأة أمام خيارات صعبة، خاصة إذا كان لديها أطفال، لذلك نرى العديد من الحالات يدفع ثمنها الأطفال كون الأم لا تستطيع الإعالة فإنها تلجأ إلى عائلتها، وبالتالي فإن العائلة ترفض وجود الأطفال معها، هذا من ناحية، وتضطر بعض النساء في العديد من الأحيان لتقديم تنازلات عن

حقوقها داخل العائلة بسبب عدم قدرتها على إيجاد مصدر دخل لإعالة نفسها وأطفالها من ناحية أخرى (حسين، 2015).

خامساً: المعوقات الاقتصادية

ضعف القطاع الخاص وتضرر بسبب الاحتلال والسياسات الاقتصادية التي لم تراعى الخصوصية الفلسطينية تحت الاحتلال، ولم تحاول هذه السياسات دعم قطاعات مهمة مثل قطاع الزراعة، مقابل تركيز العديد من النساء في العمل في هذا القطاع الحيوي المهم والمهمش؛ إذ تبلغ نسبة النساء العاملات فيه 21% (بطمة، 2015). كما يعاني المنتج المحلي من قلة الدعم؛ ما أدى إلى ضعف القطاع الاقتصادي وصغره، وبالتالي قلة فرص العمل بشكل عام، وضعف استيعاب العمالة، والتركيز على الرجل باعتباره أكثر أهمية كونه المعيل الأساسي للأسرة (قرارية، 2013).

أما فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية الفلسطينية بشكل عام وعلاقتها بمشاركة المرأة في الاقتصاد، فهناك عدم انسجام على المدى البعيد؛ إذ لم يتح المجال لإقحام المرأة في سوق العمل، كما أن حجم الضغوطات على سوق العمل جعلت موضوع إشراك المرأة ليس على سلم الأولويات، عدا عن التمييز في الأجور والانطباع لدى أصحاب العمل بأن توظيف النساء -خاصة المتزوجات- غير مجدٍ من الناحية الاقتصادية نتيجة ارتباط المرأة بدورها الإنجابي (حسين، 2015)

كما أدى غياب قانون ملزم في ظل الحالة الاقتصادية المتردية التي يعيشها الشعب الفلسطيني إلى عدم قدرة المرأة العاملة على الاعتراض على عدم المساواة في الأجور مثلاً، بالرغم من النص الصريح لقانون العمل؛ لأنه بالإمكان الاستغناء عنها دون أية إشكالية (حسين، 2015).

سادساً: معوقات الاحتلال الإسرائيلي

يشكل الاحتلال الإسرائيلي أحد أهم المعوقات التي تواجه المرأة الفلسطينية في سوق العمل نتيجة الإغلاقات والحصار والحواجز التي يفرضها على الضفة الغربية، والتي لا تشجع النساء على العمل في أماكن بعيدة عن أماكن سكنهن، بالإضافة إلى عرقلة نمو الاقتصاد الفلسطيني من

خلال سيطرته على المعابر والحدود، الأمر الذي يسبب ضعف السوق المحلي وقلة وجود فرص عمل (شبيطة، 2015).

لقد ساهم الاحتلال الإسرائيلي كذلك في ارتفاع معدلات البطالة عند النساء مقارنة بالرجال؛ فالعمال الفلسطينيون في إسرائيل والمستوطنات هم في الغالب من الذكور، حيث كان 12% من العمال الذكور الفلسطينيين يعملون في إسرائيل في 2014، مقارنة بأقل من 1% من العاملات، وهذا يعني أن الاقتصاد في الأرض الفلسطينية المحتلة أصبح تنافسيًا أكثر بالنسبة للنساء، وهو ما يفسر -جزئيًا- سبب ارتفاع معدلات البطالة ارتفاعًا كبيرًا في أوساط النساء بعد الانتفاضة الثانية (بطمة، 2015).

ونتيجة لهذه المعيقات، فإن الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد صغير وضعيف في بنيته تابع للمؤثرات الخارجية، فهو قائم باعتباره سوقًا استهلاكية للمنتجات الإسرائيلية، ومصدرًا للأيدي العاملة الرخيصة بشكل عام، عدا عن الإشكاليات الاقتصادية اللاحقة التي حصلت نتيجة سياسات الاحتلال ووقوع الانقسام (حسين، 2015).

وبحسب النشاط الاقتصادي توزع مشاركة المرأة الفلسطينية العاملة وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017ب) كما يأتي:

بالرغم من ارتفاع نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أن الفجوة ما زالت كبيرة؛ إذ تزيد مشاركة الرجال حوالي 6 أضعاف عن مشاركة النساء خلال العام 2017، حيث كان قطاع الخدمات والفروع الأخرى المشغل الرئيس للنساء العاملات بنسبة 66.4% يليها قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بنسبة 11.9%، وما زالت المهن التي تمارسها النساء تنحصر في المهن التقليدية. إذ إن أكثر من نصف النساء يعملن كفنيات ومتخصصات ومساعدات وكاتبات، وحوالي 15% يعملن في الخدمات والباعة في الأسواق، بينما بلغت نسبة عملهن في الزراعة 6.4%. وبحسب الحالة العملية فإن 73.8% من النساء العاملات مستخدمات بأجر، مقابل 69.8% من الرجال، في حين تنخفض نسبة صاحبات الأعمال إلى 1.9% مقارنة

ب 7.3 % للرجال. وكذلك بلغت نسبة النساء العاملات لحسابهن 14.3%، مقابل 19.3% للرجال. والفجوة في معدلات البطالة بين النساء والرجال في اتساع، حيث بلغت 48.2 % لدى النساء و32.2% لدى الرجال، وتشكل النساء العاملات في القطاع الزراعي ما نسبته 17.1 %، أي حوالي خمس العاملين في هذا القطاع للعام 2017. نلاحظ أن هناك انخفاضاً واضحاً في العام 2017 مقارنة مع السنوات السابقة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة؛ إذ بلغت نسبة النساء العاملات في القطاع العام 29.6 % من مجموع النساء العاملات مقابل 69 % يعملن في القطاع الخاص، في حين بلغت نسبة النساء العاملات في إسرائيل والمستعمرات 1.4 % من مجموع النساء العاملات. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017أ).

خلاصة القول: إنَّ نسبة مشاركة المرأة لا تزال متدنيّة جدًّا رغم اتجاهها التصاعدي في السنوات الأخيرة. وتعاني النساء من البطالة أكثر من الرجال، مما يثير تساؤلات حول دور العوامل السياسية والمؤسسية التي تبقى معدلات مشاركة المرأة أقل بكثير من المعدل الإقليمي.

واقع المرأة الفلسطينية في الأغوار

تتعرض المرأة الفلسطينية في الأغوار إلى انتهاكات عديدة، تتمثل بالحرمان من أبسط الحقوق ومقومات الحياة الأساسية التي انعكست عليها بشكل خطير في مختلف المجالات وبخاصة النفسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن أبرز هذه الانتهاكات، تلك المتمثلة في التوسع في المستعمرات ومصادرة الأراضي وسياسة الهدم، وعنف المستعمرين، الأمر الذي أثر على التعليم والصحة وخدمات المياه والكهرباء (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2018).

يتركز عمل النساء في الأغوار في المستعمرات في مجالي الزراعة والصناعة؛ خاصة في المستعمرات الزراعية المتواجدة في الأغوار الفلسطينية؛ إذ تبلغ نسبتهن فيها أكثر من 90% من عدد النساء العاملات بالمستعمرات، وقد بلغ عدد المستعمرات في الضفة الغربية 198 مستعمرة حتى بداية العام 2019، وتعد "ميشور أدوميم" أكبر مستوطنة صناعية في الضفة الغربية، وتبلغ مساحتها 79 ألف دونم، تليها مستوطنة "معالي أدوميم" بمساحة 15 ألف دونم (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017ب).

وقد بلغ عدد الفلسطينيين العاملين في المستعمرات "الإسرائيلية" 23 ألف عامل في عام 2018، منهم 0.7 من النساء يتقاضين أجوراً زهيدة مقارنة مع العمل المضني الذي يوكل إليهن. وتتراوح نسبة أجور النساء العاملات [1200 - 1700 شيكل]، علماً بأن الحد الأدنى للأجور المعمول به في "إسرائيل"، قد ارتفع إلى 5300 شيكل، وتزايدت ظاهرة عمل النساء في المستعمرات بسبب الفقر وقلة فرص العمل وقرب المستعمرات من التجمعات السكانية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018).

المرأة العاملة في المستعمرات تواجه مشاكل مختلفة، فعلى الرغم من حصولها على أجور مرتفعة بالنسبة للمرأة في سوق العمل المحلي، إلا أنها تعد أجوراً متدنية مقارنة بعمل الرجال، وأقل من مستوى الأجور في إسرائيل نفسها. إضافة إلى شعورها الدائم بعدم الأمان؛ نتيجة الملاحقة المستمرة سيما مع عدم امتلاكها تصريح عمل، إلى جانب تعرض بعض العاملات إلى التحرش بأشكاله كافة؛ إلا أنه لا توجد إحصائيات محددة حول هذا الموضوع (مركز الديموقراطية وحقوق العاملين، 2015).

إن غياب القوانين الخاصة بعمل النساء يؤثر سلباً في أجواء العمل؛ فمعظم المستعمرات والمناطق الصناعية تستقبل ما تسميها العمالة "غير الشرعية"، بناءً على علاقة ما بين المشغل الإسرائيلي والسمسار الفلسطيني الذي يعتبر ممثلاً لكافة العاملين داخل هذه المستعمرات ويدير شؤونهم، وهذا يعني غياب الحقوق كافة، والحرمان من أية مستحقات أو تعويضات مالية؛ لأن المرأة لا تحمل أي ورقة ثبوتية للعمل (مركز الديموقراطية وحقوق العاملين، 2015).

يتطلب العمل في المستعمرات مجهودات عضلية كبيرة، وقدرة عالية على تحمل ساعات العمل الطويلة ومشقة الوصول إلى موقع العمل، لكن ارتفاع أعداد العاملين في المستعمرات بشكل عام والنساء بشكل خاص يأتي منسجماً مع ما يمكن أن تسميه سلطات الاحتلال السلام الاقتصادي مع الفلسطينيين.

يصل عدد العاملين في المستعمرات الزراعية في محافظة أريحا والأغوار إلى ثلاثة آلاف عامل وعاملة، 20% منهم نساء، أي حوالي 600 امرأة يتوزعن على 23 مستعمرة زراعية، إضافة

إلى ما يقارب 360 امرأة أخرى يعملن خارج نطاق الزراعة في 13 مستوطنة أخرى من المجموع الكلي البالغ 36 مستوطنة في محافظة أريحا والأغوار. جميعهن يعلمن أن وجود المستعمرات غير شرعي وأنها مقامة على أراض فلسطينية، لكن الأوضاع الاقتصادية الصعبة وارتفاع نسبة البطالة أجبرتهن على العمل في المستعمرات الإسرائيلية. وتبين أن عملية تشغيل النساء في المستعمرات تتم عبر وسيط: سمسار أو سمسارة فلسطينية. ووفق إحصاء وصل إليه الاستقصاء بلغ عدد السماسرة 50 شخصاً، معظمهم يعرفون بعضهم، مما خلق قدرًا من الاحتكار للمهنة. كما أصبحت معرفة أصول هذه المهنة مقتصرة على هذه الفئة التي تحتاج إلى أن تكسب ثقة طرف آخر مهم في المعادلة وهو المشغل الإسرائيلي في البداية (أريج، 2012).

وبناء على ذلك يقوم السماسرة بالتنسيق مع المشغل الإسرائيلي لتوظيف الباحثات عن عمل في المزارع أو المصانع التابعة للمستعمرات، ويصبح السمسار في حينها مسؤولاً عن عدد معين من النساء يتحدد حسب حاجة المشغل نفسه. وتلك النساء تستغل مادياً، كون العلاقة مع المشغل الإسرائيلي مباشرة، ومن خلاله يتم استغلال النساء العاملات بإعطائهن مبالغ مالية زهيدة وفترات عمل طويلة.

في العام 2007 بعد معارك قضائية بدأها عدد من جمعيات الدفاع عن حقوق العمال، واستمرت ثلاثة عشر عاماً، قررت المحكمة العليا في إسرائيل تطبيق قانون العمل الإسرائيلي على العمال الفلسطينيين العاملين في المستعمرات. وهذا يعني الحقوق الاجتماعية، منها "الحد الأدنى للأجور وإصابات العمل" وحسب قانون العمل الإسرائيلي الصادر عام 2005 بشأن إصابات العمل، ينبغي على المشغل الإسرائيلي في حالة حدوث إصابة عمل لأحد العاملين أن ينقله إلى أحد المستشفيات الإسرائيلية لتلقي العلاج مع دفع تكاليف علاجه كاملة. ولكن السمسار الفلسطيني يقوم بنقل العامل المصاب إلى المستشفيات الفلسطينية كي يحمي المشغل الإسرائيلي من التزاماته وفي النهاية يدفع العامل المصاب أو العاملة المصابة تكاليف العلاج؛ لأن التأمين الفلسطيني لا يغطيه في حال إصابات العمل. تبين كذلك أن عمال المستعمرات بشكل عام والنساء بشكل خاص لا يملكون أية أوراق رسمية تثبت حقوقهم كعاملين؛ حيث لا يتلقون قسيمة راتب، أو

تصريح عمل، أو أي شيكات مصرفية، ما يجعل من السهل على المشغل الإسرائيلي التوصل من مسؤولياته تجاههم، بالتالي عدم تطبيق القانون (مركز الديموقراطية وحقوق العاملين، 2015).

أما دور الجهات الرقابية في السلطة الوطنية الفلسطينية المسؤولة عنعاملات الفلسطينيات باعتبارهن دافعات ضرائب من ناحية، ويعشن داخل نطاق السلطة جغرافياً. فإنها لا تتدخل في موضوع عمال المستعمرات؛ بل تحيل قضاياهم إلى الاتحاد العام لنقابات العمال بحكم قرار سياسي يمنع وزارة العمل من التدخل في هذا الموضوع، على اعتبار أن ذلك اعتراف بشرعية المستعمرات. وعن الاستغلال الجنسي للعاملات أكدت الشهادات في التقرير وجوده واختلاف أنواعه لكن لم يحدد مدى انتشاره (الفار، 2013).

ورغم الجهود المبذولة سواء أكانت رسمية أم مجتمعية، لدى النساء مشاكل خاصة بهن يجب الانتباه إليها. ليست متعلقة فقط بمسألة التمييز في أماكن العمل، ومعدلات الأجور المنخفضة على أساس جنسي، وانعدام الحقوق، إلخ؛ فدوافع العمل لديهن مختلفة ولها عدة جوانب شخصية، اقتصادية، اجتماعية، سياسية...، هناك مشاكل تعاني منها النساء من وقت خروجها من المنزل إلى حين عودتها لا يستطيع أحد إدراكها إلا عبر معايشة تلك النساء والوقوف على تجاربهن.

الأطر النظرية التي تفسر موضوع الدراسة

ترك عمل النساء الفلسطينيات بالمستعمرات الإسرائيلية آثار اجتماعية واقتصادية مختلفة، وتحاول الباحثة عبر هذه الدراسة تفسير هذه الدوافع والآثار من خلال استعراض لبعض النظريات الاجتماعية، والسلوكية التي تفسر هذه الدوافع والآثار في محاولة للاستفادة منها وإسقاطها على النساء العاملات في المستعمرات الإسرائيلية. والأطر النظرية تحمل الأفكار الأساسية لتحليل مشكلة الدراسة؛ لذلك سأقوم بشرح مشكلة البحث ومن ثم تحليلها لأتوصل إلى النظرية التي تتقاطع مع مشكلة الدراسة؛ لأن مشكلة الدراسة تتمحور حول "دوافع عمل النساء الفلسطينيات في المستعمرات الإسرائيلية" وهذا يدل على أن هناك مجموعة من الدوافع تجعل النساء يتوجهن للعمل داخل المستعمرات الإسرائيلية، رغم التحديات الاجتماعية والثقافية والأسرية، والنظرة السائدة حول العمل في المستعمرات.

ويمكن تجبير النظريات النسوية لتحليل مشكلة الدراسة، واستعراض كل نظرية وعلاقتها بمشكلة الدراسة، هل النظرية تتطرق لتحليل دوافع عمل النساء الفلسطينيات في المستعمرات ومن ثم تظهر المشكلات والتحديات التي تواجهها؟ ولماذا تختار النساء الفلسطينيات العمل في المستعمرات رغم النظرة الدونية لهذا العمل؟ وما هي الحلول والآليات التي تطرحها النظريات لمواجهة النظرة الدونية والاضطهاد؟ وهل تتطرق النظرية إلى الأدوار التي تقوم بها المرأة العاملة في المستعمرات؟

حاولت البحث في عدة نظريات للإجابة عن الأسئلة المطروحة؛ بهدف التوصل إلى النظريات التي تصف دوافع عمل المرأة في المستعمرات وتتطابق مع مشكلة الدراسة.

نظريّة الدور (Role Theory)

تعدُّ من النظريات الحديثة في علم الاجتماع. وتعتقد بأن سلوك الفرد وعلاقاته الاجتماعية إنما تعتمد على الدور أو الأدوار الاجتماعية التي يشغلها في المجتمع. وأن منزلة الفرد الاجتماعية ومكانته تعتمد على أدواره الاجتماعية. ذلك أن الدور الاجتماعي ينطوي على واجبات وحقوق اجتماعية. فواجبات الفرد يحددها الدور الذي يشغله، أما حقوقه فتحددها الواجبات والمهام التي ينجزها في المجتمع. علماً بأن الفرد لا يشغل دوراً اجتماعياً واحداً، بل عدة أدوار تقع في مؤسسات مختلفة، وأن الأدوار في المؤسسة الواحدة لا تكون متساوية، بل تكون مختلفة فهناك أدوار قيادية وأدوار وسطية وأدوار قاعدية.

والدور يعدّ الوحدة البنائية للمؤسسة، والمؤسسة هي الوحدة البنائية للتركيب الاجتماعي فضلاً عن أنّ الدور هو حلقة الوصل بين الفرد والمجتمع، وعن طريق التنشئة الاجتماعية تتشكل الثقافة المجتمعية، وكلما تحدد تعريف الدور زادت قوته، وتؤكد وضوحه، وصعب على الفرد أن ينفصل عن متطلباته (العنزي، 2013).

وبحسب تعريف المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" لأدوار النوع الاجتماعي فإن:

أدوار النوع الاجتماعي (Gender Roles): تعني أن الأدوار التي يقوم بها كل من الجنسين هي أدوار تشكلها الظروف الاجتماعية، وليس الاختلاف البيولوجي. فعلى سبيل المثال، إذا كانت تربية الأطفال، وأعباء العمل المنزلي مرتبطة تقليدياً بالمرأة، فإن ذلك ليس له علاقة بتكوينها البيولوجي كامرأة؛ إذ إن هذه الأدوار يمكن أن يقوم بها الرجل أيضاً. وعليه، فإن أدوار النوع الاجتماعي تختلف عن أدوار الجنس البيولوجي؛ فالأولى من الممكن أن تكون متبادلة بين الجنسين، في حين أن الثانية تتسم بالثبات.

إن أدوار النوع الاجتماعي هي تلك التي يحددها المجتمع والثقافة لكل من النساء والرجال على أساس قيم وضوابط وتصورات المجتمع لطبيعة كل من الرجل والمرأة، الذكر والأنثى، وقدراتهما واستعدادهما، وما يليق بكل منهما حسب توقعات المجتمع. يشير تقسيم أو توزيع النوع الاجتماعي للعمل إلى تقسيم العمل بين النساء والرجال على أساس التصورات ونظم القيم السائدة عن كل واحد منهم، والناجمة عن عملية "التطبيع الاجتماعي" في الأسرة والمؤسسات المجتمعية الأخرى (المدرسة، وسائل الإعلام...)، وتستعمل كل المجتمعات وسيلة التوزيع كمبدأ لتنظيمها (مفتاح، 2006).

قد تجد المرأة العاملة نفسها ضحية صراع الدور مما يعرضها للضغط النفسي الذي يجهدا ويعرضها للإرهاق والإنهاك، ويحدث صراع الدور لدى المرأة العاملة عندما تتعارض مسؤوليات العمل ومتطلباته مع المسؤوليات الأسرية والمنزلية، فعملها يحتاج منها وقتاً وجهداً لإنجاز المهمات الموكلة إليها، وفي الوقت نفسه التزاماتها الأسرية والمنزلية تحتاج هي الأخرى لإنجازها ولا تحتمل التأخير، كما لا يمكن إسناد هذه المهمات لفرد آخر كي يقوم بها بالنيابة عنها، وفي وضع كهذا تجد المرأة نفسها في حيرة من أمرها، ويبدأ الصراع النفسي يأخذ مكانه في نفسها؛ حيث الشعور بالتقصير وتأنيب الضمير يبدأ ينهشها ويؤثر فيها سواء أكان هذا التقصير في العمل أو في المنزل (القيوتي، 2003).

إن للمجتمع الفلسطيني خصوصية واضحة بالنسبة للأدوار المنوطة للمرأة، كونها مضطرة في كثير من الأحيان أن تلعب أدواراً ربما تكون غير تقليدية سواء برغبة منها أو رغماً عنها، ومثال ذلك العاملات في المستعمرات الإسرائيلية؛ فتنحمل العبء الاقتصادي لعائلتها، والوصمة المجتمعية الراضة والصامتة حول هذا العمل. وفي كثير من الأحيان لا يعد هذا العمل ذا قيمة. ومن خلال استعراض النظرية تبين أنه من الأهمية التعرف إلى الأدوار التي تقوم بها النساء العاملات في المستعمرات، فهي تقوم بدور المعيل رغم وجود الزوج في كثير من الحالات، وتنحمل العبء الاقتصادي، ومن ثمّ الدور الإنجابي ويتمثل بالرعاية المنزلية لأفراد الأسرة، ويساعد هذا المنظور على تفسير الأدوار المختلفة التي تقوم بها النساء.

وهذا يفسر معاناة النساء العاملات في المستعمرات حول تعدد أدوارهن، ومدى قبول المجتمع لهذه الأدوار الذي يحكمه بالدرجة الأولى العادات والتقاليد المتوارثة، ويعطي رؤياً أوضح حول الدوافع التي تجعل النساء يتوجهن إلى العمل داخل المستعمرات الإسرائيلية، رغم الرؤيا المحدودة لقيمة عمل النساء في ظل مجتمع ذكوري، وترى الباحثة أنّ هذه النظرية تتوافق مع بحثها الذي قامت بإجرائه من خلال تسليط الضوء على تنوع أدوار النساء بحيث تشكل الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع دافعاً رئيساً لتوجه النساء إلى العمل داخل المستعمرات الإسرائيلية.

نظريّة الوصم (Stigma & Labeling Theory)

نظرية تعالج نظرة المجتمع نحو الفرد، ومبادرة الفرد بالسلوك، والممارسة في المجتمع بناء على النظرة التي يحملها المجتمع تجاهه، يحدث التفاعل بين الفرد والمجتمع بناءً على الانطباع الذي يحمله المجتمع نحو الفرد، وهذا الانطباع قد يكون إيجابياً أو سلبياً بناءً على السلوك الذي قام به الفرد في المجتمع (الحسن، 2005).

الوصم بكونه عملية اجتماعية تحدد مدى تأثر هوية الشخص بنظرة المجتمع إليه اعتماداً على معيار فعلي أو جسدي، فالمجتمع الإنساني مهما كانت طبيعته، يؤسس للعديد من القواعد العامة

التي تضبط السلوك الإنساني وتحافظ على استقرار الوضع العام وتوازنه، وتكرس الصورة المثالية لكل فرد داخله، فعندما يرصد فرد يخالف بشكل أو بآخر هذه القواعد العامة وذلك نتيجة لاختلاف في خاصية من خصائصه الجسمية، العقلية، الحسية، النفسية، الاجتماعية أو الأخلاقية، سواء أكانت فطرية أم مكتسبة، يجعل منه عرضة للوصم من قبل المشاهد المجتمعي، مما يولد لديه الشعور بالرفض والاعتزاز في وسط يفترض به أن يكون منه وإليه، فيفقد بذلك منزلته الاجتماعية الأصلية مكتسباً منزلة اجتماعية جديدة، هذه هي الفكرة التي حاول بيكر إبرازها؛ أي أن المجتمع هو الذي يخلق الانقسام والتصدع داخله برفضه وعدم تقبله، ولو على مضض، لاختلاف الأفراد المنتمين إليه، الوصم إذن لا يحصل إلا عندما يدرك الشخص أنه موصوم من قبل المجتمع بسبب ما نسب إليه (Maizo, 2016).

والغالبية العظمى من الناس لا تتقبل فكرة عمل المرأة في المستعمرات الإسرائيلية، لاعتبار أخلاقي مسبق من قيم المجتمع الآخر، والتي يشاهدها يومياً أو انعكاساً لإسقاطات الثقافة الشائعة والتي ترى في العمل وفق النظام المتبع والإجراءات الأمنية والإدارية مساساً بالكرامة الإنسانية، ومشروطة بالقدرة على تحمل أعباء وتصرفات الآخر. وكل ذلك متسق مع الوعي القومي المتداخل بالأخلاقي مما يستولد حالة حادة من العدائية للعمل داخل المستعمرات الإسرائيلية (العجومي، 2004).

وهذا يفسر أن عملية الوصم لا تقتصر على المرأة العاملة في المستعمرات فقط؛ ولكن يطال جميع أفراد أسرتها والتي تعاني منه الإناث بصورة أكبر نظراً للتمايز الجندري.

نظريّة وجهة النظر (Standpoint Theory)

وهو منظور نسوي يجادل بأن المعرفة تتبع من الوضع الاجتماعي. ينكر المنظور أن العلم التقليدي موضوعي، ويوحى بأنّ البحث والنظريّة قد تجاهلت وهمشت النساء وطرق التفكير النسوية، وقد ظهرت النظرية من الحجة الماركسية بأن الناس من الطبقة المضطهدة لديهم وصول خاص إلى المعرفة غير المتوفرة لأولئك الذين ينتمون إلى طبقة متميزة، وبدأت في دراسة كيفية تأثير عدم المساواة بين الرجال والنساء في إنتاج المعرفة. ويرتبط عملها بنظرية

المعرفة، ويشدّد على أنّ المعرفة هي دائماً في موقع اجتماعي في المجتمعات التي يتم تقسيمها حسب الجنس والفئات الأخرى، مثل العرق والطبقة، وتشكل المواقف الاجتماعية للشخص ما يمكن للمرء أن يعرفه، وأن وجهات نظر الفرد الخاصة تتشكل من خلال تجاربه الاجتماعية والسياسية. (Borland, 2016).

إنّ الظروف التي تعيشها النساء العاملات في المستعمرات الإسرائيلية قد شكّلت بطريقة أو بأخرى طريقة حياتها، وأثرت على توجهاتها الفكرية ونظرتها إلى نفسها ومحيطها؛ إذن هي الأقدر على معرفة واقعها وظروفها والتعبير عنه، إنّ الهدف الرئيس من هذا المنظور هو الاستفادة من التنوع الكبير بين أنواع النساء المختلفة، وعدم قصر الرؤى على نوع واحد منهن ينتمي إلى سياق اجتماعي محدد، وهو أمر يعيق فهم النساء في اختلافهن وليس في فرض بعض الرؤى عليهن، والتي يختارها المنظرون والمفكرون، وينبع الجانب المقاوم في هذا المنظور من كونه يرفض فرض توجه معين واحد على النساء بمعزل عن التصورات الخاصة بهن والسياقات التي يعشن بها (عبد العظيم، 2014).

فوسط الأزمة الاقتصادية وتزايد العسكرة الإسرائيلية تعاني المرأة الفلسطينية من نظام أبوي وعنف مزدوجين، حيث يتسابق العنفان الخارجي والداخلي سوية ويغذي أحدهما الآخر، وتقدم الأدبيات النسائية المتوفرة تقارير مفصلة عن النساء اللاتي يتعرضن للتحرش والاضطهاد الجنسي وإساءة المعاملة من جانب الجنود الإسرائيليين، خاصة لدى عبورهن نقاط التفتيش، وتحمل النساء والشابات من الإناث، حصة الأسد من العبء الاقتصادي للحرمان والصراع السياسي وزيادة العسكرة، مما أدى إلى وجود مشكلة ملحوظة في حالتهم الصحية، الاجتماعية، النفسية والجنسية. إن قساوة وضع النساء العاملات في المستعمرات بحاجة إلى اهتمام خاص من جانب الهيئات الوطنية والدولية (عبدو، 2006).

ولهذه النظرية أهمية في معرفة التحديات المختلفة التي تواجه النساء العاملات في المستعمرات الإسرائيلية، فقد يكون هناك صعوبات أو تحديات تشعر بها النساء العاملات، لا يشعر به أحد غيرهن أو لا يعيشه؛ فالتجربة التي تعيشها كل امرأة تختلف عن تجارب الآخرين، وهذا ما

يشكل خصوصية لها أهمية كبيرة خلال البحث عن الدوافع لعمل النساء في المستعمرات؛ فالعاملات في المستعمرات هن الأكثر قدرة على تحديد دوافعهن، والتحديات التي يعانين منها خلال عملهن في المستعمرات، وهذا ما يشكل نقطة قوة في معرفة وجهة نظرهن التي قد تكون مختلفة بينهن بخصوص موضوع البحث، ولذا ترى الباحثة أنّ هذه النظرية هي الأكثر مناسبة من بين النظريات النسوية لمناقشة نتائج البحث وتحليلها، إلى جانب نظرية الدور ونظرية الوصم في معرفة وجهة نظرهن في التحديات الاجتماعية التي يواجهنها من جانب، وفي فرضية قدرة المجتمع على تحديد مشكلات النساء العاملات في المستعمرات بناءً على العادات والتقاليد والموروثات الثقافية من جانب آخر.

التكيف الاجتماعي

التكيف الاجتماعي هو ما تسعى إليه النساء العاملات في المستعمرات الإسرائيلية؛ لتستطيع مجابهة الظروف الاجتماعية والاقتصادية القاسية التي تمر بها خلال عملها في المستعمرات. فالعزلة الاجتماعية، والنظرة الدونية، والانتهاكات الحقوقية تكون كلها عوائق أمام النساء العاملات.

والتكيف هو عملية سلوكية معقدة تستدعي حصوله تغيرات معينة تصيب المحيط الذي يوجد به الفرد، وتهدف إلى توفير التوازن بين الفرد وهذه التغيرات، والمقصود هنا بالمحيط كل المحيط الذي يتواجد به الفرد، فهو يشمل البيئة الطبيعية، والتي تشمل العوامل الفيزيائية، والبيئة الاجتماعية، وتشمل أولئك الذين يعيشون مع بعضهم البعض في جماعة صغيرة أو كبيرة، وفي النهاية محيط الفرد الداخلي (الهابط، 1983).

هناك عوامل تقف وراء التكيف سواء كانت بطريقة إيجابية، أو معيقة بطريقة سلبية؛ منها ما يأتي من الظروف المحيطة، ومنها ما يكون في بيئة الشخص، ومنها ما يعود إلى الماضي ومنها ما يرتبط بالحاضر، ومن الممكن وضع كل هذه العوامل في الفئات الآتية:

الحاجات الأولية: وهي الحاجات الأساسية مثل الحاجة للغذاء والجنس، والحاجات الشخصية مثل المحبة، النجاح، الاعتبار والتقدير، فإشباعها يكون مهمًا في عملية التكيف، والحاجات

الفسولوجية: تضم فئة كبيرة من العوامل التي تعود إلى بنية الجسم وما يحمله الفرد معه منذ تكوينه، مثل العوامل والمؤثرات الوراثية (قطش، 1993).

الدراسات السابقة

بعد الاطلاع على الأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة، والمتمثل "بدوافع عمل النساء الفلسطينيات في المستعمرات الإسرائيلية" وجدت أن الموضوع لم يدرس بطريقة معمقة وأكاديمية، لكن في الوقت نفسه قمت بالرجوع إلى الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة، فقامت بعرضها بطريقة موجزة وموثقة لإيجاد نقاط مشتركة تساند رؤية ومضمون الدراسة.

ومن خلال تتبع الدراسات التي تحدثت عن عمل المرأة الفلسطينية قدمت دراسة لجامعة بيرزيت (2018) **حول حضور المرأة في سوق العمل الفلسطينية** حملت اسم "نساء في الظل": النساء والاقتصاد غير الرسمي في فلسطين"، وأعدّها الباحثان عماد الصيرفي وناهد سمارة، إذ إن الاقتصاد الفلسطيني يشكل بيئة خصبة لانتشار "الاقتصاد غير الرسمي"، وذلك لحاجة الناس إلى العمل وغياب فرص العمل في الاقتصاد الرسمي، مشيرة إلى أن ذلك أدى إلى انتشار العمالة النسائية في هذا الاقتصاد البعيد عن المراقبة الذي لا يراعي القوانين المعمول بها في فلسطين، ومنها قانون الحد الأدنى للأجور". وتقول الدراسة: "إن عمل النساء يتركز في العمل المخفي عن الإحصاءات الاقتصادية، في ظل غياب التنظيم والحماية القانونية، ما يشكل بيئة خصبة للاستغلال والانتهاكات في حقوق العاملات، بما فيها العمل غير المستدام، المخاطر البيولوجية، المضايقات- التحرش، الحرمان من إجازات العمل، التطور الوظيفي، الاستدامة المالية والمحافظة على الأجور وفق القوانين". وترى الدراسة أن "هناك من يستفيد من وجود الاقتصاد غير الرسمي، حيث يتم استغلال هذا الاقتصاد من قبل الاقتصاد الرسمي، للحصول على العمالة والمنتجات والخدمات بتكلفة أقل"، موضحة أن "الذكور أيضا يستغلون عمالة النساء في الاقتصاد غير الرسمي، حيث كثيرًا ما تعمل النساء دون أجر ومع أفراد الأسرة وغالبًا ما ترتبط تلك الأعمال بدور المرأة الإنجابي" (الصيرفي وسمارة، 2018). مع غياب الرقابة

الحكومية وعدم وجود أطر قانونية واضحة سيظل عمل النساء في الظل، غير مقدر وغير مستثمر وستظل النساء تعاني من العبء الاجتماعي والاقتصادي وتهميش وتقليل من أهمية أدوارها في المجال العام والخاص.

أما عن الدراسات التي تتحدث عن العمل في المستعمرات، فإن دراسة (عبدو، 2013) والتي تمحورت حول "مستوى الرضا الوظيفي وعلاقته بالتوافق النفسي الاجتماعي للنساء العاملات في المستعمرات الإسرائيلية في محافظة أريحا"، وتضمنت عينة من النساء العاملات في المستعمرات بلغ عددهن (156) عاملة. أظهرت أن درجة التوافق النفسي الاجتماعي للنساء العاملات في المستعمرات الإسرائيلية في محافظة أريحا والأغوار جاءت عالية. وأنه كلما زاد مستوى الرضا الوظيفي زاد ذلك من مستوى التوافق النفسي الاجتماعي لديهن، ونسبت نتائج الرضا الوظيفي للنساء العاملات في المستعمرات الإسرائيلية إلى ارتفاع الأجور والرواتب الذي تتقاضاه النساء العاملات في المستعمرات الإسرائيلية، مقارنة بأجور ورواتب النساء العاملات في الأراضي الفلسطينية، وأن ارتفاع الأجور يساهم في توفير الحاجات الأساسية للفرد، وهذا ما أثبتته نظرية ماسلو للحاجات، وتتفق نتائج الدراسة مع نظرية الإنجاز، ونظرية ذات العاملين اللتين ركزتا على أهمية الحوافز (التقدير، الإنجاز، الاستقلالية) حيث أن توفير هذه العوامل سيؤدي إلى الرضا الوظيفي.

وفي دراسة (Quinn, 2012) والتي تهدف إلى قياس "دور ضغط العمل الزائد والرضا الوظيفي على الصحة النفسية"، واحتوت العينة المدروسة (155) امرأة من اللواتي يعملن بدوام كامل. ومن أهم نتائج الدراسة أن ضغط العمل الزائد ارتبط سلبيا مع الصحة النفسية والرضا الوظيفي بينما ارتبط الرضا عن العمل بالراحة والرفاهية إيجابيا مع الصحة النفسية. وأشار مخطط الانحدار التحليلي إلى أن دور ضغط العمل الزائد كان المؤشر الأقوى المؤثر في الصحة النفسية، وأن الرضا الوظيفي أضاف إلى حد كبير إلى معادلة التنبؤ. وهذه الدراسة تكون فكرة لدى الباحثة حول أهمية ومدى الرضا الوظيفي في العمل وانعكاساته على النساء العاملات من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، ولما له تأثير على محيط للنساء. رغم كل ظروف العمل القاسية

إلا أن إحساس النساء العاملات في المستعمرات بالمسؤولية تجاه تحسين المستوى المعيشي لأسرتها، يعطي النساء الإحساس بالاستقلالية والشعور بالأمان والمكانة الاجتماعية وزيادة ثقة المرأة بنفسها.

وعند دراسة أحوال النساء الفلسطينيات وخاصة بالداخل المحتل كونهن جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الفلسطيني، تحدثت دراسة عن وضع النساء الفلسطينيات بالداخل المحتل خلال العقدين الأخيرين، تقول (Suheir,2012): إنَّ المرأة الفلسطينية في إسرائيل حققت تقدماً ملحوظاً في مجال التعليم. أصبحت هناك العديد من المحاميات والطبيبات والمهندسات، ومع ذلك -فيما يتعلق بمشاركة المرأة في القوى العاملة المدفوعة الأجر- فإن النساء الفلسطينيات من مواطني إسرائيل يصنفن من بين أدنى النسب في العالم، في تناقض حاد، فإن القوى العاملة المأجورة للنساء اليهوديات في إسرائيل تصنف من بين الأعلى في العالم (Daoud, 2009). وحتى الآن، لم يحدث تقدم تعليم النساء الفلسطينيات تحولاً مماثلاً في الوضع المهني (Awad and Mahmoud, 2009) علاوة على ذلك، تؤكد الأمم المتحدة على أنَّ النشاط الاقتصادي للمرأة يتزايد في جميع أنحاء العالم، ومعدل المشاركة في العمل للنساء الفلسطينيات لم يرتفع إلا قليلاً في إسرائيل خلال الخمسة عشر عاماً الماضية. وأنَّ هذا التهميش هو نتيجة مباشرة لسياسات الدولة الإسرائيلية التي تعيق وصول المرأة الفلسطينية إلى القوى العاملة المدفوعة الأجر، في حين أن المصادر الواسعة لأراضيها تزيل إمكانية مواصلة عملها الزراعي التقليدي (Suheir, 2012). وأوضحت الدراسة أن التهميش السياسي للأقلية الفلسطينية في إسرائيل يخلق تهميشاً اقتصادياً، ومع ذلك، فالحالة بالنسبة للنساء الفلسطينيات أكثر تعقيداً؛ لأنها مقيدة كذلك بالقواعد التقليدية والمواقف الاجتماعية (Daoud, 2012).

وبالانتقال إلى دراسة (العجلة، 2012) التي ناقشت "أوضاع المرأة في سوق العمل الفلسطيني"، من أجل إبراز التحديات والمعوقات التي تواجهها، وبشكل أساسي مناقشة أسباب تدني مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي؛ لذلك استخدمت الدراسة كافة المؤشرات المعتمدة لتحليل سوق العمل، مثل تطور حجم القوى العاملة، ونسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة، وتوزيع القوى

العامة. هذا إضافة إلى استعراض لتطور معدلات البطالة بين صفوف النساء، وأوضاع المرأة في سوق العمل غير المنظم. وبناءً على أهداف الدراسة والتحليلات والمناقشات، فقد تمَّ استخلاص نوعين من النتائج، على مستوى المؤشرات وعلى مستوى المحددات، إذ أكَّدت المؤشرات كافة المستخدمة في تحليل سوق العمل على إحراز تقدّم ملحوظ في أوضاع النساء، ولكنه محدود ولا يتناسب مع مؤهلاتها وإمكاناتها. وعلى صعيد المحددات فقد توصلت الدراسة إلى أنّ هناك نوعين من العوامل المؤثرة في محددات المشاركة، العوامل المؤثرة في الطلب على عمالة النساء، مثل ارتفاع معدلات البطالة، نمط التنمية السائد والمتأثر بالتشوهات الهيكلية الموروثة عن الاحتلال، وتأثر سوق العمل بالنموذج التقليدي للنوع الاجتماعي. أما العوامل المؤثرة في عرض عمل النساء فتتمثل في تركيز النساء في تخصصات معينة تتوافق مع التوجهات الاجتماعية السائدة، التفرغ لأعمال المنزل، والرغبة في أنواع محددة من المهن التي تتلاءم مع النساء ودورها التقليدي. وبناءً عليه، فإنه لا تتوفر دلائل قوية لوجود توجه اجتماعي اقتصادي، لتعزيز وتطوير دور المرأة في سوق العمل، سواء على صعيد رفع نسبة المشاركة، أو على صعيد إحداث تغييرات في التركيب المهني للمرأة ومعالجة معدلات البطالة.

وعن واقع "المرأة الفلسطينية الاجتماعي والاقتصادي وسياسات الاحتلال" بشموليته وقسوته المتمثلة بإجراءات الإغلاق، الهدم، العزل، والأسر للنساء الفلسطينيات، يبين (عاصي، 2010) في تقرير أعده لوزارة شؤون المرأة أن أثر الاعتداءات على المرأة الفلسطينية يخلق الضغط والقلق النفسي، فالقتل والاعتقال لكلا الجنسين يؤدي بالمرأة إلى تحمل ضغوط نفسية كبيرة، وتحمل عبء المسؤولية الكاملة في غياب الرجل، وتدمير الوضع الاقتصادي الممنهج. والاعتداءات الإسرائيلية لها أثر كبير على زيادة معدلات الفقر في الأسر الفلسطينية بالذات في صفوف النساء التي ترأس أسرًا.

وتقول (ارصغلي، 2003) إن مصادرة الأراضي الزراعية وحرق المزارعات يزيد من الأعباء الاقتصادية على الأسرة ككل، وتزيد من أعباء المرأة بشكل خاص. وإن انعدام فرص العمل، وعجز القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، دفع عشرات الآلاف من العاملين إلى الالتحاق للعمل

في المشاريع الإسرائيلية، وانغلاق الحدود أمام مئات الآلاف إما لعدم توفر عمل، أو لموقف وطني بضرورة البقاء والمواجهة، إضافة إلى غلاء المعيشة والتزايد السكاني العالي نسبيًا. وأن من العوامل التي تساهم بارتفاع التوجه لسوق العمل الإسرائيلي ارتفاع مستويات الأجور في إسرائيل عن أجور الأعمال المتوافرة في الضفة الغربية والقطاع، بالإضافة إلى إمكانية الاستمرار في الأعمال التي يمارسونها في إسرائيل، حيث أن الأعمال التي يقومون بها يترفع عنها الإسرائيليون مثل العمل في قطاع الإنشاءات، كفتح الطرق والخدمات العامة. وهي تقع في أسفل مراتب السلم المهني، أي في تلك الأعمال المؤقتة والموسمية والتي لا تدر إلا القليل.

وفي دراسة (Alenat, 2010) للتعرف إلى "الجوانب القانونية وظروف العمل للنساء العاملات في المستعمرات الإسرائيلية" تكونت عينة الدراسة من النساء العاملات في المستعمرات الإسرائيلية من الضفة الغربية، واستخدمت الباحثة أداة دراسة الحالة. أظهرت الدراسة صعوبة الظروف الأسرية والاقتصادية والعمالية التي تعاني منها النساء العاملات في المستعمرات الإسرائيلية، وطبيعة العلاقة مع المشغل العربي داخل المستعمرات الإسرائيلية، ومحاولاته ابتزاز العاملات من ناحية مادية مقابل حصولهن على تصريح عمل. فهذه المعضلة تعاني منها النساء العاملات في المستعمرات الإسرائيلية؛ لأنها تضطر في كثير من الأوقات إلى التنازل عن حقوقها من أجل مجارة السمسار، وذلك لضمان استمرار عملها؛ فتتعرض للإهانة والمذلة.

وللتعرف على مجمل أوضاع المرأة في سوق العمل وإلى دور السلطة الوطنية في تطوير هذه الأوضاع، نعود إلى دراسة (الغنيمي، 2010) بعنوان "المرأة والعمل"، حيث هدفت إلى رصد الواقع الاقتصادي في فلسطين، وواقع المرأة في هذا الواقع، وارتأت الدراسة أن المرأة الفلسطينية تعيش في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية قاسية، نظرًا لما يواجهه المجتمع الفلسطيني من مشكلات على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بسبب الواقع المرير الذي خلقته سياسة الاحتلال، ورغم الكفاح الطويل الذي خاضته المرأة الفلسطينية ضد الاحتلال جنبًا إلى جنب مع الرجل على كل الأصعدة، إلا أن نسبة النجاحات التي حققتها على صعيد مشاركتها في العمل كانت ضعيفة، رغم المعدلات الإيجابية التي طرأت على وضع المرأة

التعليمي، ذلك أن دخول المرأة إلى سوق العمل يتحكم فيه الواقع الاقتصادي الفلسطيني المتردي، وارتفاع معدلات البطالة وسط الذكور من جهة، ومحدودية وضع المرأة داخل العائلة، والنظرة التقليدية السلبية إزاءها من جهة ثانية، ما يضعها في المكان الأدنى، حيث تساهم مجموعة من الأعراف والتقاليد والقوانين الوضعية بالتحكم في تحديد وضعها داخل المجتمع، مقارنة بوضعية الرجل من حيث الحقوق وفرص العمل والواجبات.

وفي إعادة دراسة نتائج (Irving, 2012) التي ألفت الضوء على "الانتهاكات العمالية التي تتعرض لها العاملات في المستعمرات الإسرائيلية"، واستهدفت الدراسة نساءً من محافظة أريحا يعملن في المستعمرات الإسرائيلية، ومقابلة مع مسؤول في اتحاد نقابات العمال الفلسطيني في أريحا، وأظهرت الدراسة القيود الثقافية والموقف من المرأة الفلسطينية العاملة في المستعمرات الإسرائيلية فهي تتعرض لظروف غاية في التعقيد، ولنظرة أقل احتراماً لها، ورفضها مجتمعياً، وزيادة نسبة العنوسة بينهن، وبالرغم من الروابط العائلية القوية في كثير من الأحيان، بالإضافة إلى أنه لا يمكن التنبؤ كثيراً بظروف العاملات؛ لأنهن في النهاية يعملن تحت سلطة الاحتلال الإسرائيلي، وتحت القيود الأمنية من قبل السلطات الإسرائيلية، مما يعني أن الكثير من الناس - خاصة الرجال- تم استبعادهم من العمل بسبب ارتفاع نسبة السجلات الأمنية لدى الذكور الفلسطينيين. وفي هذا الجانب اهتمت مؤسسات حقوقية كمؤسسة "عنوان عامل" في توفير الحقوق القانونية للعمال وحاولت تسليط الضوء على الانتهاكات العمالية، حيث يواجه العامل الفلسطيني ومن ضمنهم النساء العاملات في المستعمرات الإسرائيلية انتهاكات حقوقية مختلفة، كتنقيد العمل في مجالات محدودة، وظروف تنقل صعبة، والمس بالحقوق الاجتماعية، كأيام العطل والإجازات السنوية والأعياد، بالإضافة إلى الأجور الضئيلة، وهذه الانتهاكات تتحدر إلى درجة العبودية.

وفي تحقيق استقصائي أعدته الصحفية (الفار، 2013)، لوكالة وطن، وشبكة أريج، يكشف "استغلال السماسرة للعاملات في المستعمرات"، ومن خلاله أجرت عدة مقابلات مع عاملات في المستعمرات، وسماسرة عرب، بينت مدى الاستغلال التي تتعرض له العاملات، وعرض

التقرير إلى أن هذه ظاهرة تستوجب الوقوف عندها، وهناك أشكال الاستغلال المختلفة (مادية، صحية وجنسية) وبين الاستقصاء حجم الاستغلال من قبل السماسر الفلسطيني، وكان السؤال الأهم فيه: هل تقوم الجهات الرقابية في السلطة الوطنية الفلسطينية بدورها المفترض في منع التجاوزات ومحاسبة المسؤولين وتخفيف معاناة الضحايا؟ أما ارتفاع نسبة النساء العاملات في المستعمرات ربما يعود إلى قرب أماكن العمل في المستعمرات من أماكن سكن النساء العاملات، وذلك مقارنة مع عمل النساء داخل إسرائيل الذي يتطلب ساعات أطول ذهابًا وإيابًا من وإلى أماكن العمل (صبيح، 2011). إن الوضع الذي تعيشه النساء العاملات في المستعمرات الإسرائيلية ليس واقعًا صعبًا فحسب؛ بل فيه تحديات كبيرة بسبب عدم توفر بديل للعمل، وكما أن دور وزارة العمل الفلسطينية واضح في هذا الموضوع؛ حيث أنها لا تعترف بعمالة المستعمرات، وتعد العمل فيها غير شرعي وغير قانوني، وتبقى هذه القضية قضية بين مطرقة المشغل الإسرائيلي، والسماسر الفلسطيني، وسندان الجهات الرسمية التي رفعت عنها المسؤولية، وألقت بها تارة على العمال أنفسهم، وعلى شماعة الاحتلال تارة أخرى.

التعقيب على الدراسات السابقة

بعد إطلاع الباحثة على الدراسات السابقة العربية والأجنبية تبين أن أغلبيتها قد تناولت موضوع البحث بصورة غير مباشرة أو جزء من دوافع عمل النساء الفلسطينيات في المستعمرات الإستيطانية الإسرائيلية، وأنه لا يوجد دراسة حول الموضوع في قرية الزبيدات حسب علم الباحثة، وترى الباحثة أن الدراسات السابقة العربية والفلسطينية قد ركزت على قضايا معينة مثل حضور المرأة في سوق العمل المعوقات والمشاكل التي تواجه المرأة العاملة بشكل عام، ولم تركز على القضية الأساسية ألا وهي معرفة دوافع عمل النساء في المستعمرات الإسرائيلية خاصة قرية الزبيدات من وجهة نظر العاملات أنفسهن، أما الدراسات الأجنبية فقد إقتربت أكثر من الحديث عن الرضا الوظيفي ودور ضغط العمل على الصحة النفسية للعاملات والتمييز ضد المرأة في العمل خاصة النساء العاملات بالداخل المحتل، وكانت أكثر تخصيص في تناول الدراسة فتحدثت عن الجوانب القانونية وظروف العمل في المستعمرات الإسرائيلية، وقد تضمنت بعض النقاط التي تحتاجها الباحثة في عملية البحث والتحليل.

بحيث ركزت معظم الدراسات السابقة العربية والأجنبية على موضوعات مختلفة حول النساء العاملات في الأراضي الفلسطينية بشكل عام، والعاملات في المستعمرات بشكل خاص.

فكانت دراسة كل من جامعة بير زيت (2018) دراسة Suheir (2012) ودراسة عاصي (2010) ودراسة العجلة (2012) ودراسة الغنيمي (2010)

تتمحور حول مجالات عدّة تخصّ النساء العاملات، حول حضور ووضع المرأة في سوق العمل سواء بالداخل المحتل أو بالأراضي الفلسطينية، وارتأت الدراسات أنّ المرأة الفلسطينية تعيش في ظلّ ظروف إجتماعية إقتصادية قاسية، نظراً لما يواجهه المجتمع الفلسطيني من مشكلات على جميع الأصعدة السياسية، الاجتماعية الإقتصادية، بسبب الواقع المرير الذي خلقته سياسة الإحتلال، وهي مقيدة أيضاً بالقواعد التقليدية والمواقف الإجتماعية.

وكانت دراسة عبدو (2013) ودراسة Quinn (2012) ودراسة Alenat (2010) ونتائج Irving (2012)

تناولت هذه الدراسات

أولاً: مستوى الرضى الوظيفي وعلاقته بالتوافق النفسي والاجتماعي للنساء العاملات بالمستعمرات الإسرائيليّة وأثاره على الصحة النفسية وان نسبة الرضا تعود لإرتفاع الأجور والرواتب التي تتقاضها العاملات بالمستعمرات الإسرائيليّة.

ثانياً: الجوانب القانونية وظروف عمل النساء العاملات بالمستعمرات الإسرائيليّة ويتبعه صعوبة الظروف الأسرية، وطبيعة العلاقة مع المشغل العربي.

ثالثاً: الإنتهاكات العمالية التي تتعرض لها العاملات بالمستعمرات الإسرائيليّة.

وتتفق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية بأنّ الوضع الذي تعيشه النساء العاملات في المستعمرات الإسرائيليّة ليس واقعاً صعباً فحسب؛ بل فيه تحديات كبيرة بسبب عدم توفر بديل

للعمل، وكما أنّ دور وزارة العمل الفلسطينية واضح في هذا الموضوع؛ حيث إنّها لا تعترف بعمالة المستعمرات، وتعد العمل فيها غير شرعي وغير قانوني،

إنّ المرأة الفلسطينية تعمل دون وجود قانون يحمي حقوقها، أو حتى مراقبة على تطبيق القانون الساري المفعول والذي لا يكفل لها حقوقها كافة، وما لم تشر له الدراسات السابقة إلى أنّ النساء العاملات ليس لديهن القدرة على تمييز حقوقهن في الإجازة السنوية والأعياد كلّ على حدة، وبشكل محدد تعمل النساء الفلسطينيات في ظل ظروف إقتصادية وإجتماعية صعبة، لدى النساء مشاكل خاصة بهن يجب الإنتباه إليها، ليست متعلّقة فقط بمسألة التمييز في أماكن العمل، ومعدلات الأجور المنخفضة على أساس جنسي، وإنعدام الحقوق، إلخ. فدوافع العمل لديهن مختلفة، ولها جوانب شخصية عدّة: إقتصادية، إجتماعية، وسياسية...، هناك مشاكل تعاني منها النساء من وقت خروجها من المنزل إلى حين عودتها لا يستطيع أحد إدراكها إلا من خلال معايشة هؤلاء النساء والوقوف على تجاربهن.

رغم كل ظروف العمل القاسية إلا أنّ إحساس النساء العاملات في المستعمرات بالمسؤولية تجاه تحسين المستوى المعيشي لأسرتها، يعطي النساء الإحساس بالإستقلالية، والشعور بالأمان، والمكانة الإجتماعية، وزيادة ثقة المرأة بنفسها. وتشكل الدراسة إسنادًا جديدًا لما تعانيه النساء العاملات في المستعمرات؛ فالدراسات السابقة تحدثت وبشكل عام عما تعانيه النساء العاملات في المستعمرات، ولكن الدراسة الحاليّة تدرس دوافع داخلية ربما تظهر للعيان أنّها عامة، ولكنها تشكل أسلوب حياة فرض على النساء نتيجة عوامل مختلفة تم الحديث عنها في تحليل أسئلة الدراسة، وستكون الدراسة الحاليّة إمتدادا للدراسات السابقة وما نادى به من توصيات.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يهدف هذا الفصل إلى توضيح المنهجية المتبعة في دراسة "دوافع عمل النساء الفلسطينيات في المستعمرات الإستيطانية الإسرائيلية" الزبيدات نموذجًا وذلك للتعرف على المنهجية والأسلوب المتبع في البحث للوصول إلى النتائج، كما يناقش المنهجية المتبعة في جميع البيانات والتعامل معها، وطرق الوصول للمشاركات لوصف الإجراءات التي قامت بها الباحثة من حيث تحديد عينة الدراسة، وأداة الدراسة المستخدمة.

منهجية الدراسة وأسلوبها

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى دوافع عمل النساء الفلسطينيات في المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية، ولتحقيق هذه الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي بشقه الكيفي في سبيل الحصول على فهم متعمق، ووصف شمولي للظاهرة الاجتماعية. فهو منهج قوامه دراسة الإنسان والواقع الاجتماعي بأبعاده المختلفة، تمّ استخدام أداة من أدوات البحث الكيفي وهي المقابلات المعمقة، وتمّ التأكد من صدقها الظاهري عن طريق عرضها على مشرفات الدراسة ذوات الخبرة والاختصاص، وبعد إجراء المقابلة تمّ تفريغها وتصنيفها وتحليلها.

أجريت المقابلات مع النساء العاملات في المستعمرات في كل أسرة من عينة البحث، تضمّنت طرح عدد من الأسئلة التوجيهية لكن بطريقة مرنة، وقابلة للاستماع لكل ما تريد المبحوثات قوله، وتركهن يعبرن بالطريقة التي يرينها مناسبة. وبالضرورة فإنّ هذه الأسئلة حاولت قدر الإمكان أن لا تترك أي تلميحات عن طبيعة الإجابة، وقد هدفت هذه المقابلات إلى أخذ صورة حول التحديات المجتمعية والاقتصادية التي تواجهها النساء، والدوافع الحقيقية التي جعلت النساء بقرية الزبيدات يعملن داخل المستعمرات الإسرائيلية، وفهم طبيعة العوامل المؤثرة سواء أكانت إيجابًا أم سلبيًا على شخصياتهن، وطبيعة العلاقة الأسرية لديهن، وكيف يؤثر هذا العمل على مكانتهن الاجتماعية، ومعرفة وتقييم توجهات وآراء النساء المبحوثات حول العمل في المستعمرات الإسرائيلية، وكيفية إدراكهن لواقع العمل داخل المستعمرات، ورسم صورة واضحة

لمختلف التفاعلات والأفعال وردود الأفعال التي تحدث للعاملات من ساعة خروجها من المنزل إلى ساعة العودة من عملها في المستعمرات. كما تسمح المقابلات المعمقة بعمل مقارنة أو مقارنة للنتائج بين عيّنة وأخرى، وملاحظة التشابهات والاختلافات بينها، ومدلولات كل منهما.

مجتمع الدراسة

يتمثل المجتمع الأصلي للدراسة في قرية الزبيدات في الأغوار الفلسطينية، لوجود عدد كبير من العائلات نساؤها تعمل في المستعمرات الإستيطانية الإسرائيلية بما يقارب خمسين سيدة، بما نسبته 78.9% من النساء العاملات، وتم استهداف عيّنة مكونة من عشرة نساء موزعة حسب طبيعة عملهن. ولكن عند إجراء المقابلات تبين أنّ معظم النساء في قرية الزبيدات يعملن في المجال الزراعي فقط. من قطف، وتغليف، وتنظيف المزروعات؛ لذلك تمّ اختيار العينة بناءً على الدوافع الحقيقية التي جعلت تلك النسوة يعملن في المستعمرات الإستيطانية الإسرائيلية.

تمّ اختيار عينة قصدية ممثلة لمختلف الفئات الاجتماعية والثقافية والعمرية، ومختلف الأوضاع الاقتصادية والتعليمية، والظروف المعيشية وغيرها، تتنوع فيها صفات عينات النساء المبحوثات، وتتباين لتعطي مجالاً أكثر لمقارنة النتائج، ورصد نقاط التشابه والاختلاف فيما بينها. وقد تم تعريف العينة القصدية تدريجياً في محاولة لتسهيل الحصول على المعلومات اللازمة لإثبات وتطوير تساؤلات البحث.

في البداية تم اختيار مشاركات بالبحث، فتنوعت ظروفهن الاجتماعية والاقتصادية، وتم الاستهداف للمشاركات من خلال النساء أنفسهن، وبمساعدة المجلس البلدي.

تعد العينة شمولية، وفيها تباين واضح في صفات النساء المبحوثات، فقد تضمنت حالات تعتبر أن هذا العمل هو وضع طبيعي للنساء داخل القرية، وتعكس الصورة النمطية لعمل النساء بمنطقة الزبيدات، واشتملت العينية على نساء يرأسن أسرة، وهن المعيل الوحيد لها رغم وجود الزوج، وهو لا يعاني من أي مشاكل تمنعه من العمل، لذلك فهناك عوامل كثيرة يجب تحليلها؛ مما خلق تنوعاً طبقيًا واجتماعيًا، وتكونت العينة من 10 سيدات جميعهن نساء عاملات في

المستعمرات. وتم اختيار عشرة أسر لدراسة ظروف النساء العاملات في المستعمرات الإستيطنائية الإسرائيلية في قرية الزبيدات.

الخصائص الديموغرافية للمشاركات في الدراسة

أما بالنسبة لخصائص المشاركات بالبحث، فتمثلت في التنوع بالفئات العمرية، والفترة الزمنية التي قضتها النساء في العمل في المستعمرات، فتمت مقابلة نساء لديهن حجم أسري كبير، ونساء لديهن أبناء كبار، أو ليس لديهن أبناء.

وتمثلت البيانات الديموغرافية في: الحالة الاجتماعية، والعمر، والمؤهل العلمي، وحجم العائلة، وطبيعة العمل وسنوات العمل، وهي كالاتي:

جدول (1) الخصائص الديموغرافية

سنوات العمل	طبيعة العمل	حجم العائلة	العمر	المؤهل العلمي	الحالة الاجتماعية	
12	زراعة: قطف، تعشيب، تجميع	6	25	سادس	متزوجة	مرفت
5	زراعة: تجميع	2	22	عاشر	متزوجة	لينا
5 شهور	زراعة: تعشيب، تجميع	5	45	ثانوية	متزوجة	صفية
2	زراعة: تعبئة وتغليف	8	30	بكالوريوس	متزوجة	ريما
2	زراعة: قطف	8	36	سادس	متزوجة	نوال
6 شهور	زراعة: قطف تعشيب	8	37	عاشر	متزوجة	منال
20	زراعة: قطف تغليف تعشيب	6	41	توجيهي	مطلقة	ليلي
28	زراعة: قطف تغليف تعشيب	9	40	سادس	متزوجة	مهديّة
8	زراعة: قطف تجميع	4	23	عاشر	متزوجة	سنا
2	زراعة: قطف	4	30	بكالوريوس	عزباء	سلام

أداة الدراسة

نظراً لخصوصية الدراسة كونها تبحث قضية حساسة، وهي العمل في المستعمرات كونها أماكن غير معترف بها قانونياً من الناحية الفلسطينية، والعمل بها يشكل مخاطرة كبيرة من جميع النواحي: المجتمعية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية. وليس من السهل الوصول إلى معلومات وتجارب واضحة للخوف على مصدر رزقهم؛ فإنّ المقابلات المعمقة هي الأداة المناسبة للدخول إلى تلك الفئة، كون عملية التفاعل بين الباحثة والمبحوثات تساعد كثيراً في تشجيعهن للإفصاح عن معلومات أكثر خصوصية إذا شعرن بالارتياح في التعامل مع الباحثة.

ووفقاً لـ (Larossa et al., 1981) فإنّ المقابلات المعمقة شبه المنظمة من أفضل الطرق للحصول على المعلومات حول المواضيع العائلية، تلك المعلومات الموجودة خلف الأبواب المغلقة، والتي لا يمكن ببساطة كشفها، حيث إنّ معلومات كهذه لا يمكن أخذها بمقابلة سريعة، أو بتعبئة استبيانات، بل يجب أن تأخذ المقابلة مجراها ويعطى المبحوث مجالاً أكبر لتبادل الحديث، دون أن يشعر أنّه يتم استجوابه. كما أنّ الجو العام للمقابلات التي تتم عادة في المنزل يساعد كثيراً كلاً من الباحث والمبحوثين، فهو من جهة يوفر الراحة للمبحوثين كونهم في منزلهم، ويتصرفون على سجيتهم، وتمثل للباحث السياق الجغرافي والاجتماعي للأسرة التي يريد بحثها من جهة أخرى، ويستطيع الباحث من خلاله تكوين صورة عن طبيعة الحياة، والعلاقات الأسرية، والتفاعلات داخل الأسرة عن طريق ملاحظة بعض التفاصيل البسيطة.

وفقاً لنظرة الفلسفة النسوية إلى الدور المحوري للذات العارفة بوصفها مستقبلاً للمعنى وليس مصدرًا له؛ فإنّ سرد تفاصيل يوميات النساء في العمل تعكس طبيعة أعمالهن بشكل مفصل بجميع حيثياته. وقد نجد من خلالها ممارسات وتصرفات تعكس البنية الاجتماعية السائدة، وتوضح أحياناً ظهور بنى اجتماعية جديدة، وطرقاً مختلفة في التفكير والفهم، وأساليب متنوعة في محاولة إحداث تغيير في النظم الاجتماعية. كما تشير إلى أنّ التوجهات المعرفية للنساء تتمثل في رؤيتهن للعالم من حولهن، وافترضاتهن وتفسيراتهن الخاصة حول الظواهر الاجتماعية، أو توجهاتهن الفلسفية.

إجراءات الدراسة

لقد تمّ إجراء الدراسة وفق الخطوات الآتية:

أولاً: إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية (المقابلة) المكونة من قسمين، الأول: يحتوي بيانات شخصية (7) أسئلة، أما القسم الثاني: فيحتوي على ثلاثة محاور، هي:

المحور الأول: نظرة النساء الفلسطينيات العاملات في المستعمرات لذواتهن ولدورهن ضمن أسرهن.

المحور الثاني: الدوافع الاجتماعية والاقتصادية لعمل النساء الفلسطينيات في المستعمرات وأثارها المترتبة عليهن في منطقة الزبيدات.

المحور الثالث: يبحث في التحديات التي تواجهها النساء الفلسطينيات العاملات في المستعمرات وتأثيره على العلاقات الأسرية ومكانتها الاجتماعية.

إنّ المحاور السابقة تشكل الأساس الذي تفرعت منه أسئلة المقابلات المنبثقة من أسئلة البحث، والتي اختلفت طريقة طرحها حسب عوامل كثيرة من مبحوثة لأخرى.

ثانياً: إعداد الدراسة بصورتها النهائية (المقابلة).

ثالثاً: تحديد مجتمع الدراسة من العاملات الفلسطينيات في المستعمرات الإسرائيلية.

رابعاً: تحديد أفراد عينة الدراسة: تمّ تحديد عينه الدراسة من خلال عينة قصدية غرضية تم اختيارها من خلال معارف شخصية نتيجة عمل الباحثة بوزارة التنمية الاجتماعية ضمن برنامج التمكين الاقتصادي.

خامساً: كانت الأجواء العامة للمقابلات وديّة، وقد ساعد في ذلك طبيعة عمل الباحثة في وزارة التنمية الاجتماعية وكون الباحثة تعمل مع الأسر من أجل تمكينها اقتصادياً وخاصة النساء العاملات في المستعمرات، كما حاولت الباحثة خلق تفاعل مع النساء المشاركات بالبحث من

خلال تجاذب بعض الأحاديث غير ذات العلاقة بالدراسة، وملاطفة أطفالهن أحياناً، حتى لا تشعر أي واحدة منهن أنها في مقابلة، إنما في جلسة مع صديقة أو ما شابه، حتى أنني كنت أنسى أنني في مقابلة، وأندمج في الحديث مستمتعة به تماماً. وقد تمتّ المقابلات جميعها داخل بيوت الأسر المبحوثة، وقد كان ذلك عاملاً كبيراً في خلق شعور الراحة لديهن، رغم وجود بعض التوتر بسبب أسئلة حول المشغل، إلا أنّ هذا التوتر كان يختفي سريعاً بعد مضي أقل من عشر دقائق من تجاذب الحديث، وتمّ إقناعهن تماماً بسرّيّة المعلومات. كما أنّ الوجود داخل الحيز المنزلي أثناء المقابلات رغم أنّ له سيئاته المتمثلة في مقاطعة المقابلة في كثير من الأحيان للرد على الهاتف، أو بسبب الأطفال، إلا أنّ كل تلك التفاصيل كانت مفيدة جداً في تكوين صورة حقيقية عما يحدث داخل المنزل، مثل ملاحظة ردّات فعل الأزواج على المقابلة بين نظرات الرفض والقبول. وطريقة تعامل الأطفال مع أمهاتهم ومدى قربهم منهن، وقد ساعدتني زيارتي المتتالية ومراجعة أحاديث المقابلات وتفصيلها في ملاحظة قضايا مهمة تتعلق بطبيعة الأسرة وطبيعة العلاقات داخلها، مما كون فكرة أفضل عن طبيعة الأسر التي أحتاج بحثها في المقابلات التالية. كما قامت الباحثة بزيارة أماكن عملهن القريبة من القرية، لكن لم تُجرِ أية مقابلة هناك؛ لحساسية الموقف، وخوفاً من أذيه التعاملات من قبل السمسار، ولكن توجهت الباحثة بصفتها باحثة اجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية. كما تجدر الإشارة إلى أن الباحثة أحياناً اضطرت إلى عمل أكثر من مقابلة مع الأسرة المبحوثة، فبعد مراجعة المقابلات الأولية الثلاث، احتاجت إلى زيارة الأسرة مرة أخرى، وفتح نقاشات تخص قضايا لفتت انتباه الباحثة، وكان هذا مفيداً جداً، أما بقية المقابلات تمت مرة واحدة فقط، وقد كانت المقابلات تستمر إلى ما يقارب ساعة ونصف الساعة أو ساعتين، والنساء كن يسهبن في الحديث.

سادساً: تمّ العمل على تفريغ المقابلات وترتيبها بصورة منظمة عن طريق جداول وتصنيف البيانات وترميزها، محددة بما يتناسب مع أسئلة البحث.

سابعاً: تمّ استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها، والعمل على ربطها بالأدب النظري ومقارنتها مع الدراسات السابقة، واقتراح التوصيات المناسبة.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة ومناقشتها

الفصل الرابع

نتائج الدراسة ومناقشتها

يتناول هذا الفصل من الدراسة عرض نتائجها من خلال:

أولاً: تقسيمها إلى عدّة محاور رئيسة لتسهيل عملية التحليل؛ بحيث يمكن من خلالها التعرف إلى حقيقة حياة النساء الفلسطينيات العاملات في المستعمرات الإسرائيلية، ودراسة التحديات التي تواجههن فيها.

ثانياً: تحليل النتائج بناءً على بيانات الدراسة وإجابات المشتركات، وقد تم التركيز على المواقف المختلفة، والعوامل التي تساعد على وصف العملية، والتي من خلالها تشكلت وضعية الدراسة الحالية، إذ يتضمن التحليل عمل مقاربات ومقارنات بين النساء الفلسطينيات العاملات في المستعمرات؛ للوصول إلى القضايا العامة التي تلتقي وتتفق مع التوجهات والقضايا والمؤشرات التي كانت مجالاً للاختلاف في وجهة النظر لدى العاملات في المستعمرات.

ثالثاً: ربط النتائج بالإطار النظري.

وبعد إجراء المقابلات أجابت المشاركات عن مجموعة أسئلة تم تحويلها إلى مواضيع، وعدد من الترميزات وتصنيفها وفقاً لمتشابهات ومختلفات، وحذف المتشابه، وترتيبها في مواضيع، وتوزيع المواضيع على ثلاثة محاور كالاتي:

المحور الأول: نظرة النساء الفلسطينيات العاملات في المستعمرات لذواتهن ولدورهن ضمن أسرهن: ومن خلال تحليل نظرة النساء الفلسطينيات العاملات في المستعمرات الإسرائيلية لذواتهن، وعن دورهن في أسرهن، شكل هذا المحور أساساً للتحليل، وتم التحليل من خلال إجابات المشاركات في الدراسة، وتكونت من مجموعة من الأسئلة عددها (9) كانت محور التحليل، وتمثلت هذه الأسئلة حول شعور النساء العاملات في المستعمرات بالرضا عن العمل الذي تقمن به، وهل تشعر بالخوف أو القلق نتيجة عملها في المستعمرات الإسرائيلية؟ وهل هناك مشاكل أسرية نتجت عن هذا العمل؟ وهل هناك انتقادات من المحيطين، وكيفية التفاعل

المجتمعي معها؟ وعن مدى معرفتها بالجهات التي من الممكن لها مساعدتها؟ وهل لديها معلومات حول حقوقها العمالية؟ وهل يساهم عملها في تغيير الأدوار والمسؤوليات داخل أسرتها؟ وهل عملها يمنحها القوة والسلطة داخل أسرتها؟

المحور الثاني: الدوافع الاجتماعية والاقتصادية لعمل النساء الفلسطينيات في المستعمرات الإسرائيلية وآثارها المترتبة على النساء في منطقة الزبيدات، شكّل هذا المحور البنية الأساسية للدراسة بحيث تمّ السؤال عن الأسباب التي تدفع النساء للعمل في المستعمرات الإسرائيلية؟ والرابط بين قيمة المردود المالي وبيئة العمل ودورها في استمرار العمل؟ وهل الأجر مناسب للجهد المبذول؟، وتم السؤال عن الفترة الزمنية للعمل: هل هي مناسبة للنساء العاملات في المستعمرات؟ وعن مدى توفر فرص عمل أخرى متاحة أو التفكير بالبدائل؟، وكان عدد أسئلة هذا المحور (6).

المحور الثالث: ما هي التحديات التي تواجهها كونك تعملين في المستعمرات الإسرائيلية؟ ومن خلال هذا المحور والذي يحتوي (7) أسئلة، تم مناقشة التحديات التي تواجهها النساء الفلسطينيات العاملات في المستعمرات سواء أكانت فردية أم جماعية كونها تعمل في المستعمرات الإسرائيلية، مع توضيح التّحدي، وما هي المشاكل التي تتعرّض لها نتيجة تعاملها مع المشغل أو صاحب العمل؟ وكيف تتعامل معها؟ وعن تعرضها لأية مضايقات من أي نوع خلال تواجدها في مكان العمل؟ وهل تتعرض لأي نوع من التمييز كونها امرأة؟ ما هي أكثر المواقف الصعبة التي تواجهها النساء الفلسطينيات العاملات في المستعمرات؟ وهل كان لعمل النساء في المستعمرات دور في تجاوز التحديات الاقتصادية والاجتماعية؟

المحور الأوّل: نظرة النساء الفلسطينيات العاملات في المستعمرات لذواتهن ولدورهن ضمن أسرهن

تناولت الدراسة ضمن هذا المحور بالنقاش والتحليل (9) موضوعات.

نظرة النساء الفلسطينيات العاملات لذواتهن

إنّ مفهوم الذات هو حجر الزاوية في الشخصية إذ إن وظيفته الأساسية هي السعي إلى تكامل الشخصية ليكون الفرد متكيفاً مع البيئة التي يعيش فيها، وجعله بهويّة تميّزه عن الآخرين. ومن المهمّ جدّاً أن يسعى الإنسان إلى معرفة نفسه معرفة حقيقية حتى يستطيع اكتشاف شخصيّته، ومعرفة ذاته وتنمية مهاراته، وتحسين النظرة للذات يعني التقدير والاحترام لها؛ أي تنمية الصورة الذهنية عن النفس التي بدأت منذ الطفولة على مرّ الأيام. والنظر إلى الذات بنظرة إيجابية تجعل الإنسان أكثر قدرة وكفاءة في مواجهة مصاعب الحياة النفسية، والإيجابية تصقل شخصيّة الفرد وتتمّي مواهبه (راشد، 2019).

وتمتّلت نظرة النساء العاملات بالمستعمرات كما يأتي:

أولاً: القبول بالأمر الواقع

كشفت بيانات الدراسة أنّ نصف النساء اللواتي يعملن في المستعمرات الإسرائيلية من المشاركات في البحث تمكن من قبول الأمر الواقع الذي فرض عليهن، سواء من الناحية الأسريّة أو من الناحية العمليّة، ويقول حسن (2005): يمكن القول إنّ لكلّ أمة ثقافتها، وهي حصيلة طبيعيّة لبيئتها والتغيرات التي تطرأ عليها، مثل انتقالها من السلم إلى الحرب، أو تعرضها لكوارث إنسانية أو طبيعيّة تفوق قدراتها، هذه التغيرات تجعل ثقافة الأمة تشهد انحناءات في مسارها بنسب متفاوتة؛ وبالتالي تغيير أساليب التفاعل الاجتماعي، ورجوعاً إلى ثقافة الأمر الواقع يدرك الإنسان ضرورة الرضوخ للأمر الواقع والتفكير في الإبداع لمواجهة الحاضر، وعدم إضاعة الزمن مما أدى إلى تغيرات في ثقافة التعامل مع الواقع، إن قبول موقف سيء هو نوع من إعادة التأطير الإدراكي، وإن شعور الاستسلام والقبول بالأمر الواقع يؤدي إلى فهم

أعمق للذات، ومعرفة حدودها وهذه مقدره بشرية فريدة، وهو أمر مهم للإبقاء على الشعور العادي. وتقول مرفت وهي سيدة متزوجة لديها طفلان، تبلغ من العمر 25 سنة وتعمل في مستعمرة أرجمان، إنها تعمل من الصف السابع في المستعمرات "تعودنا على الشغل كان أهلي وضعهم صعب وعيلتنا 12 نفر كلنا 8 بنات بنشغل في المستعمرات ومن إحنا صغار كنا نساعد أبونا لأنه مريض، أصلًا إحنا بنشغل ويا دوب بكفي هيو اسمه شغل بدل قعدة الدار"،

وقالت نوال وهي متزوجة ولديها ثلاث بنات وثلاثة أولاد وتعمل في مستعمرة أرجمان من سنتين: "ما بجبرك على المر إلا الأمر منه وعشان هيك أنا مضطرة أشغل بالمستعمرات، أنا بروح وباجي ما بحكي ولا كلمة بشغل إلي علي وبروح، وإلي بتفتح ثمها بنسب عليها وعلى كل أهلها وحفاظا على كرامتي وعلى شغلي بضل ساكته ومحدثش بوكلها بالساهل".

إنَّ تجارب النساء العاملات في المستعمرات أوجد ضرورة الرضوخ للأمر الواقع والتفكير في مواجهة الظروف الاقتصادية، مما أدَّى إلى تغييرات في ثقافة التعامل مع الواقع، وأصبحن يمارسن أدوارًا مزدوجة، مع قبول هذه الأدوار رغم قساوتها في كثير من الأحيان، وهذا يتفق مع نتائج دراسة (عبدو، 2013) والتي تقول إنه رغم ظروف العمل القاسية إلا أنَّ النساء العاملات في المستعمرات يشعرن بالمسؤولية تجاه تحسين المستوى المعيشي لأسرهن، وبحسب نظرية وجهة النظر النسوية أن عمل النساء بالمستعمرات الإسرائيلية شكل بطريقة أو بأخرى طريقة حياتها وهذا ما تؤكدته النظرية بحيث أثرت بيئة العمل على توجهات النساء الفكرية ونظرتها الى نفسها ومحيطها .

ثانيًا: عدم الرضا عن النفس

وكما كان الشعور بالإهانة وعدم الرضا عن النفس من أبرز ما تحدثت عنه النساء المشاركات، وتحدثن عن شعورهن بالإهانة وقلة الاحترام لأنفسهن نتيجة عملهن في المستعمرات الإسرائيلية، كونهن يتعرَّضن لشتى أنواع القهر والظلم اليومي، وعدم التقدير لعملهن، تقول السيدة مهديّة وتبلغ من العمر 40 عامًا، ولديها من الأبناء 5، وتعمل في المستعمرات منذ 28 عامًا: "أنا بنشغل

من 28 سنة كل يوم بشوف فيه الويل ما تتخيلي إشي ما اشتغلت فيه بس حاليًا بشتغل بالقطيف وكل هالسنيين بشتغل وأنا مش راضية لا عن حالي ولا عن شغلي دايمًا بدعي الله يتوب علينا من هالعيشة الي كلها بهدلة وقلة احترام والله أيام ما بقدر أوقف على رجلي من الوجع، وتخيلي لما يكون مزاج المعلم زفت بطلع كل غله فينا ولا بقلق أي أنا بكون نفسي تنشق الأرض وتبلغني من كثر ما بغط وبسب، طول عمرنا نشتغل ومش ملحقين لقمنا شو نعمل هاد الموجود وتعبنا ومحدنا بقدر يغير شيء".

وتقول السيدة ريماء وهي متزوجة ولديها ستة أبناء وعمرها 30 عامًا، وحاصلة على شهادة البكالوريوس في الجغرافيا، وزوجها يعاني من مشاكل اقتصادية: "بقارن حالي مع زميلاتي إلي كانوا معي في الجامعة روعي شوفيهن كلهن اشتغلن أصلا أنا بستحي أحكي معهن وأقولهن عن أحوالي، كلهن بمواقع منيحة على الأقل مكان عمل محترم مش عند المستوطنين".

إن الإحساس بعدم الرضا عن النفس وقلة الحيلة هو الشعور الذي ينتاب العاملات في المستعمرات الإسرائيلية، بحكم ما تعانيه من صراعات داخلية وخارجية، فالسيدة ريماء متعلمة وحاصلة على شهادة جامعية ولكنها لم تحصل على فرصة عمل، وهذا كله ناتج عن طبيعة الواقع الذي تعيشه النساء من محدودية فرص العمل، فالمقارنات والتمنيات التي تتحدث عنها تشعرها بعدم الرضا عن النفس، وعما تقوم به من عمل داخل المستعمرات، وهي مجبرة على القبول بالأمر الواقع والفرصة المتاحة، وداخليًا تشعر بعدم رضاها عن نفسها كونها تعمل بمكان لا يتلاءم مع طموحها ومتطلباتها الإنسانية، ويفسر ماسلو التساؤل الخاص بأسباب عدم شعور الشخص بالرضا عن النفس، ذلك لأن الشخص قد يكون لبي احتياجاته الأساسية والضرورية للحياة ولكنه لم يقم بتلبية احتياجاته الأعلى.

ثالثًا: الشعور بالخوف والقلق

تشعر النساء الفلسطينيات العاملات في المستعمرات بالخوف من عدم قدرتها على تلبية احتياجات أسرته الأساسية، والقلق من تجربة العمل في المستعمرات الإسرائيلية كونها تشكل مخاطرة من الناحية الأسرية؛ لتركها منزلها وأبناءها، ومخاطرة تعرضها للأذى خلال وأثناء

توجهها إلى العمل، وهذا بدوره ينعكس على شخصيتها، وطريقة تعاملها مع هذا الشعور، ويتولد لديها الشعور بعدم الأمان، وعلى المستوى الأسري فهي تتولى أدوارًا مختلفة داخل الحيز الخاص والعام نتيجة عملها في المستعمرات، كونها مسؤولة عن تحمل العبء المالي، وخوفها من عدم قدرتها على الإهتمام بالأبناء، فالسبب الرئيسي لخروج النساء للعمل هو تلبية الاحتياجات الأساسية لأبنائهن، وتجد المرأة نفسها ضحية صراع الدور مما يعرضها للضغط النفسي الذي يجهدا ويعرضها للإرهاق والإنهاك وهذا ما أكدته نظرية الدور في الحديث عن صراع الأدوار الذي يحدث للنساء العاملات عندما تتعارض مع المسؤوليات الأسرية والمنزلية وعملها خارج المنزل .

وتقول صافية: "بنطلع وإحنا خايفين وبنرجع وإحنا خايفين، ويلنا يمسوننا الشرطة ويلنا تاركين ولادنا نايمين، هم أكلوا هم شربوا هم راحوا على مدارس الله أعلم، ويلنا البرد ولا الحر وغير المواقف الي بتعرضلها كل يوم من إهانة وسب علينا وعلى أهلنا، هاد المعلم لا يعرف أمه ولا أبوه بالشغل لسانه طويل وما بعفي حدا، خليها على الله مفش حد بوكلها بالساهل كله على شان نطعم هاالأولاد".

أما مهدية فنقول: "أنا بحاول أتجنب الحكي مع حد خاصة إذا مزاج المعلم زي الزفت لأنه ما بنخلص من لسانه غير إنه ما بقلق بمد ايده أحيانا وبضرب، أنا بتجنب وبحالي، عندي ولاد بدني أساعد بتربيتهم أصلا لولا إني خايفة على الأولاد ما بطلع من باب بيتي".

رابعاً: إحساس عدم الثقة في الغير، وعدم الأمان

هناك مواقف تتعرض لها النساء الفلسطينيات العاملات في المستعمرات تجعلهن يشعرن بعدم الثقة في الغير وعدم الأمان، فجميع النساء اللواتي أجريت معهن الدراسة وعددهن 10 أبدين عدم ثقتهن في الجهات المسؤولة والمتمثلة بوزارة العمل والنقابات العمالية، أو حتى المؤسسات النسوية والحقوقية تقول السيدة نوال، وهي متزوجة ولديها من الأبناء 6، أنهت الصف السادس، وتعمل في المستعمرات من 8 سنوات وعمرها 36 عاماً: "بتعرفني شو مشكلتنا إنه إحنا ما بنعرف شي غير الزراعة ما عنا مهنة ولا علم ولا عمري فكرت أعمل مشروع لأنني ما بعرف

شيء، أنا ما بهمني إلا تجيني هالمصري آخر الشهر أدير راسي فيهن، وحقوق ومش حقوق الحق ربنا بوخدنا إياه، وأنا ما بآمن ولا بحدنا من هالمؤسسات الي بيجوا عنا كلهم بيجوا على البلد وعلى النادي كلو حكي فاضي محدش سائل فينا بيجوا بعملونا محاضرات أكثر ناس بيجوا عنا مؤسسات للنساء وكمان أبو محمد إلى بنقابة العمال أي هم مش عارفين إنه عيشتنا كلها مرهونة للمستوطنين".

وأوضحت السيدة مهدية وهي متروجة، ولديها سبعة أبناء، وتبلغ من العمر 40 عامًا، وتعمل منذ 28 سنة في المستعمرات: "إحنا بنعرف إنه لنا حقوق بس مين بده يطالب فيها؟ الي بفتح ثمة بنطرد في غيره، وفي محامين كثير أجو على البلد وحكوا عن حقوقنا، بس السلطة أصلاً مش معترفة فينا بدهم إثبات إنه بنشتغل أصلاً إلي بموت فينا محدا بعرف عنه إلا الي بصلوا عليه".

إنّ المواقف التي تعيشها النساء الفلسطينة العاملات في المستعمرات، ساهمت بفرض عدم الثقة والصمت وتجنب الدفاع عن حقها وشعور عدم الأمان في كل يوم تتوجه فيه إلى العمل، وهذا كلّه يحدّ من إمكانية تطورها، فلديها قناعة تامّة بأنّ لا فرصة أمامها إلا العمل في المستعمرات، وأنّ الجهات الرسميّة التي من المفترض أن تدافع عن حقها لا تملك الصلاحية بذلك؛ لعدم الاعتراف بمشروعية العمل في المستعمرات من قبل السلطة الفلسطينية، وأنّها لو تحدّثت لن يتمّ إنصافها، وسيتم طردها من عملها الذي هو مصدر دخلها، وهذا يشكّل رؤية سلبية نحو كلّ ما هو موجود، ويعرضها للإصابة بالكثير من المشاكل النفسية والاجتماعية، ويعيقها عن التفكير الإيجابي نحو أدوارها الأخرى. وهذا يتفق مع دراسة (كوين، 2011) والتي تحدّثت فيها عن أهمية الرضا الوظيفي وتأثيره على النساء العاملات من الناحية الاجتماعية والإقتصادية، ولما له من تأثير على محيط النساء، وتفسر نظرية وجهة النظر النسوية إن ما تتعرض له النساء العاملات بالمستعمرات شكّل نتيجة المواقف التي تتعرض لها العاملات من تجارب يومية.

خامساً: الخوف من النظرة المجتمعية

نتيجة لعمل النساء الفلسطينات في المستعمرات ينتج هناك نظرة دونية أو وصمة اجتماعية، يكون لها تأثير على الوضع النفسي والأسري للعاملات، وبحسب دراسة (قطامش، 1999) حول

واقع عمل المرأة الفلسطينية في المشاريع الإسرائيلية، فإنّ الوعي الاجتماعي والسلوك المركب والغالبية العظمى من الناس لا تتقبل عمل المرأة في المشاريع الإسرائيلية؛ لاعتبارات أخلاقية ترجع لقيم مجتمعية، وهذا يشكل النظرة الدونية للعاملات، ويتفق مع الدراسة لبعض الحالات وعددها (1)؛ إذ تقول الأنسة سلام، وهي عزباء تبلغ من العمر 30 عامًا، أنهت بكالوريوس هندسة الكمبيوتر، وتعيش مع والديها المسنين: "أنا من يوم ما اشتغلت بالمستعمرة أخوي لكبير ما بحكي معي بقولي إنت متعلمة وما بصير تشتغلي زي الجاهلين، وأنا مرة حكيتله طيب إصرف علينا ببطل أشتغل، بطل يجي عنا خليفها على الله، حتى الدنيا كلها بتبعد عنا والله بعرف نسوان بناتهن مش متزوجات للحين لانه يشتغلن في المستعمرات".

ونشير إلى أنه رغم مساهمة عمل المرأة في المستعمرات برفع المستوى الاقتصادي لعائلتها؛ إلا أنّها تواجه مشاكل اجتماعية متمثلة بالعزلة الاجتماعية نتيجة عملها بالمستعمرات، عدا عن نسبة من العنوسة لدى النساء العاملات أو بناتهن، وما إلى ذلك من نظرة دونية من المجتمع لتلك النساء.

وتشعر النساء الفلسطينيات العاملات في المستعمرات بمنطقة الزبيدات بالنظرة الدونية من قبل المجتمع خارج منطقة الزبيدات فتقول السيدة صافية والبالغة من العمر 45 عامًا ولديها 3 أبناء: "أنا علاقتي قوية بالمجتمع المحلي لاني عضوة بالمجلس البلدي والناس بتحترمني وماعنا هالنظرة السيئة للنساء الي يشتغلن بالمستعمرات، بس المشكلة بالغريبيين بس يعرفوا انو يشتغلن في المستعمرات بشعرونا انو عاملين عمله حتى بناتنا ما بنجوزهن لغريبيين كلنا زيتانا بدقيقاتنا".

ولوحظ من خلال الدّراسة أنّ النساء الفلسطينيات العاملات في المستعمرات الإسرائيلية في منطقة الزبيدات بالذات لا يعانين من نظرة دونية داخل إطار القرية؛ كون أغلب نساء القرية يعملن في المستعمرات، فكانت إجابة 7 منهن أنّهن لا يعانين من أيّة نظرة دونية؛ وذلك لأنّ أغلب النساء في منطقة الزبيدات نفسها يعملن في المستعمرات، ولا يرى الأهالي مشكلة في عملهن؛ بل هم من يدفعونهن للعمل، وكون معظم السماسرة أقارب لأهل القرية.

تقول السيدة لينا وهي متزوجة وتبلغ من العمر 22 عامًا، وتعمل في مستعمرة أرجمان منذ خمس سنوات: "المستعمرة مش بعيدة عنا كلها 10 دقائق وما عندي مشاكل لأنني بشتغل، أصلا أهالينا هم بشفوننا، ما بصدقوا، كل النسوان بالبلد بشتغلن في المستعمرات يعني كلنا همننا واحد وهاد هو الموجود". ولكن ما لوحظ هناك خلال الدراسة رفض مجتمعي لمن يعملن في المستعمرات، ويبتن خارج المنزل، أو يعملن بمهن مختلفة غير الزراعة، فنقول السيدة ليلي وهي مطلقة تبلغ من العمر 40 عامًا، ولديها 4 أبناء: "ما عندي مشكلة مع حدا بس الناس ما بتحبني لأنني كنت أشتغل وأنام بالشفل، أنا ما تخيلت شي إلا اشتغلوا وبشعر إنهم ما بحبوا يتعاملوا معي لأنني اطلقت على شان هيك أنا ما بحكي مع حد من الشغل للدار ومن الدار للشغل".

وتؤكد نظرية الوصم أن ردود الأفعال السلبية والنظرة الدونية تجاه النساء الفلسطينيات العاملات في المستعمرات، خاصة من المجتمع خارج الزبيدات، يجعلهن في كثير من الأحيان يخفين عملهن، ولا يرغبن بأن يتحدثن عن تجاربهن؛ لأن المجتمع الفلسطيني تحكمه مجموعة من العادات والتقاليد، والنظرة غير المقبولة للعاملات داخل المستعمرات، لاعتبارات سياسية ووطنية، ويرجع الاختلاف بين النساء العاملات في المستعمرات حول تعزيز ثقتهن بأنفسهن، وبين الإحساس بالضعف والدونية إلى طبيعة الواقع الأسري، والنظام الأبوي المهيمن، والذي يكرّس مفاهيم تتعلق بالضعف والإحساس بالدونية لدور المرأة، كما أنّ تداخل أدوار النساء العاملات في المستعمرات يتركها أقلّ تحملاً للمواقف، وأقلّ تكيفاً نفسياً واجتماعياً داخل الأسرة وخارجها، بحكم ما تعانيه من صراعات ناتجة عن مسؤولية إعالة أسرتها، وفق ما يتم قبوله مجتمعياً، وواقع بائس محدود ومقيد بظروف اقتصادية وسياسية. إن الإحساس بالضعف والشعور بالدونية كانت من أبرز الإشكاليات التي تواجه النساء العاملات في المستعمرات، حيث من الأهمية علاج فجوة النوع الاجتماعي من خلال تمكين النساء بأدوارهن المختلفة؛ لتعزيز ثقتهن بأنفسهن وبأدوارهن المتنوعة.

سادساً: الخوف من العبء المالي

وبحسب نظرية التكيف الاجتماعي، عندما يتعرض الإنسان إلى موقف صعب أو حدث اضطراري، ينتابه القلق والخوف من عدم قدرته على تجاوز هذا الموقف أو الحدث؛ فيحاول البعض أن يتجاوز هذه المواقف باستحداث استراتيجيات دفاعية، وفي الدراسة الحالية وبحسب البيانات الواردة فإن نسبة النساء اللواتي يشعرن بالخوف من العبء المادي 100%، أي جميع المشاركات، وتتوعدت أسباب الخوف من تأمين متطلبات الحياة للأسرة إلى وجود مشاكل صحية ومالية لدى الأزواج والأبناء. تقول السيدة سناء وهي متزوجة ولديها من الأبناء 2، وعمرها 23 سنة، أنهت الصف العاشر، وتعمل في المستعمرات منذ 8 سنوات، وتعمل هي وزوجها في نفس المكان: "سبب شغلي الرئيسي مرض ابني وبنتي الولد عنده نقص أوكسجين بالدماغ وبنتي عندها شلع ولادة وهاد كله بدو علاج، أنا أول ما تزوجت ما اشتغلت بس لما انولد ابني شفت قديش المصاريف ما قدرت أضل قاعدة بطلنا لاقين نوكل لهيك أنا اشتغلت".

وأضافت سلام: "أبوي زلمة مريض عنده سكر وضغط بدو علاج، مش هون المشكلة، قبل أربع سنين اكتشفت عندي سرطان بالغدد الليمفاوية قعدت سنتين اتعالج طبعاً على التأمين، وكانت المشكلة مش بس جرعات الكيماوي كانت تكاليف المواصلات والتنقلات هي الأصعب، أنهيت مرحلة الكيماوي وقررت بعدها أشتغل لو شو ما صار شو ما كان الشغل المهم اشتغل لأنه أخوتي بطلوا يجوا عنا، مرة أخوي بقلي أنا ما بحب الدار كلها مرض، لهيك قررت اشتغل وهيني لسا بشتغل رغم إني لسا بتعالج بس شو أعمل عندي مصاريف وإمي وأبوي وأكل وشرب". واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (الصيرفي، 2018) بأن الوضع الاقتصادي السيء يلقي بظله على واقع عمل المرأة الفلسطينية؛ لأنها تقع كضحية نتيجة الظروف الاقتصادية، فالمرأة تجد نفسها مضطرة للتأقلم مع الأعمال غير اللائقة والتي تتسم بسوء الظروف، وهذا يجعلها دائمة القلق والخوف مما هو آت. وعند تحليل إجابات المشاركات فإن عمل المرأة وعوزها المادي ونظرتها إلى عملها يعود في الأساس إلى أسلوب التنشئة الاجتماعية التي تتعرض لها المرأة، فهي منذ الصغر تُعد لتكون ربة بيت أولاً، ويتم حصر دورها بالدور الإنجابي فقط،

وهذا النمط من التنشئة الاجتماعية يجعلها تضع عملها وعلمها في درجة ثانية بالنسبة للأسرة، وفي بعض الأحيان تحاول أن تختار الأعمال التي تتناسب مع أعمالها الأسرية، واختيارها لهذه الأعمال يجعل دخلها أقل من دخل الرجل، ومن ثمّ تجد المرأة نفسها في مكانة ثانوية بالنسبة للرجل والأسرة في المجتمع؛ لذا فإنّ المشكلات الاقتصادية التي تواجهها النساء العاملات في المستعمرات هي السبب في اعتمادهن على الرجال، وفي مكانتهن المتدنية، وزيادة العبء عليهن في حال تعرض أسرهن لأي ظرف سواء أكان صحياً أو اجتماعياً، فهن من أكثر فئات المجتمع عرضة لمخاطر ظاهرة الفقر، وعرضة للعديد من المشكلات، فيتحملن عبء الحياة؛ لتلبية الحاجات الأساسية لأسرهن، مما يجعلهن في أدنى شرائح الإنفاق. إنّ العبء المالي الذي تعانيه النساء العاملات في المستعمرات يدفعهن للخوف، بحيث أصبحن يشعرن بخوف من عدم مقدرتهن على توفير الحاجات الأساسية، وبحسب نظرية الدور يزيد من عبء الأدوار الملقاة على عاتق هؤلاء النساء، وهذا يغير في قراراتهن وخياراتهن للعمل، فيقبلن بالأعمال ضمن ما هو مقبول ومتفق عليه مجتمعياً.

سابعاً: الخوف من عدم القدرة على الاهتمام بالأبناء

تشير بيانات الدراسة إلى أنّ (8) من أصل (10) من النساء الفلسطينيات العاملات في المستعمرات بمنطقة الزبيدات كان لديهن الخوف من عدم القدرة على الاهتمام بأبنائهن، تقول منال وهي متزوجة، وتبلغ من العمر 37 عاماً، ولديها من الأبناء 5، تعمل في الزراعة في مستعمرة أرجمان: "آخر بنت عندي عمرها 3 سنين بشفق عليها لما أروح على الشغل أختها بالمدرسة ما بترضى تدير بالها عليها، طبعاً بنتي بتظل عند ستها والبنت قوية وبتغلب ستها فبتضربها أو بتخليها تلعب بالشارع".

وتؤكد مهدية التي لديها من الأبناء 7، وتبلغ من العمر 40 عاماً، وتعمل في مستعمرة أرجمان: "بطلع من الساعة 5 الصبح للساعة 12 الضهر بظل على نفس واحد ما بنخلص ورديتنا ويوصل الدار العصر، بروح تعبانة وبدي أنام. وما عندي مشاكل وخوف على شان يشتغل بالمستعمرة، الخوف على أولادنا إلى بريهم الشارع والله ولادي الاثنين الكبار ما بمون على

واحد فيهم شافين حالهم علينا وطول نهارهم أرجيلة ودخان، تعالي يوم الساعة 10 الصبح وشوفي النسوان وين والزلام وين إحنا بنتمرط بالشغل وهمي بتمشوا وبشربوا قهوة وشاي".

تواجه النساء العاملات بشكل عام والنساء العاملات في المستعمرات بشكل خاص مسؤولية كبيرة في تربية أبنائهن، وتشعر النساء أنه يقع على عاتقها الجانب التربوي بالإضافة إلى العبء المالي، حيث ترتبط الضغوط ذات الصلة بالبيئة المنزلية وواقع الصراع والخلاف في الأسرة بدرجة عالية في التأثير عليهن، وهناك علاقة بين قلة الوقت ونقص العناية بالأبناء كما أوضحت دراسة (Anderson-Kolman & Paludi, 1986)

وبحسب نظرية الدرو فإن تعلم الأدوار الاجتماعية المختلفة يتم من خلال آليات التنشئة الأسرية، بحيث يتعلم فيها الذكر الهيمنة والسيطرة من خلال توارث للأدوار الأبوية، وتتعلم البنت القيم من الأم التي تتمثل بالانصياع لأوامر الرجل، ومع عمل النساء يتصاعد التنافس بين المرأة ونفسها وبينها وأولادها، وفي كثير من الأحيان، تقف النساء العاملات السيطرة على إدارة أمور بيتها، ويتولد لديها مرة أخرى مشاعر الخوف والضعف والدونية، حيث يتقصم الولد الذكر دور رب الأسرة، فيهيمن على أسرته، وبهذا يتزايد صراع للأدوار ما بينه وبين والدته.

ثامناً: مساهمة العمل في تغيير الأدوار والمسؤوليات داخل أسرتها

إنَّ الأدوار التي يقوم بها كل من الجنسين هي أدوار تشكلها الظروف الاجتماعية، وليس الاختلاف البيولوجي، وأعباء العمل المنزلي مرتبطة تقليدياً بالمرأة، إذ إنَّ هذه الأعمال يمكن أن يقوم بها الرجل أيضاً، ويقسم العمل بناءً على التصورات ونظم القيم السائدة عن كل واحد منهم، والناجمة عن عملية "التطبيع الاجتماعي" في الأسرة والمؤسسات الاجتماعية: المدرسة، وسائل الإعلام (مفتاح، 2006).

تعدد الأدوار لدى النساء العاملات في المستعمرات

من خلال تجارب النساء المشاركات في البحث يمكن ملاحظة تنوع الأدوار التي تقوم بها المرأة، فالدور الإنجابي والإنتاجي يشكل عبئاً كبيراً عليهن، والكثير منهن لا يمكنهن التوفيق بين

هذه الأدوار؛ فكانت إجابة 8 منهن من أصل 10 أنهن يواجهن صعوبة في التوفيق بين جميع أدوارهن، فتقول السيدة ريما لديها 6 أبناء وتبلغ من العمر 30 عاماً، وهي خريجة جامعية: *"ما بحرق قلبي إلا أولادي لأنهم ما بصدقوا يشوفوني وبعد ما أروح ببدأ تدريس، وأطعم وأشرب ولا هي الدنيا نص ليل بحط راسي وبنام تحضيراً لليوم الي وراه"* بينما تتحدث منال عن تجربتها فهي متزوجة ولديها من الأبناء ستة وتسكن مع والدة زوجها وشقيقته: *"جبت البنات كلهن وري بعض صاروا يقولولي جيبني أخو لبناتك وضيلت أخلف لحد ما بطل في حيل لدرجة الدكتور قلبي ممنوع بتموتي، هسا وقفت رغم أنه جوزي بزن بده ولد كآني بجيبهم من دار أبوي".* وتؤكد نوال وهي تعمل في المستعمرة من سنتين: *"انبلينا بمرض ابني عمره 12 سنة عنده سرطان بالرئة وعلاجه غالي وجوزي يادوب بوخد 2000 شيكل شو بدهن يكفن لـ 8 وغير مصاريف المستشفيات، الاثنين الصغار مجننيني حتى مكان زي الناس ما بعرف أحظهم، أغلب الأوقات بروح بلقاهم بالشارع مضطرة اشتغل محنا اثنين ومش ملحقين شغل برا وجوا كلو هدة حيل".*

تفترض نظرية صراع الدور أن قيام الفرد بأدوار متعدّدة يعرضه لصراع الدور: إذ تفيد بأن لدى الناس قدرًا محدودًا من الوقت والطاقة، وبذلك فإنّ المرأة تقوم بأداء أدوار متعددة تفرض عليها مطالب متعارضة، فهي تتعرض إلى المعاناة الناتجة عن زيادة الأعباء، والصراع الناجم عن التداخل بين الأدوار، وإن صراع الدور يتضح في زيادة حدة التوتر والتشكيك؛ فقد ينشأ التوتر؛ لأن برنامج العمل يتداخل مع حياة الأسرة؛ ولأنّ الأمهات يشعرن بعدم توفر الوقت الكافي للبقاء مع الأطفال أو بسبب ما يشعرن به من تعب بعد يوم عمل شاق، وعندما لا يمتلكن الطاقة الكافية لأداء المسؤوليات الأسرية المختلفة، وهن أكثر عرضة للارتباك (بريك، 2014) وتتفق هذه النتيجة مع دراسة أندرسون كولمان وبالودي (Anderson-Kolman & 1986) Paludi, "مدى تأثير البيئة الأسرية على النساء العاملات"، وتقييم مستوى الضغوط عليهن، وشعورهن تجاه عملهن، ارتبطت الضغوط ذات الصلة أو العلاقة في البيئة المنزلية وواقع الصراع والخلاف في الأسرة بدرجة عالية في التأثير عليهن. وقد اختبرت العينة ضغوطاً كبيرة في التعامل مع الوقت. ووجد أنّ هناك علاقة بين قلة الوقت وعدم أو نقص العناية بأطفالهن.

تنشأ المرأة على قيم وتوجهات وسلوكيات اجتماعية معينة بحسب التوجه المجتمعي السائد، وينطوي التوجه السائد على الاهتمام بالآخر والإيثار والرغبة بالتواجد معه، وهذا ما ينطبق على إجابات المشاركات في الدراسة، تعيش النساء العاملات عدة أدوار، فهي أم وزوجة وربة بيت، ولكل دور أو وظيفة متطلباتها والتي قد لا تتسجم مع متطلبات الأدوار الأخرى بل وربما تتعارض معها، وتشعر النساء بضيق الوقت بسبب قضاء فترة زمنية طويلة خارج المنزل بسبب العمل، وعدم كفاية الوقت والجهد للاهتمام بالبيت وتربية الأولاد، مع عدم توفر أماكن مناسبة لاحتضان أبنائهن وهذا يشكل حاجسًا كبيرًا لدى العاملات حول مصير أبنائهن الأطفال، كما أن الواجبات المنزلية تعد من مهام المرأة، ويعود السبب في ذلك إلى عدم استعداد الكثير من الرجال لتخفيف الأعباء المنزلية على شريكات حياتهم، لتصورات قديمة وتقاليد محافظة ورثوها عن التركيبة الاجتماعية السابقة وهذا ما يقف عائقًا أمام النساء العاملات.

تاسعًا: العمل وأثره في منحها القوة السلطة داخل أسرتها

تشير الدراسة إلى أنّ النساء اللواتي شاركن بالدراسة وتم سؤالهن عن أن عملها خارج المنزل يمنحها قوة وسلطة تجعلها متحكمة داخل أسرتها فتباينت الردود إذ إن 5 منهن كان العمل داخل المستعمرات مصدر قوة لها ولأسرتها، وباقي المشاركات أشرن إلى أنه لم يكن هناك أثر في منحها القوة والسلطة، بل زاد من الأعباء عليها.

إذ تقول مرفت: *ثعودنا على الشغل من واحنا صغار واحنا نشغل، تجوزت ورحت على دار جوزي من فقر لفقر بنشغل على شان نقدر نطعم ولادنا، وين ما بودونا بنروح وبالأخر إذا مرضتي أو تعبتي أقل كلمة بقولك ياها الله حللي اربعة، أو اعيني ما بتموني عليها بنشغل ليل وانهار ويا ريت حد مقدر".*

بينما تتحدث ليلي وهي مطلقة: *"شغلي بخليني قوية وأقدر أصرف على أولادي ومش محتاجة حدا لا أهل ولا جوز ليهيك أنا قايمة بدور الأب والأم وبربي ولادي ولولا شغلي كان الله بعلم شو بصير فينا".*

وأضافت سلام وهي عذباء تعيل والديها: "من يوم ما اشتغلت صرت أصرف على الدار وبطلت محتاجة حد كنا نستنى واحد من أخوتي يشفق علينا هسا أنا بشتغل وبصرف على إمي وأبوي وبتعالج كمان".

وهذا يتفق مع جزئية في دراسة (الغنيمي، 2010) بعنوان "المرأة والعمل"، حيث هدفت إلى التعرف على مجمل أوضاع المرأة في سوق العمل وإلى دور السلطة الوطنية في تطوير هذه الأوضاع، وذلك من خلال رصد الواقع الاقتصادي في فلسطين، وواقع المرأة في هذا الواقع، وارتأت الدراسة أن المرأة الفلسطينية تعيش في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية قاسية، نظراً لما يواجهه المجتمع الفلسطيني من مشكلات على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بسبب الواقع المرير الذي خلفته سياسة الاحتلال، ورغم الكفاح الطويل الذي خاضته المرأة الفلسطينية ضد الاحتلال جنباً إلى جنب مع الرجل على الأصعدة كلها، إلا أن نسبة النجاحات التي حققتها على صعيد مشاركتها في العمل كانت ضعيفة، رغم المعدلات الإيجابية التي طرأت على وضع المرأة التعليمي، ذلك أن دخول المرأة إلى سوق العمل يتحكم فيه الواقع الاقتصادي الفلسطيني المتردي، وارتفاع معدلات البطالة وسط الذكور من جهة، ومحدودية وضع المرأة داخل العائلة، والنظرة التقليدية السلبية إزاءها من جهة ثانية، ما يضعها في المكان الأدنى، حيث تساهم مجموعة من الأعراف والتقاليد والقوانين الوضعية بالتحكم في تحديد وضعها داخل المجتمع، مقارنة بوضعية الرجل من حيث الحقوق وفرص العمل والواجبات.

والعائلات الفلسطينية بالمجمل يسودها نمط أبوي من حيث تمركز السلطة والمسؤوليات والامتيازات، وهرمية لا زال التمييز فيها قائماً على أساس الجنس والعمر، ورغم ذلك فإن النظام الأبوي بدأ يتعرض لتغيرات بنيوية وخاصة بعد خروج النساء للعمل، وعلى ضوء نتائج إجابات المشاركات في الدراسة نلاحظ عدم تغير أدوار النساء داخل الأسرة، لكن هناك زيادة في الأدوار التي تضيف أعباءً جديدة إلى المرأة، ورغم أن النساء يعملن إلا أنه لا يوجد تقدير لهذه الأعمال، ودائماً يتعرضن للخوف من فقدان عملهن؛ لأنه مصدر القوة الذي يساعدهن على مجابهة مشاكل

الحياة، وبحسب المشاركات فإنَّ الرجال مستقلون اقتصادياً، وبالتالي ساعدهم ذلك في ترسيخ دورهم السلطوي. كما أنَّ الأدوار داخل الأسر تتوزع حسب العمر والجنس، حيث بقيت العلاقة هرمية، وزادت من الضغط الاجتماعي والاقتصادي الذي تعاني منه المرأة العاملة. وعلى الرغم من محاولة المرأة التفاوض على السلطة داخل الأسرة إلا أنَّها بقيت ضعيفة، حيث إنَّ القرار ما زال بيد الرجل، ومن خلال نظرية الدور فإنَّ أدوار النوع الاجتماعي هي تلك التي يحددها المجتمع والثقافة لكل من النساء والرجال على أساس قيم وضوابط وتصورات المجتمع لطبيعة كل من الرجل والمرأة.

بينما تؤكد دراسة (عبدو، 2013) رغم كلِّ ظروف العمل القاسية إلا أنَّ إحساس النساء العاملات في المستعمرات بالمسؤولية تجاه تحسين المستوى المعيشي لأسرتها، يعطي النساء الإحساس بالاستقلالية والشعور بالأمان والمكانة الاجتماعية وزيادة ثقة المرأة بنفسها.

المحور الثاني: الدوافع الاجتماعية والاقتصادية لعمل النساء الفلسطينيات في المستعمرات الإسرائيلية وآثارها المترتبة على النساء في منطقة الزبيدات

تناولت الدراسة المحور الثاني بالنقاش والتحليل لمجموعة من الأسئلة، وتم تحويلها إلى ست موضوعات لتشمل أسباب عمل النساء في المستعمرات:

الوضع الاقتصادي الصعب

عندما تتعرض الأسر لأزمات اقتصادية، أو ظروف اضطرارية ناتجة عن عوامل خارجية، تشعر المرأة بمسؤولية تجاه أسرتها بناءً على هيمنة في البنى الأساسية للتنشئة، مما يزيد من الضغط النفسي عليها، وتجبر في كثير من الأحيان على تحمل الوضع الاقتصادي الصعب الذي تمر به أسرهن، فيدفعهن للتفكير بحلول لمساندة أسرتهن ضمن خبرتهن وبيئتهن المحيطة، وفي الدراسة تواجه النساء صعوبات اقتصادية كثيرة، مما يدفعهن إلى العمل داخل المستعمرات الإسرائيلية، وتتمثل هذه الصعوبات بـ: فقر الأسر، وسهولة انكشافها، وتغطية الأزمات الصحية، وسهولة الوصول للمستعمرات، مدة العمل، وعدم وجود فرص أخرى للعمل مع عدم

وجود بدائل، بالإضافة إلى معدل الأجور، مما يجعلها تتجه إلى العمل في مهن تقليدية ذات دخل منخفض.

أولاً: فقر الأسر وسهولة انكشافها

تشير بيانات الدراسة إلى أن جميع المشاركات يعانين من الفقر بأبعاده المختلفة، وأن أي مشكلة تتعرض لها الأسرة يؤدي إلى انكشافها، وعدم قدرتها على توفير احتياجاتها الأساسية، فنقول السيدة مرفت: "من صف سابع وأنا بشتغل بالمستعمرات، تعودنا على الشغل كان أهلي وضعهم صعب، إحنا عيلتنا 12 نفر ثمان بنات كلنا بنشتغل في المستعمرات ومن إحنا صغار كنا نساعد أبونا لأنه مريض، أصلاً إحنا بنشتغل ويادوب بكفي بس اسمه شغل بدل القعدة بالدار، وانتقلت من بيت أبوي لبيت جوزي من فقر لفقر ثاني، جوزي يا دوب يوم بشتغل وعشرة قاعد". والسيدة صفية تقول: "عمري ما فكرت أشتغل بمستعمرة بس للأسف جوزي كتب شيكات وعليه ديون هو بشتغل على باص بنقل ركاب لأريحا، جوزي ورط بشكات كان ناوي يشتري باص له بس خسر. وعشان هيك أنا مضطرة اشتغل بالمستعمرة، ابني السنة الجاي جامعة وهو شاطر حرام ما يدرس إشي محترم".

إن الصعوبات التي تواجه الأسر الفقيرة تجبرها في كثير من الأحيان على اتخاذ قرارات وتجارب مختلفة للعمل، وتحاول النساء المشاركات في الدراسة تجاوز الانكشاف والفقر، عن طريق خوضها تجربة العمل داخل المستعمرات، وهذا يرتبط بتقبل المجتمع المحيط لهذا العمل، بالإضافة إلى مساهمة العمل ولو بشيء بسيط في تجاوز ظروف الأسرة رغم كل القيود الاجتماعية المرتبطة بالعادات والتقاليد.

يلعب الفقر وصعوبة الوضع الاقتصادي الدور الرئيس في شعور النساء بالمسؤولية، فعند تعرض الزوج لأزمة مفاجئة، تحاول سد الفجوة وتأمين الحاجات الأساسية لأسرتها، ورغم مشاركتهن وخوض تجربة العمل في المستعمرات أوضحن أنهن يتبعن اقتصادياً لأزواجهن، وأكدن أن الفقر هو نتيجة تجارب لأزواجهن، وهن يتحملن مسؤولية تلك التجارب خاصة من

الناحية المالية، وهذا يتفق مع دراسة (ناصيف، 2009) في أنّ واقع المرأة الفلسطينية وارتفاع نسب البطالة والفقر كان إحدى الدوافع الرئيسية لعمل النساء الفلسطينيات، ومنها العمل في المستعمرات الإسرائيلية.

وبناءً على إجابات المشاركات في الدراسة فإن تغطية الجانب الاقتصادي والفقر متعدد الجوانب هو مما دفع النساء لتلبية الاحتياجات الأساسية لأسرهن، فتحاول النساء من خلال التكيف الاجتماعي إجراء تغييرات في المحيط، لتوفير التوازن بينهن وبين البيئة التي فرضت عليهن، وتلبية الحاجات الأولية.

ثانياً: التغطية المالية للجانب الصحي

تشير الدراسة بأن التغطية المالية للجانب الصحي كان له أثر كبير في توجه النساء إلى العمل في المستعمرات، إذ تبين الدراسة أن في حالة (5) مشاركات من أصل (10) أي ما نسبته 50% كان للإنفاق على الجانب الصحي دور في دفع النساء للعمل داخل المستعمرات الإسرائيلية، فتقول صفية: "عمري ما فكرت اشتغل بمستعمرة بس للأسف جوزي كتب شيكات وعليه ديون، والإشي الأصعب إنه صار عنده دسك وبطل يعرف يتحرك وهو بحاجة لعلاج بشكل دائم لأنه طول ما هو مريض ما يعرف يشتغل شي وانت بتعرفي شو المرض تكلفته بتهد الحيل"

وأما لينا وتبلغ من العمر 22 عاماً فنقول: "أنا ما كنت أشتغل قبل لا أتزوج، بشتغل على شان أتعالج بدي أخلف بس مصاريف العلاج كثيرة لهيك قررت أشتغل بالمستعمرات".

تظهر النماذج السابقة أنّ الوضع الصحي الذي تعانيه الأسرة سواء أكان لفرد من أفرادها أو للسيدة نفسها تتحمل عبئه المرأة، ويعد هذا الجانب من أهم الجوانب التي دفعت النساء في قرية الزبيدات إلى العمل داخل المستعمرات. ومن الملاحظ أنّ عملية الاختيار للعمل كانت نتيجة للتعرض لظرف صحي طارئ، وحاولت النساء اختيار الأعمال التي تتناسب مع دورها الأسري، لذلك قبلت ببيئة عمل وظروف صعبة جداً، وهذا ما يجعلها في مكانه متدنية، وعرضة للمخاطر.

وهذا يدفعنا إلى الحديث حول وجود رابط بين قيمة المردود المالي وبيئة العمل واستمراريته، بحيث تشير الدراسة رغم ظروف العمل الصعبة وقيمة المردود المتدني فإنَّ هناك إقبالاً من قبل النساء على العمل داخل المستعمرات، وذلك من أجل التَّكيف مع الواقع التي تعيشه لتستطيع مجابهة الظروف التي طرأت على الأسرة وتلبية الحاجات الأساسية ومنها الجانب الصحي.

ثالثاً: الوصول إلى المستعمرات والفترة الزمنية التي تقضيها النساء في العمل

تشير بيانات الدراسة إلى أنَّ ما يشجع العمل داخل المستعمرات للنساء في قرية الزبيدات قرب المستعمرات من سكن العاملات، وأنَّ الفترة الزمنية التي يقضينها في العمل مناسبة لهن ولأسرهن، فتقول السيدة صفية وهي متزوجة ولديها من الأبناء ثلاثة: "ببدا الشغل الساعة 5 الصبح للساعة 12 الظهر، المستعمرة مش بعيدة كلها 10 دقائق بالطريق، يعني بروح بتريح بشتغل بداري بس هي طلعة الصبح البهدلة".

أما السيِّدة ريماء متزوجة ولديها ستة أبناء فتقول: "إلي سنتين بشتغل بمستعمرة طومر من أسوأ المستعمرات إلي ممكن تشوفيها، بندفع مواصلات على حسابنا، ببدا شغل من الساعة 5 ونص الصبح للساعة 12 الظهر بس خلص هيني لقيت شغل هون بمستعمرة ارجمان بداية الشهر بنتقل أسهل إلي وأسرع". وتقول سلام وهي أنسة تبلغ من العمر 30 عاماً: "ببدا الشغل الساعة 5 الصبح وينتهي الساعة 12 الظهر أنا ما بوخد إضافي على شان وضعي الصحي وبعدين بروح أدير بالي على إمي وأبوي".

وتتحدث ليلي البالغة من العمر 41 عاماً: "المستعمرة قريبة كلها 10 دقائق أي اشي بصير بروح بسرعة".

وهذا يتفق مع (صبيح، 2011) حيث يقول إنَّ ارتفاع نسبة النساء العاملات في المستعمرات ربما يعود إلى قرب أماكن العمل في المستعمرات من أماكن سكن النساء العاملات، وذلك مقارنة مع عمل النساء داخل إسرائيل الذي يتطلَّب ساعات أطول ذهاباً وإياباً من وإلى أماكن العمل.

رابعاً: سهولة الحصول على العمل بأجور متدنية

أشارت بيانات الدراسة إلى أنّ جميع النساء العشر المشاركات في الدراسة يعملن في مجال الزراعة، في التغليف والقطاف والجمع، ولا يتقاضين الأجور المناسبة للجهد المبذول بحسب تقديراتهن وتوقعاتهن، ولكن سهولة الحصول على العمل يجعلهن يتوجهن إلى العمل داخل المستعمرات؛ فنقول نوال وهي متزوجة ولديها من الأبناء 6: " **كلنا بنشتغل بالزراعة بوخد 1500 شيكل بالشهر المعلم بقبضني أسبوعي وحسب نشاطي أحيانا بمدها ساعتين لثلاث بعطونا 10 شيكل زيادة على الساعة يعني مش بتعبنا بس هاد الموجود، بس المنيح الحمد لله بسهولة بنلقى شغل يعني ما بنقطع لو بدي أشتغل مع عرب كل شهرين بقعد قبالهن شهرين**".

وتوضّح السيدة سناء وهي متزوجة ولديها ولدان: " **بوخد 1500 شيكل بعطيني المعلم أسبوعي وما يزيد كثير بوقتي على شان ولادي، إحنا بالشغل بقبلوا النسوان أكثر من الشباب، لأنه إحنا بنشتغل ساكتات بس الشب بده أجرة أكثر لهيك بنلاقي الشغل بسرعة بدوروا علينا**".

رغم انخفاض نسبة الأجور التي تتقاضها النساء في منطقة الزبيدات ورغم ظروف العمل القاسية إلا أنّ هناك توجهاً كبيراً إلى العمل داخل المستعمرات؛ وذلك لوجود سهولة في الحصول على العمل، ومرونة في استلام المبلغ المالي، خاصة أنّ نصف النساء المشاركات يتلقين أجورهن بشكل أسبوعي، وهذا يتفق مع دراسة (ارصغلي، 2003) التي تقول إنّ إمكانية الاستمرار في الأعمال البسيطة والتي لا تحتاج إلى جهد عضلي، وتمارسها النساء، حيث إنّ هذه الأعمال يترفع عنها الإسرائيليون، وهي تقع أسفل السلم المهني، أي تلك الأعمال المؤقتة والموسميّة التي لا تدر إلا الدخل القليل، هو ما يدفع النساء للعمل داخل المستعمرات الإسرائيلية.

خامساً: عدم وجود فرص أو بدائل

تشير بيانات الدراسة إلى أنّ المشاركات لم يجدن فرصاً أو بدائل عن عملهن في المستعمرات. تقول مرفت: " **هاد الموجود محنا لا درسنا ولا بنعرف وين الله حاططنا حتى الدارسات هيهن معنا بشتغلن**"، وتشير ليلى: " **فش بديل لها البهدلة إذا بديك تفتحيلك مشروع راح تنكسري فش**

بلدنا تجارة كلنا عمال" وتؤكد صافية: "حاولت أعمل مشروعى لكن ما زبط بلدنا صغيرة وفش سوق"، وتوضح ربما: "تخرجت من الجامعة المفتوحة تخصص تاريخ وجغرافيا، قدمت عدة مرات للتربية وترتيبي من الأوائل وما زبطت معي، اشتغلت بديلة 6 شهور وبعدها راحت فرصتي".

تشير المشاركات في الدراسة إلى أنّ عدم وجود فرص وبدائل للعمل في المستعمرات يرجع إلى عدة جوانب وهي: أنّ مهارات النساء العاملات بسيطة ولا يوجد لديهن خبرة في مجالات غير الزراعة، وأن قرية الزبيدات تعاني من مشاكل في المجال التجاري من ناحية التسويق، وأشارت اثنتان من المشاركات أنّهما أنهيتا دراستهما الجامعية، ولكن لم تكن هناك فرصة للحصول على عمل بمجال دراستهن، وعدم توفر مكان ومورد يساعد في إقامة مشاريع خاصة كان له دور في توجيههما للعمل داخل المستعمرات.

سادساً: قبول مجتمعي

تشير الدراسة التي أجريت على (10) نساء من قرية الزبيدات إلى أنّ (9) منهن يوجد لديهن دعم أسري وتشجيع من قبل مجتمع الزبيدات للعمل بالمستعمرات، فتقول مرفت: "ما عنا مشكلة مع أهالينا بشغلنا بالعكس هم إلى بوخدونا نشتغل"، وتؤكد حديثها السيدة لينا: "أصلا أهالينا وازواجنا هم إلى بشغلونا" وتشير السيدة صافية: "ما عنا هانظرة السيئة للنساء إلى بشغلن في المستعمرات ولادي وجوزي بحترموني ويقدروني وعلاقتي فيهم ممتازة". وتقول نوال: "ما عندي مشاكل مع حد يا دوب بطعمي ولادي". لكن الأنسة سلام تقول: أنا من يوم ما اشتغلت بالمستعمرة أخوي الكبير ما بحكي معي، قال انت متعلمة وما بصير تشتغلي زي الجاهلين".

إنّ من الدوافع الحقيقية التي تجعل المرأة في منطقة الزبيدات تعمل داخل المستعمرات هو قبول مجتمعها الخاص بالعمل الذي تقوم به، ومن الملاحظ خلال الدراسة أنّ أغلب النساء في القرية يعملن داخل المستعمرات، وهذا ما أكدته المشاركات في الدراسة، ولاحظته الباحثة خلال الزيارات المتتالية لإجراء المقابلات. إنّ قبول مجتمع الزبيدات بعمل النساء في المستعمرات ولد

لديها بعضاً من الثقة بالنفس؛ فالمجتمع بما يسوده من عادات وتقاليد اجتماعية هو ما يفرض نفسه ويدفع النساء إلى العمل في المستعمرات، التجارب التي تعيشها النساء العاملات بالمستعمرات والقبول المجتمعي كان نتيجة الوضع الاجتماعي السائد في قرية الزبيدات وبحسب نظرية وجهة النظر النسوية فإن معرفة النساء عن العمل بالمستعمرات تشكلت نتيجة البيئة الداخلة والخارجية التي فرضت عليهن من مجتمع الزبيدات نفسه.

المحور الثالث: التحديات التي تواجه النساء الفلسطينيات العاملات في المستعمرات الإسرائيلية (الزبيدات نموذجاً)

تناولت الدراسة بالنقاش والتحليل إجابات المشاركات في البحث عن مجموعة أسئلة تمّ تحويلها إلى موضوعين كالآتي:

الأول: التحديات اليومية التي تواجه النساء الفلسطينيات العاملات في المستعمرات

تواجه النساء الفلسطينيات العاملات في المستعمرات تحديات يومية من ساعة خروجها من المنزل إلى عودتها، فتتعرض لمواقف يومية مختلفة وهذه المواقف شكلت وجهة نظرها عما تقوم به من أعمال وحددت لها نمط حياة يومي، تأقلمت وتفاعلت معه فأصبح روتيناً يومياً، وهذا ما أكدته نظرية وجهة النظر النسوية، وتمثلت التحديات في: الخروج المبكر وخطورة التنقل اليومي، والتكيف مع المواقف اليومية، والعلاقة مع المشغل، وعدم تقاضي الأجور المناسبة، وعدم الحصول على التأمين الصحي، وعدم الاعتراف بالعمل في المستعمرات، والمعرفة بالحقوق العمالية، والتحديات القانونية.

أولاً: الخروج المبكر وخطورة التنقل اليومي

أشارت بيانات الدراسة إلى أنّ جميع المشاركات في الدراسة يتوجهن إلى عملهن في فترة مبكرة جداً، وهذا يشكل تحدياً كبيراً لهن من نواحي عدّة؛ فهن يتركن منازلهن في وقت مبكر جداً، وهذا يشكل عبئاً كبيراً عليهن، بسبب أن لدى معظمهن أطفال، والعناية بهم تعدّ إحدى أدوارهن الرئيسية، وهذا من التحديات التي تتحملها النساء نفسياً، ويشكل بدوره ضغطاً كبيراً عليهن،

فتقول ربما وهي متزوجة ولديها ستة أبناء، أكبرهم 12 عامًا، وأصغرهم ثلاث سنوات: "بصحي مع أذان الصبح لازم نكون بالمستعمرة 5 - 5:30، بعز علي ولادي أتركهم لحالهم، بصحوا الصبح ما بلاقوني، لحالهم بلبسوا وبروحوا على المدرسة، والصغار بظلوا عند ستهم، ما بصدقوا وهم يشوقوني". وتقول سلام: "بصحي الصبح بدري بصلي الفجر ويرتب وينظف الدار وبجهز الأكل لأمي وأبوي وبحضر كل شيء على الساعة خمسة بكون جاهزة الموضوع مرهق بس شو نعمل رزقتنا". وأضافت نوال: أنا مش ملحقة يا دوب إحنا ثماتي بالدار وحماتي و بنت حماي يعني عشرة، الشغل برا وجوا وبصبح من الصبح صاحبة بدني أحاول أخلص شغل الدار وتحضير أكل، والله أحيانا ولادي ما بدري عنهم راحوا على المدارس وإلا ما راحوا ما يعرف، لازم نكون بالشغل على الخمسة ونص ومحدنا برحم".

وأما عن كيفية التنقل اليومي والذي يشكّل خطورة على النساء فتقول السيد لينا: "بتبدأ معاناتنا من الساعة خمسة الصبح لما يجوا يوخدونا بالترّلة بكون فيها 10-15 وحدة وبجرونا بتركتور جارنا". أما السيدة صفية فتقول: "بتنقل بالترّلة الي بتكون مربوطة بالتركتور بكون 10-15 وحدة بس صاحب التراكاتور إذا أجت عليه الشرطة وهو محملنا بتركنا وبهرب وإلا دبرن راسكن". وتقول ليلي: "بحملونا بتركتور وبكون متخبين جوا التّرلة على شان نتخبى من الشرطة بكون ملزقات ببعض بنوكل حم الدنيا وبردها". أما مهدية فتقول: في سنة من هالسنين كان الشفير مسرع قلبت فينا التّرلة الله من فوق سترنا، أنا يومها اتكسرت إيدي لما وقعت علي بنت"، هذه التجارب تشكلّ تحديات يومية تتعرض لها العاملات في المستعمرات الإسرائيلية، تؤدي في كثير من الأحيان إلى ضغوطات نفسية تؤثر بطريقة أو بأخرى على طريقة تعاملهن مع أسرهن ومحيطهن، وتحمل النساء مسؤولية ما يحدث لأسرهن خاصة إذا تعرضن لأمر سيء، فدائمًا المرأة هي الملامة سواء من داخل الأسرة أو المحيط؛ لأنها تعيش ضمن مجتمع أبوي يعدّ مسؤولية العناية بالأسرة من أدوار النساء فقط، فصراع الأدوار يعرض النساء للضغط النفسي الذي يجهدنها ويعرضها للإرهاق والإنتهاك.

ثانياً: التكيف مع المواقف اليومية

تنوعت المواقف اليومية التي تتعرض لها العاملات في المستعمرات فنقول مرفت: "كل يوم قصة بالشتا البرد، وبالصيف الحشرات والعقارب وغير بهدلة الشرطة وركبة الترتلة"، أما لينا: لما تكون الدنيا برد يكون هواها يقص المسمار وهاتي أوجاع ظهر ومفاصل وفش بديل لها بهدلة هينا اتاقلمنا". وتشرح صفية: "أكثر موقف صعب تعرضت له أول ما اشتغلت، مرة ابن عمي كانت معي بالشغل، وأجاها الطلق، إني بسوق التركتور وقف بنص الشارع وتركنا لحالنا خاف من الشرطة، والدنيا كانت الصبح بدري واضطريت أولدها أنا والبنات بنص الشارع لولا شفير مارق اتصل بالإسعاف وتخيلي قديش وقت لحتى أجت سيارة الإسعاف" وتعبر سلام: "أصعب موقف تعرضت له نزل ضغطي بالشغل وما دريت عن حالي البنات كانوا يحاولوا يصحوني وأنا سامعة صوت هاي بكرة ما تجي ع الشغل مش ناقصني مصايب خليها تروح تموت عند أهلها".

تسعى النساء العاملات في المستعمرات الإسرائيلية إلى عملية التكيف في الواقع لتستطيع مجابهة الظروف الاجتماعية والاقتصادية القاسية التي تمر بها خلال عملها في المستعمرات، وكانت نسبة (7) نساء من أصل (10) تعرضن لمواقف يومية صعبة، وبنفس الوقت يحاولن التكيف والاستمرار في عملهن رغم كل الضغوط التي يتعرضن لها. إن تجارب وخبرات النساء العاملات في المستعمرات الإسرائيلية تبين أن المرأة تواجه بشكل يومي مواقف يكون لها دور كبير في تشكيل شخصيتها، وطريقة تعاملها مع المواقف المختلفة، وتمكنها من تخفيف الصراع الذي تعيشه بشكل يومي، فعملية التكيف بحد ذاتها تشكل تحدياً للنساء من أجل مجابهة معاناتها اليومية.

ثالثاً: العلاقة مع المشغل (المسار)

تشير الدراسة الحالية إلى أن النساء العاملات في المستعمرات في قرية الزبيدات يرتبطن بعلاقة قرابة أو معرفة مسبقة بالمسار، وأنهن يتعرضن للاستغلال من الناحية المادية والصحية، وكذلك يتعرضن للإهانة والألفاظ النابية، فتجبر النساء في كثير من الأوقات على التنازل عن

حقوقهن من أجل مجارة السمسار؛ لضمان استمرار عملها، فتشير مرفت: "أصلاً إحنا ما بنعرف المعلم اليهودي، إحنا بنتعامل مع السمسار وأصلًا هو بقرب لي ابن عمه لزوجي لهيك الواحد يبقى ساكت وماكل هوا، بالشغل بقبلوا النسوان أكثر من الشباب لأنه إحنا ساكتات بس الشب إذا بنسب عليه ما بسكت"، وتقول لينا: "إحنا قرفنا البهدلة رغم إنه السمسار بقربنا بس لسانه سليط"، وتوضح صافية: "عنا بحبوا يشغلوا النسوان لأنه إذا انغلط فيها ما بتتجرأ تحكي والي دببرولنا الشغل هم عرب كلهم بقربونا أصلًا هم أغنى أغنياء البلد وما بهتموا بالقرابة عندهم الشغل يمشي أهم من كل أهلنا، بنتبهدل واحنا ساكيتن بس لأنني أكبر منو بحاول يحترمني بس البنات بتبهدلن وهن ساكتات"، وتقول سناء: "والله بتعز علي كرامتي لما يجي المعلم يزقك ويقلك مالك متتحة اشتغلي الوقت بمصاري غير الألفاظ المقرفة" وتتحدث سلام عن موقف حصل لها عندما تعرضت لوعكة صحيّة: أنا سامعة صوت هاي بكرا ما تجي أنا مش ناقصني مصايب خليها تروح تموت عند أهلها، طبعًا هاد المعلم العربي الي بقرب لأبوي وبمية ترجاي من بنت بتشتغل معي حتى خلاني أرجع على الشغل"، تبرز طبيعة العلاقة مع المشغل العربي داخل المستعمرات الإسرائيلية ومحاولاته الدائمة إهانة العاملات، والسيطرة عليهن من خلال ابتزازهن للحصول على العمل، كون فرص العمل داخل قرية الزبيدات محدودة وأن نسبة كبيرة من العاملات لا يملكن المؤهلات والخبرات اللازمة للحصول على أعمال وفرص أخرى، وهذا ما يؤكد تقرير شرين الفار (2013) حيث بينت مدى الاستغلال الذي تتعرض له العاملات من الناحية المادية والصحية والجنسية.

تساهم الثقافة الذكورية بترسيخ مفاهيم الانصياع للرجل أو لمصدر القوة في المجتمع وتلبية رغباته، ويتم ترسيخ هذه الثقافة من خلال المجتمع والتنشئة، وتفرض سيطرة الرجال في الأغلب على النساء، وهذا يعرضهن إلى شتى أنواع العنف والاستغلال بجميع جوانبه (الفار، 2013).

وهذا ينطبق على النساء العاملات في المستعمرات بحيث نجد أنّ المرأة تنصاع لمصدر القوة المتمثلة بالسمسار والقرابة أو العشيرة، وتتعرض لشتى أنواع العنف، وخاصة النفسي واللفظي، وتستغل وتهان في العمل وحتى في حياتها الخاصة.

رابعاً: عدم تقاضي الأجر المناسب

تشير بيانات الدراسة إلى أن معدل الأجور الذي تتقاضاه النساء العاملات في المستعمرات الإسرائيلية في منطقة الزبيدات منخفض مقارنة مع العاملات الأخريات في المناطق الإسرائيلية، بحيث تتقاضى النساء أجرة شهرية بما يقارب 1500 - 1800 شيكل، ويرجع تدني الأجور في هذه المنطقة وبحسب بيانات الدراسة إلى الأسباب الآتية:

استغلال السمسار، ومحدودية العمل، القبول المجتمعي لأعمال معينة، وخبرة العاملات.

فتقول ربما: "معظم السماسرة بقربونا بس أسوأ منهم ما في، إحنا ما بنتعامل مع المعلم اليهودي، بس لما يجي يزورنا بعطينا هدايا، العربي ماكل حقنا ومبهدلنا ويطلعوا على كتافنا بس شو نعمل هذا الموجود" وتوضح نوال: "كلنا بنشتغل بالزراعة بمستعمرة ارجمان وما عنا مكان نروحوا هينا مسلكين حالنا"، وتوضح منال: "أهل بلدنا ما يشتغلوا إلا بالزراعة ما في نسوان بتروح على البيوت ممنوعة هاي القصة عنا" وتقول مرفت: "صراحة الوحدة زهقانه من هالبهدلة بس هاد الموجود محنا لا دراسين ولا بنعرف وين الله حاططنا إحنا الاشى الي بنعرف فيه هو الزراعة طول عمرنا مزارعين وتربينا هيك". ويشكل الأجر تحدياً اقتصادياً للنساء، فيجب أن يقبلن بما هو موجود؛ لتلبية حاجات أسرهن، وهنا يتم استغلالهن، وتترسخ تبعيتهن للنظام الأبوي الموجود، وتتفق الدراسة مع (علينات، 2010) حيث أظهرت الدراسة صعوبة الظروف الأسرية والاقتصادية والعمالية التي تعاني منها النساء العاملات في المستعمرات الإسرائيلية، وطبيعة العلاقة مع المشغل العربي.

ويشكل الأجر تحدياً اقتصادياً للنساء العاملات في المستعمرات، فيجب أن تقبلن بما هو موجود، ويرسخ العمل التقليدي لها، وبالتالي يرسخ تبعيتها للنظام الأبوي الموجود.

خامساً: عدم الحصول على تأمين صحي

تشير بيانات الدراسة إلى أن (7) من أصل (10) من النساء المشاركات في الدراسة لا يملكن تأميناً صحياً مغطىً من العمل، وثلاثاً منهن حصلن على تأمين مدفوع سنوياً على حسابهن

الشخصي، فنقول مرفت: "ما معي تأمين صحي كله بدفعه من جيبي، وشغلنا هاد لا فيه تأمين ولا أي شيء" وتوضح صافية: "أصلاً هم ما الهم فينا غلي بمرض والي بموت بدو يتعالج على حساب، كثير في عاملات بتعرضن لإصابات ما بتدخلوا فيهن"، وتشير ريماء: "ولا إنا تأمين ولا أي حق بالدنيا، بلحظات بسبب على حالي وعلى اليوم اللي نولدت فيه، بس نمرض كلو بندفعه من جيبنا ومشغلنا ما اله خص فينا لو بنموت" أما نوال تقول: "أنا معي تأمين صحي جوزي عمله على شان علاج الولد بس لو انصبنا بالشغل ما الهم فينا لأنني سمعت قصص نسوان واجهن الموت ولا سالوا فيهن".

وبشكل محدد تعمل النساء في المستعمرات في ظل ظروف عمل قاسية وبالغاة الخطورة، دون توفر شروط السلامة، وعدم وجود تأمين صحي يعد من أهم التحديات التي تعاشها النساء العاملات في المستعمرات.

سادساً: عدم الاعتراف بالعمل في المستعمرات

إن من أهم التحديات التي تواجهها النساء العاملات في المستعمرات هو عدم الاعتراف بالعمل داخل المستعمرات من جهة الاختصاص الفلسطينية، فدور وزارة العمل الفلسطينية واضح في هذا الموضوع؛ حيث إنها لا تعترف بعمالة المستعمرات، وتعتبر العمل فيها غير شرعي وغير قانوني فنقول مهدية: "في محاميات كثير أجوا على البلد وحكوا عن حقوق العمال بس السلطة مش معترفة فينا بدهم يانا نجيب إثبات إنا بنشتغل طيب من وين بدنا نجيب أصلاً اللي بموت فينا محدا بعرف عنه إلا اللي بصلوا عليه" أما سناء: "اجت مرة شرين أبو عاقلة بدها تعمل برنامج كنت بدي أساعدها جوزي قلبي بطلقك ما تتدخلي، هو معو حق محدا سائل فينا لا سلطة ولا نقابة". وتعبّر مرفت: "ما حدا سائل فينا ما إنا ظهر، وبحكولنا إنه مش قانونين وإذا بدك تروحي عند حد من جماعة حقوق العمال بقولولنا بدنا إثبات عمل في نسوان رحن بس عرف فيهن المعلم طردهن".

من التّحديات الخطيرة التي تعاني منها النساء العاملات في المستعمرات عدم الاعتراف بعملهن من قبل جهات الاختصاص، وهذا يشكّل بحد ذاته اضطهادًا وتمييزًا، وهو يولد شعورًا بالغضب، والتعب وعدم الثقة والاحترام.

سابعًا: المعرفة بالحقوق العمالية

تشير الدراسة إلى أنّ نسبة 50% من النساء الفلسطينيات العاملات في المستعمرات الإسرائيلية في قرية الزبيدات واللواتي شاركن في الدّراسة، لديهن معرفة عن حقوقهن العمالية، مع وجود عوائق للوصول إلى تلك الحقوق، فنقول لينا: **"بالنسبة لحقوقنا بعرف إنه الي حق بس ما بعرف كيف أحصل عليه".** أما مرفت فتقول: **"أقولك إني بعرف عن حقي بالشغل بكذب عليك ما بعرف بييجوا ناس بحكونا لكم حقوق بس كله حكي ما حد داري عنا، ولو بدك تطالبي في غيرك مليون بشتغلوا"،** وتقول صفية: **"حاولت عدّة مرات اتوجه لمؤسسات ممكن تفيدينا بس للأسف كلهم بحكوا على الفاضي وشغلنا في المستعمرات هو حلنا الوحيد"،** وتوضح نوال: **"أنا ما بآمن بحدنا بييجوا على البلد وعلى النادي كله حكي فاضي محدا سائل، عيشتنا كلها مرهونة للمستوطنين"** وتقول سلام: **"بييجوا ناس من نقابات العمال أنا مرّة شفت محامية أجت على النادي وما رجعت، الناس ما عندها إيمان ولا ثقة بحد حتى انت راح تيجي وتوخلي منا معلومات وتخلصي بحثك وخلص".**

إنّ التّحدي الحقيقي للنساء العاملات في المستعمرات الإسرائيلية أنه رغم معرفتها في كثير من الأحيان بحقوقها كعاملة، لكنّها تواجه قوانين وأنظمة مجحفة، وأنه رغم معاناتها اليومية تجبر على القبول بالأمر الواقع لعدم وجود ثقة بأي جهة، سواء أكانت رسمية أو خاصة، وبحسب النظرية الاقتصادية فإنّ المشكلات والتحديات الاقتصادية التي تواجهها النساء العاملات في المستعمرات تؤثر وبشكل كبير على قراراتها واختياراتها للعمل، رغم كل الصعوبات التي تعاني منها.

ثامناً: التحديات القانونية

من خلال الدّراسة تمّ التوجه إلى وزارة العمل وسؤالها حول الدور الذي تقوم به وزارة العمل أو النقابات العمالية تجاه المشاكل التي يتعرض لها العاملون في المستعمرات الإسرائيلية وبخاصة النساء، فكانت الإجابة من قبلهم أنّ النساء العاملات في المستعمرات ليس لهن صفة قانونية لكونهن يعملن بأماكن غير مشروعة، وأنّ وزارة العمل بالتّحديد مدركة للمخاطر التي تواجه النساء نتيجة عملهن في المستعمرات، وتعمل جاهده لتوعية النساء حول هذه المخاطر، وتسعى دائماً لتوفير بديل للعاملات في المستعمرات للعمل لدى أصحاب عمل فلسطينيين، وحالياً حصلت على مشروع تشغيل للعاملات الفلسطينيات في المستعمرات بالشراكة مع القطاع الخاص، وهي بمرحلة فحص احتياج هؤلاء، وقد أقرّ مجلس الوزراء المشروع، بحيث يساهم هذا المشروع في الحدّ من ظاهرة عمل النساء الفلسطينيات في المستعمرات الإسرائيلية وخاصة مناطق الأغوار، من خلال إيجاد فرص بديلة، وتشجيعهن بمبلغ مقطوع يومياً قيمته 30 شيكل يضاف إلى راتب المستفيدة اليومي الذي تتقاضاه من صاحب العمل الفلسطيني، وهذا ما توكّده (الفار، 2013) حول دور الجهات الرقابية في السلطة الفلسطينية المسؤولة عن العاملات الفلسطينيات، بأنها لا تتدخل في موضوع عمال المستعمرات، بل تحيل قضاياهم إلى الاتحاد العام لنقابات العمال بحكم قرار سياسي يمنع وزارة العمل من التدخل في هذا الموضوع.

الثاني: دور عمل النساء في المستعمرات في تجاوز التحديات الاقتصادية والاجتماعية

إنّ لعمل النساء في المستعمرات دوراً في تجاوز التّحديات الاقتصادية والاجتماعية من وجهة نظر المشاركات في الدّراسة، يمكنهن من مواجهة صعوبة الأحوال الاقتصادية التي تمرّ بهن ويساعدهن في التكيف الاجتماعي.

أولاً: مواجهة صعوبة الأحوال الاقتصادية

تشير بيانات الدّراسة إلى أنّ عمل النساء الفلسطينيات في المستعمرات الإسرائيلية ساهم بطريقة أو بأخرى في مواجهة صعوبات الأحوال الاقتصادية التي تمرّ بها النساء؛ فكانت نسبة النساء

اللواتي واجهن الصعوبات الاقتصادية من خلال عملهن في المستعمرات (7) من أصل (10) نساء شاركن في الدراسة، فعلى سبيل المثال تقول ليلي: *بدي أعيش هالقواريط أبوهم مش سائل عنهم، بس الحمد لله شغلي معيشني ومخيلني أعتمد على حالي ومش محتاجة حد.* وتوضح سناء: *أنا بشتغل على شان مرض ابني وبنتي بدو تكاليف كثير والحمد لله على الأقل صرنا قادرين نوفر تأمين وحق الدواء للأولاد.*

يلعب الوضع الاقتصادي دوراً رئيساً في عمل النساء، وكان عملهن في المستعمرات لسد الحاجات الأساسية، ورغم الصعوبات التي تتعرض لها النساء العاملات في المستعمرات إلا أن عملهن كان له دور كبير في تخطي الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها أسرهن، ورغم الظروف القاسية إلا أن إحساس النساء العاملات في المستعمرات بالمسؤولية تجاه تحسين المستوى المعيشي لأسرهن يعطيهم الإحساس بالاستقلالية، والشعور بالأمان، والمكانة الاجتماعية، وزيادة الثقة بالنفس.

ثانياً: التكيف الاجتماعي

تشير بيانات الدراسة إلى أن (8) من أصل (10) نساء من المشاركات في الدراسة وتمّت مقابلتهن كانت نظرة المجتمع إليهن نظرة إيجابية، وأنهن لم يعانين من أي مشاكل مع المحيط بسبب عملهن، وأصبح لديهن القدرة على التكيف مع العمل في المستعمرات، حيث إنهن يشعرن باحترام وتقدير من المحيطين. فتقول صافية: *"علاقتي قوية مع المجتمع المحلي والناس بحترموني كل النساء ببلدنا بشتغلن بالمستعمرات، ولادي وجوزي بحترموني وبقدروني وعلاقتي فيهم ممتازة"* أما لينا فقالت: *"علاقتي مع الناس منيحة كل نسوان البلد بشتغلن بالمستعمرات، هاد حلنا الوحيد وتأقلمنا"*، ونظرية التكيف هذه تشير إلى أنها عملية سلوكية معقدة تستدعي حصول تغيرات معينة تصيب المحيط الذي يوجد به الفرد، وتهدف إلى توفير التوازن بين الفرد وهذه التغيرات، ومما سبق تبين أن العوامل الاجتماعية تؤدي دوراً مهماً في تحفيز النساء، ودفعهن نحو العمل، وذلك إيماناً منهن بأهمية العمل لهن ولأسرهن، وأن تشجيع الأهل والأزواج يرفع من مكانتهن الأسرية، فهن يستطعن إعالة أسرهن والسيطرة الاقتصادية

لمساندة أطفالهن أو أفراد أسرهن، بحيث يشكل القبول المجتمعي العنصر المهم في عمل النساء داخل المستعمرات؛ إذ يعدونه جزءاً أساسياً لفرص العمل المتوفرة لأهل القرية، فاليئمة الموجودة تفرض على النساء أنماط عمل معينة، وقبول ما هو موجود رغم أن هناك رفضاً داخلياً وعبئاً كبيراً على النساء من الناحية النفسية والجسدية.

ومن تحليل أقوال المشاركات في الدراسة تمّ الربط بين العامل الاقتصادي وتعدّد أدوار الجندر للمرأة العاملة في المستعمرات الإسرائيلية.

حيث تعاني النساء الفلسطينيات العاملات في المستعمرات والمعيلات لأسرهن من الأعباء الناشئة عن ضرورة موازنة مسؤولية عبئها، كونها مصدرًا من مصادر دخل الأسرة الرئيسة مع تلك المتصلة بالعملية الإنجابية، وهي تتحمل عبء إعالة أفراد أسرتها في كثير من الأحيان، بحيث تعاني من فجوة اقتصادية مرتبطة بالنوع الاجتماعي، إذ ترى النظرية الاقتصادية أنّ المشكلات والتحديات الاقتصادية التي تواجهها النساء العاملات تؤثر بشكل أو بآخر على قدرتها كمعيلة لأسرتها، ويؤثر كذلك على قراراتها واختياراتها في العمل، وتقيدها بسلسلة من الشروط التي ترتبط كلياً بالمجتمع والعادات والتقاليد، بالرغم من أنّ عملها يساهم في استقلاليتها وقوتها، وتؤكد النظرية أنّ المجتمع يفرض عليها قيوداً اجتماعية ويزيد من معاناتها أو عرقلتها في عملها تحت مسمى عادات وتقاليد.

والعامل الاقتصادي يلعب دوراً أساسياً في شعور العاملات في المستعمرات بالمسؤولية، فرغم مشاركة زوجها في العمل في بعض الأحيان ومشاركتها الدور الإنتاجي والإنجابي، إلا أن الأعباء الاقتصادية تشكل هاجساً بلاحقها ويشعرها بحيرة؛ فتحاول سد الفجوة الناتجة من تردي الوضع الاقتصادي ومن تأمين الحاجات الأساسية من مأكّل ومشرب وصحة وتعليم ومصاريف الحياة المفروضة.

توظيف النظرية النسوية

للبحوث العلمية قاعدة نظرية يبني عليها البحث وتكون القاعدة مناسبة لما يحتويه موضوع البحث، وبالتالي تمّ الاستنتاج أنّ نظرية وجهة النظر النسوية هي الأكثر ملاءمة؛ فهي تقوم على

أساس أن تجارب النساء تعطي صورة كاملة عن مشكلة البحث، وهي بالفعل رصدت الدوافع الحقيقية لعمل الناس في المستعمرات الإسرائيلية "الزبيدات نموذجًا".

إنَّ الهدف الرئيس من هذا المنظور هو الاستفادة من التنوع الكبير بين أنواع النساء المختلفة، وعدم قصر الرؤى على نوع واحد منهن ينتمي إلى سياق اجتماعي محدد. وهو أمر يعيق من فهم النساء في اختلافهن، وليس في فرض بعض الرؤى التي يختارها المنظرون والمفكرون عليهن. وينبع الجانب المقاوم في هذا المنظور من كونه يرفض فرض توجه معين وواحد على النساء بمعزل عن التصورات الخاصة بهن والسياقات التي يعشن بها.

إنَّ الظروف التي تعيشها النساء العاملات في المستعمرات الإسرائيلية قد شكَّلت بطريقة أو بأخرى طريقة حياتها، وأثَّرت على توجهاتها الفكرية ونظرتها لنفسها ولمحيطها، حيث ركزت هذه الدراسة على تسليط الضوء على دوافع عمل النساء في المستعمرات الإسرائيلية، من خلال رؤية عامة للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها النساء في منطقة الزبيدات، والتحديات المختلفة التي تواجهها النساء العاملات في المستعمرات، وعكس تجاربهن والحديث عنها في ظلِّ مجتمع متذبذب بين القبول والرفض لعملها، فأشارت بيانات الدراسة إلى أنَّ العاملات في المستعمرات الإسرائيلية استطعن التكيف مع الواقع الموجود وخلق استراتيجيات دفاع عن أسرهن، ضمن خبراتهن والفرص المتاحة، فتكونت وجهات نظرهن من خلال الواقع المعاش.

تعتبر وجهة النظر النسوية المرأة هي من تملك وجهة نظر خاصة بها، فاعتنت الدراسة بوجهة نظر كل امرأة عاملة من خلال تجربتها في العمل في المستعمرات الإسرائيلية، وكانت نظرة النساء العاملات في المستعمرات لذواتهن ودورهن ضمن أسرهن وتأثير ذلك في شخصياتهن، وكان لتجاربهن الأسرية دوافع عمل داخل المستعمرات الإسرائيلية مما خلق تحديات اجتماعية واقتصادية، وقامت النساء العاملات في المستعمرات ضمن خبراتهن ومعارفهن بمجابهة تلك التحديات والتأقلم معها.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

ملخص النتائج

من خلال استعراض دوافع عمل النساء الفلسطينيات في المستعمرات الإسرائيلية " الزبيدات نموذجًا"، تمّ التعرف إلى حقيقة حياة النساء الفلسطينيات العاملات في المستعمرات الإسرائيلية، والتحديات التي تواجه النساء خلال عملهن في المستعمرات، والتعرف إلى نظرة النساء العاملات لذواتهن ولدورهن ضمن أسرهن، والدوافع الاجتماعية والاقتصادية التي فرضت على النساء العمل في المستعمرات وآثارها المترتبة عليهن وعلى أسرهن، بالإضافة إلى التحديات التي تواجههن من ساعة خروجهن من المنزل إلى حين عودتهن، وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج كانت على النحو الآتي:

نتائج المحور الأول: نظرة النساء الفلسطينيات العاملات في المستعمرات لذواتهن ولدورهن ضمن أسرهن

نظرة النساء العاملات لذواتهن:

1. أظهرت بيانات الدراسة أنّ 50% من النساء اللواتي يعملن في المستعمرات الإسرائيلية من المشاركات تمكن من قبول الأمر الواقع للتكيف مع ما هو موجود.
2. أظهرت بيانات الدراسة أنّ 9 من أصل 10 نساء من اللواتي شاركن في الدراسة في منطقة الزبيدات يشعرن بالإهانة وعدم الرضا عن النفس نتيجة لعملهن في المستعمرات.
3. أظهرت بيانات الدراسة أنّ النساء العاملات في المستعمرات يشعرن بالخوف والقلق، وهذا ينعكس على شخصياتهن وطريقة تعاملهن مع المواقف المختلفة، سواء أكانت داخل الحيز الخاص أو العام.

4. أظهرت بيانات الدراسة أنّ جميع النساء المشاركات في الدراسة، يشعرن بعدم الثقة بالغير وعدم الأمان سواء بالجهات المسؤولة أو بالمشغل.

5. أظهرت بيانات الدراسة أنّ النساء العاملات في المستعمرات لا يعانين من النظرة الدونية داخل مجتمع الزبيدات كون أغلب نساء القرية يعملن في المستعمرات، كذلك وجد رفض من مجتمع الزبيدات لمن يعملن في المنازل في المستعمرات، ويجبرهن عملهن على المبيت خارج المنزل، وأن النظرة الدونية تكون من خارج مجتمع الزبيدات.

6. أظهرت بيانات الدراسة أنّ النساء العاملات في المستعمرات يشعرن بالخوف من العبء المالي وقد تنوعت أسباب هذا الخوف مثل تغطية المشاكل الصحية والمالية، أو تعليم الأبناء.

7. تشير بيانات الدراسة إلى أنّ (8) من أصل (10) من النساء العاملات في المستعمرات كان لديهن خوف من عدم القدرة على الاهتمام بأبنائهن.

مساهمة العمل في تغيير الأدوار والمسؤوليات داخل الأسرة

1. أظهرت بيانات الدراسة أنّ (8) من النساء العاملات في المستعمرات من أصل (10) يواجهن صعوبة بالتوفيق بين أدوارهن.

2. أظهرت بيانات الدراسة أنّ (5) من النساء العاملات في المستعمرات من أصل (10) يشكل العمل لهن مصدر قوة وسلطة يجعلها متحكمة في دخل أسرتهن.

3. الصورة النمطية للمرأة وأدوارها القائمة على التمييز بين الرجل والمرأة في منطقة الزبيدات هي النمط السائد والذي يكرس فكرة النظام الأبوي.

نتائج المحور الثاني: الدوافع الاجتماعية والاقتصادية لعمل النساء الفلسطينيات في المستعمرات الإسرائيلية وآثارها المترتبة على النساء في منطقة الزبيدات

الأسباب التي تدفع النساء إلى العمل في المستعمرات

أظهرت بيانات الدراسة الأسباب التي تدفع النساء الفلسطينيات للعمل في المستعمرات في منطقة الزبيدات وكانت على النحو الآتي:

1. الوضع الاقتصادي الصعب

تشير البيانات إلى أن جميع المشاركات من النساء العاملات في المستعمرات يعانين من فقر بأبعاده المختلفة وينتمين لأسر سهلة الانكشاف.

2. التغطية المالية للجانب الصحي

تشير بيانات الدراسة إلى أن (5) من النساء العاملات في المستعمرات من أصل (10) كان للإنفاق على الجانب الصحي دور في دفعهن إلى العمل داخل المستعمرات.

3. الوصول إلى المستعمرات والفترة الزمنية التي تقضيها النساء في العمل

تشير البيانات إلى أن ما يشجع النساء في منطقة الزبيدات على العمل في المستعمرات قرب المستعمرات من سكن العاملات، وأن الفترة الزمنية التي يقضينها في العمل مناسبة لهن ولأسرهن.

4. سهولة الحصول على العمل

تشير بيانات الدراسة إلى أن جميع النساء العاملات في المستعمرات يؤكدن أن سهولة الحصول على العمل هو ما يدفعهن إلى العمل داخل المستعمرات.

5. عدم وجود فرص وبدائل

تشير بيانات الدراسة إلى أنّ جميع المشاركات لم يجدن الفرصة المناسبة للعمل سوى عملهن في المستعمرات، وأنّه لا يوجد بديل سوى هذا العمل.

6. قبول مجتمعي (داخل قرية الزبيدات)

تشير الدراسة إلى أنّ (9) من أصل (10) من النساء العاملات لديهن دعم أسري وقبول مجتمعي وهذا ما يدفعهن للعمل داخل المستعمرات.

نتائج المحور الثالث: التحديات التي تواجه النساء الفلسطينيات العاملات في المستعمرات الإسرائيلية.

التحديات اليومية التي تواجه النساء الفلسطينيات العاملات في المستعمرات

1. تشير البيانات إلى أنّ خروج النساء المبكر وخطورة التنقل اليومية يشكل تحديًا كبيرًا لهن.
2. تشير البيانات إلى أنّ (7) من (10) نساء عاملات تعرضن لمواقف يومية صعبة شكّلت خطورة عليهن.
3. تشير بيانات الدراسة إلى أنّ جميع المشاركات من النساء العاملات في المستعمرات في منطقة الزبيدات يرتبطن بعلاقة قرابة ومعرفة مع السمسار، ويتعرضن للاستغلال من الناحية المادية والصحية، وكذلك يتعرضن للإهانة والألفاظ النابية.
4. تشير بيانات الدراسة إلى أنّ معدل الأجر التي تتقاضاه النساء العاملات في المستعمرات في منطقة الزبيدات منخفض مقارنة مع العاملات الأخريات في المناطق الأخرى ويرجع ذلك لأسباب عدة منها: استغلال السمسار، محدودية العمل، القبول المجتمعي لأعمال معينة، خبرة العاملات.

5. تشير بيانات الدراسة إلى أنّ (7) من أصل (10) من النساء العاملات في المستعمرات لا يمكن تأميناً صحياً مغطىً من العمل، والباقي حصلن على تأمين خاص مدفوع بشكل سنوي.

6. تشير بيانات الدراسة إلى أنّ العمل في المستعمرات غير معترف به من السلطة الوطنية الفلسطينية.

7. تشير بيانات الدراسة إلى أنّ 50% من النساء العاملات في المستعمرات في قرية الزبيدات لديهن معرفة عن حقوقهن العمالية مع وجود عوائق لتلك الحقوق.

دور عمل النساء الفلسطينيات في المستعمرات في تجاوز التحديات الاقتصادية والاجتماعية

1. تشير بيانات الدراسة إلى أنّ (7) من أصل (10) من النساء العاملات في المستعمرات واجهن الصعوبات الاقتصادية من خلال عملهن في المستعمرات.

2. تشير بيانات الدراسة إلى أنّ (8) من أصل (10) من النساء العاملات في المستعمرات كانت نظرة مجتمع الزبيدات والمحيط الأسري إليهن نظرة إيجابية مما كان له دور كبير في تكيفهن مع العمل داخل المستعمرات، ويشعرن بالاحترام والتقدير من المحيطين.

التوصيات

بناء على نتائج الدراسة حول دوافع عمل النساء الفلسطينيات في المستعمرات الإسرائيلية والتحديات التي تواجهها النساء خلال عملها بتلك المستعمرات، تمّ التوصل إلى توصيات عدّة لمعالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي تواجه النساء الفلسطينيات العاملات في المستعمرات وذلك من خلال:

1. إيجاد فرص عمل بديلة للنساء تضمن كرامتهن وحصولهن على حقوقهن العمالية واستثمار طاقتهن في العمل.

2. النساء في قرية الزبيدات والفلسطينيات العاملات بالمستعمرات بشكل عام يعملن دون آفاق، ولا يوجد لديهن فكرة حول تأثير هذا العمل على مستقبلهن، لذلك يجب أن يكون هناك توعية على الصعيد السياسي بإعداد برامج توعوية تهدف إلى التعريف بخطورة العمل في المستعمرات وتعزيز انتماء العاملات للوطن.
3. على الجهات المعنية مثل وزارة العمل ونقابات العمال عقد ورشات تدريبية من أجل تغيير الفكرة الإيجابية نحو المشغل الإسرائيلي.
4. إعداد برامج للتوعية القانونية حول حقوقهن وسلامتهن مع المتابعة الدائمة لتلك الفئة للحصول على نتائج إيجابية.
5. إعداد برامج مساندة من أجل تحسين الصورة النمطية (الخاطئة) حول النساء اللواتي يعملن مجبرات في كثير من الأحيان في المستعمرات الإسرائيلية.
6. تعزيز التدخلات التنموية في منطقة الأغوار، التي لا تستهدف الزراعة فقط، إنما مختلف الأنشطة الاقتصادية.
7. تشجيع النساء العاملات في المستعمرات على استثمار خبرتهن بإقامة مشاريع تنموية خاصة بهن ودعم منتوجهن وتسويقه من خلال مشاريع تمكينة.
8. العمل على تمكين النساء الفلسطينيات العاملات بالمستعمرات اجتماعيا وثقافيا وسياسيا.
9. على الحكومة والمؤسسات المجتمعية تخصيص ميزانيات خاصة لدعم النساء بشكل عام، والعاملات في المستعمرات بشكل خاص، لخروجهن من مستتق العمل داخل المستعمرات اما يشكله من خطورة على المجتمع الفلسطيني وعلى ثقافته.
10. إجراء بحوث ودراسات حول أسر العاملات في المستعمرات خاصة أطفالهن، لأنها الفئة الأكثر تأثراً بعمل النساء من ناحية التنشئة والوضع النفسي.

11. على المستوى الرسمي المطلوب هو تطبيق قرار بقانون رقم (4) لسنة 2010 بشأن حظر ومكافحة منتجات المستعمرات، وتفعيل صندوق الكرامة الوطنية لتمويل التمكين الذاتي الذي من شأنه توفير بدائل لعمالة المستعمرات.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

- ابو فتحي اسماعيل (2019). مجلس قروي الزبيدات، اريحا.
- ارصغلي، علياء (2003). دراسات وتقارير حول وضعية المرأة الفلسطينية، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديموقراطية (مفتاح)، المجلد الاول، فلسطين.
- أفا العالمية للأبحاث والمعلوماتية واستطلاع الرأي (2009). عمل المرأة الفلسطينية، دراسة في انطباع الفلسطينيين وتوجهاتهم حول عمل المرأة، مركز المرأة للأبحاث والتوثيق، رام الله، فلسطين.
- بدر، حسين (2015). مشاركة المرأة في القوى العاملة، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات، رام الله، فلسطين.
- البطمة، سامية (2015). فتح سوق العمل للمرأة الفلسطينية، شبكة السياسات الفلسطينية (الشبكة).
- جبر، دينا (2005). الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية العاملة في القطاع العام في محافظات شمال الضفة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة: كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011). المرأة والرجل في فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017أ). المرأة والرجل في فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017ب). معالم الفقر في فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018). إحصاءات المرأة الاقتصادية هل هي مجرد أرقام أم أداة قياس وتغيير سياسات؟ <http://www.pcbs.gov.ps>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019). *حجم القوى العاملة الفلسطينية*.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020). *حجم القوى العاملة الفلسطينية*.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2018). *المرأة والرجل في فلسطين*.

جويحان، ماجدة (1984). *تقصي الأسباب وراء عدم عمل المرأة الأردنية المؤهلة للعمل خارج المنزل، رسالة ماجستير غير منشورة: الجامعة الأردنية، الأردن*.

الحج محمد، قراريه (2013). *مشاركة النساء في سوق العمل الفلسطيني، ورقة سياستيه رقم (6)، معهد الصحة العامة والمجتمعية، جامعة بيرزيت*.

الحسن، احسان (2005). *النظريات الاجتماعية المتقدمة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن*.

حنون، سوسن (2020). *تشغيل العاملات الفلسطينيات في مستعمرات الاغوار بالشراكة مع القطاع الخاص والاهلي، الدائرة العامة لتنظيم التشغيل الخارجي، وزارة العمل الفلسطينية*.

راشد، محمد (2019). *مفهوم الذات، دار السيرة للنشر، عمان، الأردن*.

سمارة، روان (2016). *بين مطرقة الحاجة وسندان الاستغلال، عاملات فلسطينيات في المستوطنات، دنيا الوطن*.

شبيطه، ريما (2015). *مشاركة المرأة في القوى العاملة، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات، رام الله، فلسطين*.

شرح اللجنة الدولية للصليب الاحمر 27 لاتفاقية جنيف الرابعة

صبيح، ماجد (2011). *العمال الفلسطينيون باجر في المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية - الخصائص وظروف العمل، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، فلسطين*

صحيفة الحدث (2015). ارتفاع نسبة الطلاق إلى 20%. فلسطين. متاح على

<http://www.alhadath.ps>

صحيفة الحدث (2017). أرقام وإحصائيات، كم يبلغ عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل؟

<https://bit.ly/2rvS1IU>

الصيرفي، سمارة (2018). حضور المرأة في سوق العمل الفلسطينية، دراسة لجامعة بيرزيت.

عاصي، امين (2010). تقرير حول أثر الاحتلال الإسرائيلي على واقع المرأة الفلسطينية،
وزارة شؤون المرأة.

عبد العظيم، صالح (2014). النظرية النسوية ودراسات التفاوت الاجتماعية. دراسات العلوم
الانسانية والاجتماعية. ص 646. المجلد. ملحق 1.

عبدو، نهله (2006). المرأة والفقر في الاراضي الفلسطينية المحتلة، مراجعة نقدية للأدبيات،
منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو).

عبيد، هانية (2013). مستوى الرضا الوظيفي وعلاقته بالتوافق النفسي الاجتماعي للنساء
العاملات في المستعمرات الإسرائيلية في محافظة أريحا والأغوار، رسالة ماجستير غير
منشورة، جامعة القدس.

العجومي، أشرف (2004). المرأة والانتخابات، مجلة التسامح، مركز رام الله لدراسات حقوق
الانسان: عدد (5)، السنة الثانية، رام الله، فلسطين.

العجلة، مازن صلاح (2012). المشاركة الاقتصادية للمرأة الفلسطينية - المؤشرات
والمحددات، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، مجلد 14، عدد 1

العزي، واخرون (2013). النظريات الاجتماعية، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك عبد
العزيز.

عنوان عامل (2012). تشغيل فلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات قيود، شروط وانتهاك الحقوق.

الغنيمي، زينب (2010). المرأة والعمل، مجموع أوراق عمل، مركز شؤون المرأة، غزة.

الفار، شرين (2013). سماسرة يستغلون عاملات فلسطينيات في المستوطنات ماديا وجنسيا.

<https://www.wattan.tv/ar/tv/77981.html>

القريوتي، محمد (2003). السلوك التنظيمي - دراسة السلوك الإنساني الفردي والجماعي في

المنظمات المختلفة، درا الشروق للنشر والتوزيع، ط4، مجلد1.

قطامش، ربحي (1999). قضايا المرأة العاملة الفلسطينية، دراسة تحليلية، جمعية المرأة العاملة

الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

القطب، رولا (2012). دور المرأة في صنع القرار في المؤسسات الحكومية 1995-2010.

رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس

فلسطين.

قطش، حنان (1993). التكيف النفسي لدى ابناء المعاقين و ابناء غير المعاقين، رسالة ماجستير

غير منشورة، الجامعة الاردنية.

كعكبان، نضال (2019). المرأة الفلسطينية والاقتصاد، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية

(وفا).

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديموقراطي (مفتاح). (2006). مسرد

ومصطلحات النوع الاجتماعي، رام الله، فلسطين.

مركز ابحاث الاراضي (2017). الانتهاكات الإسرائيلية بالأغوار الفلسطينية. القدس.

معهد الابحاث التطبيقية- اريج (2012). دراسة التجمعات السكانية. القدس.

منتدى البرلمانين العربي للسكان والتنمية (2013). توصيات المؤتمر الاقليمي
للسكان والتنمية في الدول العربية الخاصة بالمرأة.

المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية (2012). تعريف الدافع ومفهوم الدافعية.
<https://hrdiscussion.com/hr59801.html>

ناصر، جميل (2009). صراع الأدوار لدى المرأة العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية
وعلاقته بالتوافق النفسي، رسالة ماجستير غير منشورة: جامعة القدس، فلسطين.

الهابط، محمد (1983). التكيف والصحة النفسية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.

الهباش، إسماعيل (1999). واقع وظروف عمل المرأة: دراسة استطلاعية، مركز الديمقراطية
وحقوق العاملين، رام الله.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) (2016). واقع المرأة في فلسطين. متاح على
[. \(https://www.sohati.com/Article\)](https://www.sohati.com/Article)

المراجع الأجنبية

Army Corps of Engineers. (2017). *Glossary of Economic Impact Terms*.

Awad, Mahmoud, (2009), The Equality Index of Jewish and Arab Citizens
in Israel. 2008 .<http://www.sikkuy.org.il/english/en2008>. center east
Jerusalem: Palestine

Hammami R. 1997. "*Labour and Economy: Gender Segmentation in
Palestinian Economic Life*". Women Studies Program. Birzeit
University

Mani, Suha Hindiueh (1999), *Conditions of female wage labour in Palestine factories in the West Bank and Gaza Strip*, women's Studies

Mun, N, L (1981). "Psychology, *The Fundamentals of Human*" Adjustment, London, Grog, G. Hanvap.

Quinn M. Pearson, (2012). Role Overload, Job Satisfaction, Leisure Satisfaction, and Psychological Health Among Employed Women, *Journal of Counseling & Development*, Volume 86, Issue 1, pages 57–63.

Salwa, Alenat (2010). "*Hostages-Palestinian Woman*" Working in the Settelements, Kav Laoved.

Samara, Adel. 2011 "Palestinian Women in the Labor Market: *Determinants and Indicators Part (I)*", The Arab Gazzette. March. 2011.

Sarah Irving (2009). "*Labour Rights Infringements Against Palestinian Women Workers in Israeli West Bank Settlements*", A Report

Suheir, Daoud (2012). Palestinian Working Women in Israel: National Oppression and Social Restraints, *Journal of Middle East Women's Studies*, Vol. 8, No. 2, pp. 78-101, Duke University Press.

المراجع الالكترونية

Anderson-kolman(1986).retrospective-and-projective-labeling.

htmlhttp://fappd.:org

Elizabeth, Borland(2016) <https://www.britannica.com/topic/standpoint-theory>

<http://corpslakes.usace.army.mil/employees/economic/glossary.html>

<http://www.alhadath.ps>

<http://www.pcbs.gov.ps>

<http://www.pcbs.gov.ps>

<http://www.wafainfo.ps>

<http://www.wafainfo.ps>

<https://goo.gl/4udYND>

<https://study.com/academy/lesson/labeling-theory-and-crime-stigma->

<https://www.alwatanvoice.com/arabic/news>

<https://www.jstor.org/stable/10.2979/jmiddeastwomstud.8.2.78>

Maioz(2016)

الملاحق

اسئلة المقابلة بصورتها النهائية

اسالة المقابلات

اولا: البيانات الاساسية:

1.الاسم:

2.العمر:

3.الحالة الاجتماعية:

4.حجم العائلة:

5.طبيعة العمل:

6.عدد سنوات العمل:

7.المستوى التعليمي:

المحور الاول: نظرة النساء الفلسطينيات العمالات بالمستعمرات الاسرائيلية لذاتها ولدورها ضمن اسرتها:

1.هل تشعرين بالرضا عن عملك بالمستعمرات الاسرائيلية؟

2.هل تشعرين بالخوق والقلق نتيجة عملك بالمستعمرات الاسرائيلية؟

3.هل هناك مشاكل اسرية نتيجة عملك بالمستعمرات الاسرائيلية:

4.هل تتعرضين للانتقادات من المحيطين حولك؟ وكيف يتفاعل المجتمع مع كونك تعملين بالمستعمرات؟ وضحى؟

5.هل هناك جهة معينة تتوجيهن لها عندما تتعرضين لأي مشكلة تتعرضين لها؟

6. هل لديك معلومات كافية عن حقوقك العمالية؟

7. هل يساهم عملك بالمستعمرات الاسرائيلية في تغيير الادوار والمسؤوليات داخل اسرتك؟

8. هل يساهم عملك بالمستعمرات الاسرائيلية بمنحك قوة وسلطة داخل اسرتك؟ وضح؟

المحور الثاني: الدوافع الاجتماعية والاقتصادية لعمل النساء الفلسطينيات بالمستعمرات الاسرائيلية واثارها المترتبة على النساء في منطقة الزبيدات:

1. ماهي الاسباب التي تدفعك للعمل بالمستعمرات الاسرائيلية؟

2. هل هناك رابط بين قيمة المردود المالي وبيئة العمل واستمرارك بعملك؟

3. هل تشعرين ان معدل الاجور للعاملات بالمستعمرات مناسب للجهد المبذول؟

4. هل قمتي بالتفكير ببدائل لعملك بالمستعمرات الاسرائيلية؟

5. ما هو الوقت الزمني الذي تقضيه بالعمل؟ وما تأثيره على ادوارك الاخرى؟

المحور الثالث: ما هي التحديات التي تواجهينها كونك تعملين بالمستعمرات الاسرائيلية:

1. ما هي التحديات التي تواجهينها كونك تعملين بالمستعمرات الاسرائيلية؟ ارجو التوضيح

2. ما هي المشاكل التي تتعرضين لها نتيجة تعاملك مع المشغل او صاحب العمل وكيف تتعامل معها؟

3. هل تتعرض لأي مضايقات من اي نوع خلال تواجدها بمكان العمل؟

4. هل تتعرض لأي نوع من التمييز كونك امرأة؟

5. ما هي اكثر المواقف الصعبة التي واجهتك خلال عملك بالمستعمرات الاسرائيلية؟ وضح؟

6. هل كان لعمل النساء بالمستعمرات دور في تجاوز التحديات الاقتصادية والاجتماعية؟

السؤال لوزارة الاختصاص (وزارة العمل الفلسطينية)

ما هو الدور الذي تقوم به وزارة العمل او النقابات العمالية اتجاه المشاكل التي يتعرض لها العاملين بالمستعمرات الإسرائيلية وخاصة النساء

ملخص الدوافع ولمحة عامة حول النساء العاملات بالمستعمرات

الدافع	الحالة الاجتماعية	المستوى التعليمي	العمر	عدد الابناء	طبيعة العمل	سنوات العمل	الاجر الشهري بالشيكل	ساعات العمل
مرفت اقتصادي - فقر	متزوجة	سادس	25	4	زراعة: قطيف، تعشيب، تجميع	12	1500	8
لينا اقتصادي/اجتماعي - صحي	متزوجة	عاشر	22	-	زراعة: تجميع	5	1500	8
صفية اقتصادي/اجتماعي - صحي	متزوجة	ثانوية	45	3	زراعة: تعشيب، تجميع	5 شهور	1200	8
ريما اقتصادي/اجتماعي - صحي	متزوجة	بكالوريوس	30	6	زراعة: تعبئة وتغليف	2	2000	8
نوال اقتصادي - صحي	متزوجة	سادس	36	6	زراعة: قطيف	2	1000	8
منال اقتصادي/ اجتماع - صحي - فقر	متزوجة	عاشر	37	6	زراعة: قطيف تعشيب	6شهور	1200	8
ليلي اقتصادي/اجتماعي - فقر	مطلقة	توجيهي	41	4	زراعة: قطيف تغليف تعشيب	20	1500	8

ساعات العمل	الاجر الشهري بالشيكل	سنوات العمل	طبيعة العمل	عدد الابناء	العمر	المستوى التعليمي	الحالة الاجتماعية	الدافع
8	1500	28	زراعة: قطيف تغليف تعشيب	7	40	سادس	متزوجة	مهديه اقتصادي - صحي
8	1500	8	زراعة: قطيف تجميع	2	23	عاشر	متزوجة	سنا اقتصادي/اجتماعي - صحي
8	1500	2	زراعة: قطيف	-	30	بكالوريوس	عزباء	سلام اقتصادي/اجتماعي - فقر - صحي

**An- Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

Motives for Palastenian Women to Work in the Israeli Colonial Settlements: Al-Zbedat Model

**By
Raja'a Ahmad Bleadly**

**Supervisor
Dr. Fadwa Labadi
Co- Supervisor
Sr. Samah Saleh**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the
Requierments for the Degree of Master of Women Studies,
Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University,
Nablus, Palestine.**

2021

**Motives for Palastenian Women to Work in the Israeli Colonial
Settlements: Al-Zbedat Model**

By

Raja'a Ahmad Bleadly

Supervisor

Dr. Fadwa Labadi

Co- Supervisor

Sr. Samah Saleh

Abstract

This study aimed to acknowledge the different motives of Palestinian women to work in the Israeli occupied settlements, "Al-Zubeidat" village for example, and through this research, those motives were identified.

First: Through the point of view of the working Palestinian women themselves and their role within their families.

Second: The study clarified the social and economic motives for the work of the Palestinian women in the Israeli occupied settlements and the consequences on those women.

Third: The study examined other challenges facing the Palestinian women working in the Israeli occupied settlements .

The researcher followed the qualitative-descriptive research approach and chose the case study methodology to achieve the study objectives. The study group chosen for this study research, were all women from Al-Zubeidat village, working in the Israeli occupied settlements. The study research comprised of about fifty (50) working women in the occupied settlements.

The study narrowed it down to only ten (10) to conduct the study, and all ten (10) women were interviewed. The in-depth interview conducted with this specific group of women was the data collection tool in the study.

The study concluded that there were even different motives for each one of those women that made them work in the Israeli occupied settlements.

One of the motives considered in the study research, was taken from the point of view of the working women themselves about themselves working in the occupied settlements and their role within their families.

The study found that those Palestinian women working in the Israeli occupied settlements have accepted, in one way or another, the harsh reality that was imposed on them in terms of their acceptance of the work itself, acceptance of the low wages and acceptance of the work conditions in general. Those working women feeling the dissatisfaction with themselves working in the occupied settlements, had generated a feeling of fear and anxiety and a sense of mistrust of themselves and or of others. Also, the feeling of not able to take care of their own children.

The fear of the societal view, especially from outside the Al- Zubeidat village. The study also identified the increasing financial burden that played a major role in forcing those women to accept such work. All those life elements contributed to changing those Palestinian working women roles and responsibilities within their families, which may be viewed as a

positive role, such as the change in their stereotypical social roles, while giving them some authority, power, and control within their families .

Other motives that prompted women in Al-Zubeidat village to work in the Israeli occupied settlements varied, but, the difficult economic situations that their families were going through was one of the most important reasons that prompted Palestinian women to work in the settlements, in addition to the multidimensional poverty that had a significant impact on the exposure and neediness of their families, to that we add the urgent need to cover health expenditures, which constituted as one great motive for those women to work in the settlements, not to mention the ease of access to the settlements, the short working hours, and the ease of obtaining continuous work throughout the year to continue supporting their families. Other motives in general, the lack of opportunities, alternatives, and social acceptance Inside the village, encouraged the women in Al-Zubeidat village to go and work inside the Israeli occupied settlements.

The researcher identified from the study, the daily challenges faced the Palestinian women working in the settlements in the village of Al-Zubeidat were represented in, the early departure to go to work, the danger of daily movements and the process of adapting to them. Those group of working women were always facing exposure to financial and health exploitation, insults and profanity forcing them to give up their rights, especially the ones not to receive an appropriate wage that suits their work, the right to obtain health insurance. This is all due to a greater challenge, which is the

refusal of the competent authorities to recognize work in the settlements and a more serious issue, the workers themselves do not have the knowledge nor have they been advised of their labor rights, also, there is no law protecting this category for the female workers.